# المركز الجامعي أكلي محند ولحاج – بالبويرة

مدرسة الدكتوراه

للقانون الأساسي والعلوم السياسية

بتيزي وزو

**معهد الحقوق**
**فرع: القانون العام.**
**تخصص: قانون التعاون الدولي.**


# التعاون الأوروبي – الأفريقي
# بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا

## مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون

## تخصص قانون تعاون دولي


**من إعداد الطالب**

نذير بطاطاش

**تحت إشراف الأستاذ:**

د/عبد القادر كاشير


**لجنة المناقشة:**

**الأستاذ /محمد سرور أستاذ محاضر قسم " أ " بالمركز الجامعي البويرة...رئيسا.**

**الأستاذ د/ عبد القادر كاشير:أستاذ التعليم العالي بجامعة تيزي وزو.....مقررا.**

**الأستاذ د/ كريم خلفان : أستاذ محاضر قسم " أ"بجامعة تيزي وزو.....ممتحنا.**

**الأستاذ د/ أحمد جميل أستاذ محاضر قسم "أ "بالمركز الجامعي البويرة... عضوا.**

**تاريخ المناقشة: 30 أفريل 2010**

# كلمة أولى

**لعل أفضل ما يبدأ به الباحث في كتابته كلمة لعماد الدين الأصفهاني يقول فيها :**

**( ...إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان حسن ، و لو زيد هذا لكان يستحسن، و لو قدم هذا لكان أفضل ، و لو ترك هذا لكان أجمل ، و هذا من أعظم العبر ، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر...)**

**وفقنا الله....**

ن. بطاطاش

الجمعة 01 جانفي 2010

# الإهـــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي الأفاضل

إلى زملائي في العمل و الدراسة

وفي النضال...

إلى كل الذين درست عندهم من الابتدائية إلى الجامعة

إلى روح كل المناضلين الذين سقطوا

في درب الحرية ، الديمقراطية

حقوق الإنسان ، والعدالة الاجتماعية

أهدي لهم هذا العمل الجد متواضع

كما أهدي هذا العمل إلى روح الأخ و الزميل في الجامعة

طارق كورته

طيب الله ثراه ، الذي كان ينتظر يوم مناقشتي لهذه المذكرة بفارغ الصبر ، غيبه القدر ، لكنه سيبقى حيا في قلوبنا ... رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه.

# كلمة شكر

أهديها إلى البروفيسور الدكتور

أستاذنا المحترم

## عبد القادر كاشير

على ما قدمه لي كمشرف

أو لفوجنا كأستاذ ومنسقا

لمدرسة الدكتوراه بتيزي وزو

ولن تسع هذه الصفحات لذكر ما

قدمه لي و لنا

من نصح وإرشاد و غير ذلك...

فالشكر كل الشكر ...

**مقدمـــة:**

أثرت التحولات العالمية منذ القدم وإلى يومنا هذا على القارة الإفريقية بشكل سلبي ، حيث عانت لقرون عديدة من الإستعمار بأشكال متعددة (اســـتعمار مباشـــر ، انتـــداب ، حماية...) ، حتى ظهرت موجة التحرر التي إنتشرت لتشمل أغلب الـــدول الأفريقيـــة ، وتنال بذلك إستقلالها ، إلا أنها أصبحت إبان الحرب الباردة رغم تحررها مجالا للتنـــافس الإيديولوجي العالمي ، وأضحت أرضها ميدان للصـــراع بـــين المعســـكرين الشـــرقي والغربي، ومع زوال الثنائية القطبية إنسجمت أغلب الأنظمة الأفريقية مع متطلبات التيار الليبرالي وإقتصاد السوق ، لتجد الدول الأفريقية نفسها تقع في هيمنة العولمة.

حاولت القارة الأفريقية [رغم التأخر] في خضم كل هذه التحولات، أن تجد إطارا دوليا يسمح لها بالتأقلم لتحولات العصر، وذلك من خلال مد حبال التعاون الدولي الذي أفرزته المعطيات الجديدة للعولمة.

برز هذا التعاون في المعاهدات والإتفاقيات التي أبرمتها القارة الإفريقية مع سائر البلدان والكيانات الدولية عموما ، وبينها والقارة الأوروبية ودولها بصفة خاصة، وهذه الخصوصية ترجع إلى عاملين رئيسيين: جذور قديمة وأسباب جديدة. ما دفع بالجانب الأوروبي إلى رسم سياسية جديدة تجاه القارة الأفريقية.

ترجع الأسباب القديمة للتعاون الأفريقي الأوروبي إلى الجذور التـــي خلفتهـــا الحقبـــة الاستعمارية [1]، حيث تمكنت من خلالها الدول الأوروبية من غرس نفوذ عميق في القارة الأفريقية ، وبالرغم من نيل العديد من الدول الأفريقية لإستقلالها إلا أنه ظـــل صـــوريا ، كون أن أغلب الدول الإستعمارية تمكنت من غرس أنظمة موالية لهـــا ، وتمكنـــت مـــن ضمان مصالحها دون أن ينازعها أحد لمدة طويلة من الزمن.

أما الأسباب الجديدة للإهتمام الأوروبي بالقارة الأفريقية فتعود إلى المنافسة الشديدة التي شرعتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

---

[1] أبحرت السفن البرتغالية إلى الساحل الغربي الأفريقي في القرن الخامس عشر ، وأسسوا قلاع محصنة على طوال هذا الساحل ، مارسوا خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج والعبيد وشاركهم في تجارة العبيد التي شهدت رواجا وازدهار تجار هولنديون وبريطانيون وفرنسيون. المصدر: وفيق عبد العزيز فهمي ، محمد عبد العزيز أحمد ، **نحو وحدة إفريقية**، سلسلة كتب سياسية ، العدد 341 الدار القومية للطباعة والنشر . ص15

فقد كانت إفريقيا تحتل في المذكرة الأمريكية مكانة هامشية في منظومة العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة، ولم يزدد الاهتمام بها سوى عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001،[1] وهذا لعاملين، عامل النفط، وعامل التهديدات الأمنية ، ومع بداية المرحلة الثانية من عصر الأحادية القطبية، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها نهجين تجاه افريقيا: وهما تسطير الإستراتيجية الجديدة تجاه إفريقيا ، و إنشاء القيادة الأمريكية الجديدة الخاصة بأفريقيا Africom[2].

حاولت الصين من جهتها أن تنشئ نموذجا للعلاقات مع الدول الأفريقية منذ قيام النظام الشيوعي سنة 1949 ، لكن هذه العلاقات تطورت سنة 2006 بشكل متميز هذا الشكل لخصته وثيقة السياسية الصينية تجاه أفريقيا في 12 جانفي 2006 ، التي دعت إلى إقامة وتطوير علاقات شراكة إستراتيجية جديدة الطراز، أساسه مساواة وثقة متبادلة سياسيا ، وتعاون ومصلحة مشتركة اقتصاديا واقتباس متبادل ثقافيا.

لذلك طرح الأوروبيون انشغالهم حول التنافس الأمريكي والصيني الراهن في أفريقيا،[3] والذي هو أمر غير مسبوق في كثافته ونتائجه، هذا ما أضفى عليه أهمية محورية عند مناقشة علاقة أفريقيا الدولية.[4]

---

[1] بإمكان القارئ المتمعن في وثيقة الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في 20 سبتمبر 2002 أو تلك التي صدرت في 16 مارس عام 2006 أن يدرك ما أصبحت تحتله أفريقيا بصفة عامة وتلك المنطقة بصفة خاصة من اهتمام، وبالجملة فقد تم نقل الاهتمام بأفريقيا إلى مواقع متقدمة في الإستراتيجية الأمريكية حيث تنص الوثيقة الأخيرة على أن "تكتسب أفريقيا أهمية جغرافية – إستراتيجية متزايدة وتشكل أولوية في جدول أعمال الإدارة الأمريكية"

أنظر: عمرو عبد الكريم ، **الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا** ،على موقع: almoslim.net

[2] تجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إفريقيا رسميا بإعتبارها أفريقيا جنوب الصحراء ، ومعنى ذلك أن هناك فصل بين الشمال وجنوب الصحراء .المرجع: محمد أبو العينين ، **الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا بعد 11-09-2001** التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005.ص 330.

[3] وقعت الصين اتفاقيات تجارية مع 41 بلدا أفريقيا، واتفاقيات ثنائية لدفع وحماية الاستثمار مع 29 بلدا، واتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي والوقاية من التهرب الضريبي مع 9 بلدان، بينما تتقدم الترتيبات لتوقيع اتفاقات مماثلة مع دول أخرى. الأمر الذي سيهيئ بيئة سياسية وقانونية أفضل للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا.

[4] وفقا للإحصاءات الصينية، بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا 7,8 مليار دولار في نهاية عام 2008 في حين انها كانت 491 مليون دولار فقط في العام 2003. على موقع: www.masrawy.com

تفطنت الدول الأوروبية إلى خطر التنافس الأمريكي والصيني قبل فوات الأوان ورسمت في تسعينات القرن الماضي سياسة جديدة بإسم سياسة الجوار الأفريقية تم إعتمادها من طرف البرلمان الأوروبي.[1]

تحاول أوروبا مد أصر التعاون مع القارة الأفريقية محاولة منها تدارك ما فاتها وفي نفس السياق تذهب في علاقاتها مع الجزائر ،التي لم تعرف بعد نفوذا أمريكيا رغم المحاولات المتكررة لإنشاء مركز عسكري بها ، إلا أنها عرفت في العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين تغلغلا صينيا كبيرا ، ما أدى بالمجموعة الأوروبية وخصوصا الدولة المتعاملة تقليديا مع الجزائر، إلى البحث عن أطر جديدة لإبعاد خطر التنافس الأمريكي و الصيني.

عانت الجزائر مثلها مثل الدول الأفريقية من ويلات الاستعمار الفرنسي وحاولت الانسلاخ من الأبوية الأوروبية لتدخل تحت عباءة المعسكر الاشتراكي ، إلا أن المستجدات العالمية ، والتطورات الداخلية ساهم في رجوع الدولة الجزائرية عن خياراتها الإستراتيجية ومحاولة الدخول في دوامة اقتصاد السوق ، لتجد نفسها عن طوع أو مجبرة تصحح منظومتها القانونية والتشريعية لمواكبة التغيرات.

ولجأت إلى التوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية ، مع الطرف الأوروبي. إلا أن الواقع يبين أن لا شيء تغير ، وأوروبا الاستعمارية تحاول أن تظل استعمارية ولو أنها تسعى إلى ترسيخ مصطلح جديد في قاموسها ، والمتضمن : الاستعمار الجديد أو النيوكولونيالية.

ولنتمكن من تقييم مستوى التعاون الأوروبي – الأفريقي من خلال إستعراض النموذج الجزائري نبحث في الإطار القانوني للاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والجانب الأوروبي وطرح إشكالية:

[1] عبد الكريم هانئ ، **التعاون المالي الأورمتوسطي بين الاتحاد الأوربي وبلدان المغرب العربي** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون ، تخصص علاقات دولية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس، الدار البيضاء ، 2004.

**مدى فعلية الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر كنموذج للتعاون الأوروبي – الإفريقي وهل كرست حقا تعاونا منشودا.**

يدرس موضوع التعاون الأوروبي الأفريقي أشكالا متعددة للشراكة بين ضفتي المتوسط ، وهذه الشراكة تلعب دوراً بارزاً في مجال التنمية على كافات المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والتعليمية ، وحيث أن الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر تسموا على القوانين الداخلية وبالتالي فهي مرجعية للمنظومة القانونية الوطنية ، كما أن الدراسة تبرز الجوانب السلبية والإيجابية للعلاقات بين طرفين غير متكافئين في مجال العلاقات الدولية.

فرضت أهمية البحث وطبيعته نهج أكثر من منهج للإحاطة بكل جوانبه المهمة وهي:

1. المنهج التاريخي :حيث تم استخدام هذا المنهج في الفصل الأول لتقديم خلفية تاريخية للموضوع تساعد على تقريبه إلى ذهن القارئ وعلى ربط الماضي بظواهر الحاضر.
2. المنهج التحليلي : حيث يقوم هذا المنهج بتحليل الإتفاقيات الدولية والمعاهدات كما هي ، ونقد مضمونها ومقارنتها مع نظيراتها عند الدول المجاورة.

تعتبر عملية إيجاد حدود واضحة للبحث من أنجح السبل للمحافظة على أهدافه وجعله مقتصراً على تحقيق أغراضه ، كي لا يحتوي على ما ليس له صله بالموضوع سواء في متنه أو حواشيه لذا فقد قمت بوضع خطة أقرها المشرف بعد تقديم الإرشاد والتوجيه حيث قمت بعدها بتجميع المراجع من جهات مختلفة بما يتفق والعناصر التي تم تحديدها كنقاط رئيسية للبحث ، وهي مقدمة وفصلين، إضافة إلى خاتمة حيث كانت على النحو التالي .

-الفصل الأول : وقد خصص لدراسة الإطار القانوني للتعاون الجزائري الأوروبي.

-الفصل الثاني : وقد خصص لإبراز واقع التعاون بين الهيمنة والبدائل المقترحة.

## الفصل الأول: الإطار القانوني للتعاون الجزائري الأوروبي.

دخلت الجزائر في علاقات مع الطرف الأوروبي، بأشكال وأنماط متعددة، حيث كان لها موقع ضمن المجموعة الإفريقية تحت لواء منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي لاحقا) ، أي انها أبرمت اتفاقيات دولية ضمن مجموعة جهوية ، مع مجموعة دولية أخرى ، وتشمل هذه المجموعة الدول الإفريقية ، لذلك سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى الأسس القانونية للتعاون الجزائري مع المجموعة الأوروبية في أطر متعددة الأطراف ( منظمة الوحدة الإفريقية ، الاتحاد الإفريقي لاحقا مع الاتحاد الأوروبي).

بعد ذلك نحاول دراسة نوع جديد من التعاون نشأ مع إطلاق مسار برشلونة سنة 1995، حيث كانت الجزائر طرفا موقعا في إتفاق الشراكة مع الدول الأوروبية المتوسطية ، حيث يعرف بالشراكة الأورومتوسطية مع دول إفريقيا البيضاء.

نستعرض نموذجين من نماذج التعاون بين بلد إفريقي وبلد أوروبي، وبما أن دراستنا تتناول النموذج الجزائري، أخذنا على عاتقنا الخوض في الأسس القانونية للتعاون الأوروبي الجزائري في إطار اتفاقيات ثنائية الأطراف.

حيث أختيرت إيطاليا لكونها دولة متوسطية تربطها بالجزائر اتفاقيات اقتصادية مشتركة ، ونجحت في إفتكاك اتفاقية صداقة وحسن جوار مع الجانب الجزائري ، ومثل هذه الاتفاقية لم تنلها فرنسا التي سنتناول دراسة نموذجها في الشراكة مع الجانب الجزائري ، تبعا للإرث التاريخي ، والعلاقات التقليدية التي وقعت اتفاقية شراكة الجزائر في سنة 2008.

بتخلي الجزائر عن نمطها السياسي والإقتصادي المركزي والموجه ، الذي انتهجته منذ استقلالها ، أضحت مجبرة أن تساير كل هذه المستجدات العالمية ، حتى لا تظل في معزل عن الاقتصاد الدولي ، الأمر الذي دفعها إلى إعادة هيكلة اقتصادها وإعادة النظر في منظومتها القانونية لمسايرة هذه المستجدات.

ولجأت الجزائر على غرار الدول المغاربية الأخرى إلى إتباع سياسة المشاركة أو ما يعرف بالشراكة الدولية كوسيلة لتشجيع أكبر للاستثمارات الدولية التي من شأنها أن

تدفع عجلة الاقتصاد الوطني ، وعززت هذا الخيار بإبرامها العديد من الاتفاقيات الدولية في أطر متعددة الأطراف (المبحث الأول) ، وإتفاقيات دولية ثنائية الأطراف (المبحث الثاني).

سنحاول في هذين المبحثين أن نتناول كل من الأسس القانونية للتعاون الجزائري داخل مجموعة دولية ومن ثمة ننتقل إلى الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول الأوروبية أو المجموعة الأوروبية.

## المبحث الأول: الأسس القانونية للتعاون الجزائري مع المجموعة الأوروبية في أطر متعددة الأطراف.

تختلف الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر باختلاف الأطر التي وقع فيها الاتفاق فالاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وأوروبا في إطار مجموعات قارية وجهوية ، تكون الجزائر طرفا في مجموعة تلتزم بما إلتزمته المجموعة وترفض ما رفضته المجموعة وتوقيعها يكون ضمن التوقيع الجماعي للمنظمة التي تنضوي تحت لوائها ، أو تلتزم بما وقعه مندوب أو رئيس المنظمة في تلك الفترة وعلى هذا الأساس نتطرق إلى الاتفاقيات المبرمة في ظل المجموعة الإفريقية التي تنتمي الجزائر إليها ، وفي الإطار المتوسطي الذي تعد الجزائر عضوا في فضائه.

بينما يهتم موضوع المطلب الثاني بالاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الجانب الأوروبي منذ كانت المجموعة الأوروبية سوقا أوروبية مشتركة إلى غاية إبرامها سنة 2002 على إتفاق تعاون مع المجموعة الأوروبية التي أصبح لها كيان يسمى بالاتحاد الأوروبي ، وهذا الأخير سيتم التركيز عليه لأهميته من الناحية القانونية.

كان للتحول العالمي الكبير غداة نهاية الحرب الباردة وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الأحادية القطبية أثر مباشر على المنظومات القانونية للدول ، التي راحت تبحث عن كيفية انسجام قوانينها الداخلية مع متطلبات العولمة وتنظيم انفتاحها الخارجي بما يتلائم مع متطلبات إقتصاد السوق، فالبنسبة للجزائر التي كانت في نظام

مركزي منغلق إلى غاية تسعينات القرن الماضي ، وجدت نفسها مضطرة لتحرير إقتصادها وتجارتها الداخلية ، وبذلك تتالت القوانين المكرسة لهذا الخيار واحدة تلو الأخرى.

هذا الانفتاح جعل الجزائر تعقد اتفاقيات دولية مع الشريك الأكبر لها والمتمثل في المجموعة الأوروبية ، سواء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي لاحقا) هذا المنبر الذي كان في وقت قريب منبرا معاديا للرأسمالية ، أو في إتفاقيات مباشرة .

للتمكن من تقييم التعاون الجزائري الأوروبي سنتطرق إلى الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر مع الجانب الأوروبي في إطار مجموعات دولية وجهوية (المطلب الأول) ، ثم الاتفاقيات المباشرة بين الجزائر مع المجموعة الأوروبية (المبحث الثاني).

## المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وأوروبا في إطار مجموعات دولية وجهوية.

نحاول من خلال هذا المطلب دراسة الإتفاقيات التي إنظمت إليها الجزائر ، داخل مجموعات دولية[1] و بالتحديد منظمة الوحدة الإفرقية التي تحولت لاحقا إلى الاتحاد الإفريقي، وهنا ندرس أشكال التعاون الإفريقي الأوروبي في ظل قمة القاهرة لسنة 2000 وقمة لشبونة في 2007.

دخلت الجزائر أيضا في نوع آخر من التكتلات في محور البحر الأبيض المتوسط، تحت راية ما يسمى بالفضاء المتوسطي ، الذي شرع فيه منذ 1995 ، نسلط الضوء على محاولات الجانب الأوروبي لاستقطاب الشمال الإفريقي إلى هذا النموذج الجديد من

[1] المجموعات الدولية هي تجمع دول في كيان دولي معترف به دوليا، وتعترف به منظمة الأمم المتحدة، ولم نستعمل مصطلحي التجمعات القارية، والتجمعات الإقليمية ، كون هذين المصطلحين غير واردين في القاموس القانوني أو في مجال المصطلحات المستعملة في القانون الدولي ، فالنسبة لمصطلح التجمع القاري فهو مصطلح أقرب إلى الجغرافيا أما مصطلح التجمعات الإقليمية، فالقانون الدولي يستعمل مصطلح أقاليم عندما يتعلق الأمر بالرقع الجغرافية التي تسكنها مجموعة من السكان ، وتصنف في الكيانات التي تبحث عن تقرير مصيرها ، أي أنها مستعمرة ، ولها الحق أن تطلب إستفتاء تقرير المصير حسب ميثاق الأمم المتحدة. ، أنظر: عمر سعد الله، **معجم المصطلحات القانونية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

التعاون الأور-نصف إفريقي ، وكيف سعت أوربا إلى فصل الشمال الإفريقي عن جنوبه ووسطه.

أقرت المجموعة الأوروبية سياسة جديدة لتطوير علاقاتها و تعاملها مع دول الجوار، بحيث تخلت عن السياسة المتوسطية الشاملة المتبناة منذ 1971 ، لتحل مكانها سياسة المشاركة المتوسطية منذ بداية تسعينات القرن الماضي ، والذي ينطلق من تعاون إقتصادي وسياسي ليصل إلى مستوى الشراكة ، وصادف هذا التطور التحول الذي شهدته أغلب الأنظمة في الدول الأفريقية والتوجهات السياسية الجديدة المنتهجة لسياسات إقتصادية ترتكز على حرية السوق والمبادرة.

سنحاول من خلال الفرعين التاليين أن نحلل بعض الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر في إطار المجموعة الإفريقية مع الجانب الأوروبي (الفرع الأول) ، ثم ننتقل لتحليل الاتفاقيات المبرمة في الفضاء المتوسطي المتمثل في مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي.**

لقد كانت الجزائر من المشاركين في الوجه الجديد للتعاون الذي أطلقته المجموعة الأوروبية في إطار ما يسمى بالسياسة الجوارية الأوروبية وكان في البدء تحت قبعة منظمة الوحدة الأفريقية ثم تحت راية الاتحاد الإفريقي ، أين كانت الجزائر عضوا مشاركا في القمم المنظمة في هذا الشأن ، إلا أن هذا الإطار لا يخلو من الإنتقاد.

عرف القرن الحالي موعدين تاريخيين ، إجتمعت فيهما الدول الأفريقية والدول الأوروبية أولاها في القاهرة (يومي 02-03 أفريل 2000) والتي توجت بإعلان القاهرة، وقمة لشبونة(08-09 ديسمبر 2007) ، التي تأسس فيها نموذج جديد لشراكة شاملة.

نستعرض في هذين الجزئين أبعاد إعلان القاهرة المؤسس للشراكة الإفريقية الأوروبية الذي كان بمثابة تتويج للعمل الجماعي لكلا الجانبين ، هذا الإعلان ساهم في التمهيد لترسيخ التعاون بين المجموعتين لتكون قمة لشبونة نقطة لتقييم 07 سنوات من العمل المشترك بين الجانبين وهو ما سنتناوله في الجزء الثاني.

## أولا: أبعاد إعلان القاهرة المؤسس للشراكة الأوروبية الإفريقية 2000.

عقدت بالعاصمة المصرية القاهرة، القمة الأفريقية – الأوروبية الأولى،[1] تحت غطاء منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، وتعتبر أول قمة بين الجانبين على هذا النحو من الشمولية والمستوى الرفيع في التاريخ.[2]

ركز الخطاب الأفريقي في هذه القمة على عدة نقاط أساسية تمحورت كلها حول المبادئ التي ستكون منطلقا للعلاقات الأوروبية الإفريقية بداية من تحميل الشعوب والحكومات الأفريقية مسؤولية تنمية قارتهم في المقام الأول والتأكيد على ضرورة ترشيد استخدام الموارد المتاحة وضرورة تدفق الاستثمارات الخارجية لأفريقيا[3] بدل الإعتماد على الإعانات الأوروبية من خلال تطوير علاقات المشاركة وبرامج التعاون مع أوروبا ، حيث أكد الطرف الأفريقي أن الأمن الإفريقي جزء من الأمن العالمي.[4]

---

[1] عقدت القمة قبل أن تتحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى إتحاد إفريقي وذلك يومي 03 و 04 أفريل 2000 وذلك بمشاركة67 رئيس دولة ، 20رئيس دولة وحكومة إفريقية و15 رئيس دولة وحكومة أوروبية.

[2] اعتبرها القادة الأفارقة انتصارا للمسعى الإفريقي العام الذي يستهدف التعاون مع الاتحاد الأوروبي على مستوى قاري شامل وليس على مستوى ثنائي أو إقليمي فرعي أو جزئي ، فلأول مرة يجتمع زعماء الدول الأوروبية الـــ 15 الأعضاء في الاتحاد لأوروبي مع زعماء الدول الإفريقية الـــ 53 بما فيهم المملكة المغربية. أنظر في الشأن : محمود أبو العينين ، **الاتحاد الأوروبي وإفريقيا : نموذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة** ، مجلة إفريقيا والعولمة ، حصيلة أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية ، القاهرة 12-14 فيفري 2002 ، مكتبة البرنامج لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2004.

[3] الملاحظ أن زعماء 51 دولة أفريقية حضروا إلى القمة وهم يؤيدون التوجه الجاد نحو مشاركة إستراتيجية مع أوروبا.

[4] مغاوري شلبي ، **القمة الأفروأوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود** ، على موقع: www.islamonline.net

بينما ركز الجانب الأوروبي في هذه القمة على إظهار التفهم الأوروبي للمشاكل الإفريقية التي هي جزء من الماضي وجزء من الحاضر،[1]والتأكيد على حاجة الأفارقة إلى مساعدة أنفسهم أولاً قبل مساعدة الآخرين، ببذل مزيد من الجهود من أجل التنمية الشاملة، ونبذ الخلافات والصراعات والإصلاحات.

أكد الأوروبيون أن الشراكة الإستراتيجية بين أفريقيا وأوروبا لا تعتبر سوى حل جزئي للمشاكل التي تعيشها أفريقيا، ولكن البقية تقع على عاتق شعوب وحكومات الدول الأفريقية، [2]وأن تحديد الأولويات مهمة الأفارقة وعلى الدول الأوروبية مناقشتها ، إلى جانب ضرورة تنشيط التجارة بين الأفارقة وتحرير التجارة تدريجيا، إضافة إلى تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاديات الأفريقية بزيادة الاستثمارات الأجنبية و أولوية إستفادة أفريقيا من الخبرة الأوروبية في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي.[3]وأخيرا أبدى الأوروبيون إيمانهم بضرورة عدالة النظام العالمي وعدم تهميش أفريقيا. [4]

توجت القمة بإعلان القاهرة الذي تضمن ديباجة و05 خطوط عريضة تمثل مبادئ للعلاقة الجديدة بين إفريقيا وأوروبا.[5]

أكد إعلان القاهرة من خلال محتواه على أهمية دعم التعاون بين الجانبين من خلال رفع وإزالة الحواجز التجارية والدعوة إلى إلغاء الديون المستحقة على إفريقيا[1]، كما أن

---

[1]مصطفى مجدي الجمال باحث بمركز البحوث العربية والأفريقية ، الشراكة الأورومتوسطية تقدير موقف على موقع: www.aarcegypt.org.

[2] الاستراتيجية هي الطريقة المنهجية التي تتبعها المؤسسة في صياغة أهدافها التنموية مع التغيرات التي يفرضها المحيط الذي تعيش حوله ووفقا للوسائل والامكانيات التي تمتلكها لتحقيق فعالية دائمة في ديناميكية المؤسسة على مختلف نشاطاتها. على موقع: etudiantdz.com

[3]مغاوري شلبي ، نفس المرجع السابق.

[4] من خلال هذا المنطلق المستمد من خطاب الجانبين نلاحظ أن قمة القاهرة ما هي إلا محطة لضبط الأولويات بين الجانبين ، وإرسال الحوار بينهما ، لتحديد المفاهيم وتقريب وجهات النظر الغير متناقضة لكنها مختلفة ، ففي حين يركز الأوروبيون على أولوية السلم والأمن ، يرى الأفارقة أن الأولوية والأفضلية بتسبيق المواضيع الاقتصادية والتجارية في عقد الشراكة الجديد. ومنها قضية الديون المصدر: centre européen de gestion politiques de développement,**Œuvrer à l'élaboration d'une stratégie de partenariat conjointe entre l'Europe et l'Afrique**, Premier document , www.ecdmp.org.

[5] **Déclaration du Caire**, Sommet Afrique-Europe sous l'égide de l'OUA et de l'UE le Caire, 3et4Avril 2000 :Source : www.fnh.org

الدول الأوروبية وعدت بتنفيذ إستراتيجية من أجل تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة والعمل على تأمين وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأوروبية بأسعار عادلة وتسهيلات ومزايا مشجعة و يحرص الطرفان أيضا على وضع وصياغة سياسات بناءة وواقعية لمعالجة قضية الهجرة.[2]

تطرقت ديباجة إعلان القاهرة إلى إعلان المبادئ بين الطرفين، ونوهت بالعلاقات والروابط التي يشترك فيها الطرفان، كما طرحت الأهداف المنشودة من هذا الإعلان.

تضمن المبدأ الأول من الاتفاقية مسألة الشراكة والاندماج الإقليمي الذي يسمح بالخطو قدما من أجل اللحاق بركب الاقتصاد العالمي المتنامي.[3]

تضمن الإعلان الإشادة بالمجهودات المبذولة لإنشاء منطقة تبادل حر في إطار الشراكة الأورومتوسطية و في ظل اتفاقية لومي.

في حين تطرق المبدأ الثاني المتعلق بإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي إلى القطاعات المتعددة الواجب تنميتها ، بداية بالتجارة وبتنمية القطاع الخاص والتجارة، ثم سير المداخيل التنموية ، ومشكل الهياكل والهيآت القاعدية ، الأبحاث والتكنولوجية ، الاستثمار وعرج المبدأ على مشكل الديون الخارجية ، والشراكة على الساحة العالمية.

تعمق المبدأ الثالث الذي رفعه إعلان القاهرة في مسائل حساسة تحت عنوان حقوق الإنسان، المبادئ، المؤسسات الديمقراطية، التسيير الحسن للشؤون العامة القانون.

حيث تم التركيز على موضوع حقوق الإنسان وضرورة جعله من الأولويات ، وترقية حماية الحقوق الإنسانية لاسيما الحقوق الأساسية بطابعها العالمي الشمولي الغير قابل للتجزئة.والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية ، دولة القانون ، والتسيير الأمثل للشؤون العامة.[4]

---

[1] تتجاوز ديون القارة الإفريقية التي تدينها المجموعة الأوروبية ما قيمته 350 مليار دولار. أنظر:
www.dw-world.de

[2] **تقرير حول القمة الإفريقية الأوروبية الثانية (صوت إفريقيا)** على موقع: www.voiceofafrica.com

[3] **Déclaration du Caire**, Op cite

[4] Union européenne .Partenariat UE-Afrique , europa.eu/législation.

تطرق المبدأ إلى ضرورة محو ظواهر غير إنسانية من الوجود ، وخصوصا ظاهرة التمييز العنصري ، جريمة الإبادة ، والتصفية العرقية.

أدرج المبدأ الخامس المعنون بإحلال السلام، الوقاية، تسيير وحل النزاعات عناصر تمت دراستها، بداية بموضوع نزع السلاح، الإرهاب، السلاح الخفيف والعيار الصغير، الألغام،[1]معاهدة عدم الانتشار النووي، وأخيرا تم التطرق إلى موضوع النزاعات الإفريقية.

تضمن آخر مبدأ موضوع التنمية ، بداية بإفريقيا في مواجهة تحديات التنمية المستديمة والقضاء على الفقر ، الاستثمار في الموارد البشرية في ميدان الصحة ، الأمن الغذائي ، الاستثمار في الموارد البشرية في ميدان التعليم[2]،الإدمان وتهريب المخدرات ، وأخيرا المسائل الثقافية.

**ثانيا:التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة لشبونة 2007.**

عقدت القمة الإفريقية الأوروبية الثانية بلشبونة[3] يومي 08 و09 ديسمبر 2007 ، وأريد لها أن تكون قمة من دون طابوهات[4] لذلك نجدها قد تعرضت إلى ثلاثة مواضيع شائكة ، أولها موضوع حقوق الإنسان ، ثم موضوع التاريخ الاستعماري و أخيرا موضوع الشراكة الاقتصادية الفعلية.

---

[1] كان هناك خلاف حول موضوع إزالة الألغام في أفريقيا، والتي يرى الأفارقة أن أوروبا هي المسؤولة عن زراعتها في الحروب وأنها المسؤولة عن إزالتها، كذلك كان هناك خلاف حول مطالبة أفريقيا للدول الأوروبية بضرورة استعادة أثارها وممتلكاتها الثقافية الموجودة في المتاحف الأوروبية. مغاوري شلبي ، مرجع سابق.

[2] وقع في هذا الإطار الطرفان في أديسا بابا بروتوكول – اتفاق بتاريخ 2006/10/02 ، متعلق بوضع أطر الشراكة الأورو-أفريقية حيز التنفيذ وذلك بإعطاء الأولوية للتوأمة والتبادل بين القارتين على موقع: (Jumelage et échange) www.africa-union.org .

[3] شاركت فيها80 دولة : 27 دولة أوروبية و53 دولة أفريقية. مغاوري شلبي ، مرجع سابق.

[4] وعد رئيس الإتحاد الأوروبي لسنة 2007 جوزيه سوكراتيس (رئيس الوزراء البرتغالي)عشية إفتتاح أشغال القمة الإفريقية الأوروبية الثانية، بأن قمة لشبونة ستكون بمناقشات "من دون محرمات". ولم يتردد الأفارقة والأوروبيون في التحدث عن خلافاتهم علناً.المصدر: مغاوري شلبي مرجع سابق.

كما اختلف الطرفين (الأوروبي والإفريقي) عن تحديد مفهوم موحد لموضوع الهجرة السرية التي أصبحت أحد أكبر التحديات التي تواجه الضفتين إن لم نقل القارتين.[1]

صادقت القمة على ثلاثة وثائق ، الوثيقة الأولى بعنوان: الشراكة الإستراتيجية ، أما الوثيقة الثانية حملت عنوان خطة العمل 2010/2008 ، والوثيقة الثالثة عبارة عن بيان ختامي.[2]

لنتمكن من الوصول إلى ما جاءت به قمة لشبونة من جديد ، وما يميزها عن قمة القاهرة (2000) نستعرض الوثائق الثلاثة التي صادقت عليها هذه القمة:

**أ )- الإستراتيجية الجديدة للتعاون الأوروبي - الأفريقي**

تبنت قمة لشبونة إستراتيجية جديدة لتعاون مشترك على المدى البعيد بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وتتضمن الإستراتيجية 118 بندًا تستطيع من خلالها مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

تشمل الإستراتيجية المشتركة أربعة أهداف رئيسية، مع تدعيم ورفع مستوى الشراكة السياسية بين الإتحاد وأفريقيا كأولوية، وتتصور الشراكة تقوية العلاقات المؤسسية، ومعالجة التحديات المشتركة، وخاصة السلام والأمن، والهجرة، والتنمية، وكذا حماية البيئة.

**ب )- خطة عمل قمة لشبونة**

أما الوثيقة الثانية التي تصدر عن قمة لشبونة في ختام أعمالها فهي "خطة العمل" التي تتضمن البرامج التنفيذية لأهداف الإستراتيجية المشتركة الجديدة وتشمل أولويات

[1] حيث عرفت السنة السابقة للمؤتمر (2006) رقما قياسيا في عدد المهاجرين السريين ، أين شهدت جزر الخالدات الاسبانية(الكناري) لوحدها، 31 ألف مهاجر بصفة غير شرعية. أنظر الموقع الرسمي للجمعية المغربية لحقوق الانسان على موقع: www.ahewar.org

[2] Ministère des Affaires étrangères et européenne, **UE et Afrique, Sommet union européenne/Afrique**, www.diplomatie,.gouv.fr

العمل على المدى القريب من عامين إلى ثلاثة إلى جانب الالتزام السياسي والبرامجي للأعمال التي يتعين تنفيذها لتحقيق تلك الأهداف.[1]

تتضمن "خطة العمل" التي صدرت عن قمة أفريقيا - الاتحاد الأوروبي ثمانية محاور رئيسية تتعلق بمجالات السلم والأمن، وحقوق الإنسان، ودعم التعاون في مجال المنتج الثقافي والتكامل التجاري والإقليمي، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة.[2]

## ج)-فرصة البحث عن شراكة متكافئة في قمة لشبونة.

أصدرت قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في ختام أعمال قمة أفريقيا-أوروبا الثانية بالعاصمة البرتغالية يوم 09 ديسمبر2007 وثيقة إعلان لشبونة التي تؤكد على أن قمة لشبونة التي جمعت جنبا إلى جنب دول أفريقيا والاتحاد الأوروبي توفر فرصة فريدة لمواجهة تحديات القارتين، في العام الذي يحتفل بمرور 50 عاما على التكامل الأوروبي و50 عاما على بدء استقلال أفريقيا.[3]

---

[1] أصدرت قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في ختام اجتماعاتها في لشبونة وثيقة إعلان لشبونة التي تؤكد على أن قمة لشبونة التي جمعت جنبا إلى جنب دول أفريقيا والاتحاد الأوروبي توفر فرصة فريدة لمواجهة تحديات القارتين، في العام الذي يحتفل بمرور 50 عاما على التكامل الأوروبي و50 عاما على بدء استقلال أفريقيا .

المرجع:/www.eu2007.pt/**ue**/vfr

[2] في هذا الإطار جاء في نص إعلان برشلونة على لسان القادة الأفارقة والأوروبيون الموقعون على الإعلان: *"ومع إدراكنا لطموحاتنا وما نتقاسمه في الماضي والحاضر فقد عقدنا العزم على بناء شراكة إستراتيجية سياسية جديدة من أجل المستقبل تتخلص من العلاقة التقليدية بين المانح والمتلقي يتم بناؤها على قيم وأهداف مشتركة في إطار مساعينا لتحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية وحكم القانون والتقدم والتنمية"* .المصدر: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، www.anhri.net

[3] نبيل شرف الدين ، **اختتام قمة لشبونة بإعلان وثيقتين للشراكة بين الفقراء والأغنياء**، جريدة إيلاف البريطانية، 8 ديسمبر2007، www.elaph.com .

تتركز هذه الإستراتيجية على أربعة محاور رئيسة، تبدأ بالشراكة السياسية على قدم المساواة بين الجانبين بما يتيح تنسيق المواقف المشتركة، سواء في ما يتعلق بالقضايا الثنائية أو الدولية، والتي تدمج كافة قضايا القارة الأفريقية وتضعها في قلب الشراكة الجديدة .

لعل الإجماع الوحيد في هذه القمة هو رغبة كل الأطراف في إنشاء ميثاق لوقف الهجرة غير الشرعية.[1]

**الفرع الثاني: الشراكة الأوروبية الجزائرية في إطار متوسطي.**

تمت المصادقة على القانون التنظيمي للسياسة الأوروبية مع دول الجوار يوم 24 أكتوبر 2006، يتركب من 23 فقرة تمهيدية بالإضافة إلى نص القانون المنظم المشكل من 32 بند و هذا القانون هو القانون المحدد للسياسة الأوروبية اتجاه جميع الدول المغاربية بما فيها دولة الجزائر.

عرف هذا النوع من التعاون الإقليمي(المتوسطي) شكلين أو نمطين أولهما: الشراكة الأورومتوسطية وثانيهما في إطار الاتحاد من أجل المتوسط.

نتطرق في هذين العنصرين إلى نطاق و أهداف ومحتوى كل نمط من النمطين المذكورين ، حيث نحاول في العنصر الأول الإحاطة بموضوع الشراكة الأورومتوسطية التي إنبثقت من مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 ، لنصل في العنصر الثاني إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي يبقى إلى غاية نهاية 2010 عبارة عن مشروع.

[1] أولى الطرفين (الأوروبي والإفريقي) أهمية قصوى لموضوع الهجرة والهجرة السرية لذلك فقد عقد الاجتماع الوزاري الأول الأورو أفريقي في مدينة الرباط حول الهجرة والتنمية ، الذي عقد يومي 10و11جويلية 2006والاجتماع اللقاء الوزاري الثاني بباريس يوم 26 نوفمبر 2008.

أنظر في هذا الصدد: iss, Resource Centre, www.issafrica.org

**أولا: الشراكة الأورومتوسطية**

شهد النصف الأول من تسعينات القرن العشرين ، تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية ، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد ، كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط.

ضبطت الدول الأوروبية سياستها مع دول الحوض المتوسطي في إطار مميز نظرا لموقعه الجغرافي الهام في العلاقات الدولية ، ولدراسة هذه السياسة نحاول أن نستعرض في هذه الفقرات نشأة الشراكة الأورومتوسطية ثم ننتقل لنبرز أهدافها لنصل إلى عرض الوسائل المستخدمة في هذا الإطار ، لننتهي بتقييم الشراكة المتوسطية.

**1. نشأة الشراكة الأورومتوسطية:**

كانت بدايات التوجه المتوسطي بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في جوان 1992 الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط – تماما كالشرق الأوسط –تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق. ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في إجتماعه الذي إنعقد في "كورفرو" باليونان في جويلية 1994 ، ثم جاء إنعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية خلال اليومين 27-28 نوفمبر 1995 شاركت فيه الدول العربية المتوسطية بإستثناء ليبيا(لأسباب سياسية) كما شاركت كل من تركيا وقبرص، مالطا ، إسرائيل ،وقد صدر في ختام أعمال المؤتمر إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا من أهمها الشراكة الإقتصادية والمالية ، الشراكة الثقافية والإجتماعية والقضايا الإنسانية ، كما وضع المؤتمر برنامج عمل وآلية للمتابعة والتنفيذ.[1]

[1] صالح الراشد ، **اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية بعد إعـــــلان برشلونة 1995-2005** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية ، المعهد العالي للدكتوراه في العلوم السياسية والإدارية والاقتصادية ،الجامعة اللبنانية ، 2010 ، ص 33.

ويبلغ عدد الدول المنخرطة في الشراكة الأورومتوسطية سنة ألفين وعشرة 43 عضواً: 27 دولة: 15 دولة تمثل الإتحاد الأوروبي[1] و12 دولة تمثل الدول المتوسطية الإفريقية والآسيوية.[2]

## 2. أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

قامت الصيغة المبتكرة للشراكة في الأصل على قاعدة التوزيع إلى سلال ثلاث مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وهي الشراكة السياسية والأمنية الهادفة إلى خلق منطقة للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة حتى عام 2010 والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط.

لفهم محتوى هذه السلال الثلاثة نستعرض محتوى أهداف الشراكة الأورومتوسطية مثلما جاء به إعلان برشلونة المؤسس لهذه الشراكة ونبدأ بالأهداف السياسية والأمنية ثم الاقتصادية وأخيرا الثقافية والاجتماعية.

### أ )- الأهداف السياسية والأمنية:

تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط.[3] (السلة السياسية) نجد فيها عدة عناصر مثل قناعة الشركاء بأن السلام والاستقرار في المنطقة مكسب مشترك

---

[1] البلدان الأوروبية هي:النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، اليونان، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، بريطانيا المرجع: www.euromedalex.org

[2] البلدان الآسيوية والإفريقية هي :الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا ومناطق السلطة الفلسطينية.: نفس المرجع السابق.

[3] استثنت دول الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا مشاركة ليبيا في مؤتمر برشلونة ، بحجة أنها تخضع لعقوبات دولية بسبب أزمة لوكربي، بالرغم من أن ليبيا تربطها علاقات تجارية قوية مع بعض الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا سيما: فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بريطانيا ، إسبانيا.

المصدر: العربي مفضال ، **مشروع الاتحاد المتوسطي بين السياسة والاقتصاد** ، صحيفة الخليج الكويتية ليوم: 22-07-2007 على موقع : www.alkhaleej-kw.com

يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل المتاحة ، تنمية دولة القانون والديمقراطية في ظل حرية كل طرف في اختيار جهازه السياسي الاقتصادي والعدلي ثم إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق بدون تمييز، تشجيع التسامح ومكافحة التعصب والتمييز وتم التركيز على مبدأ عدم التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون شريك آخر ، كذلك إحترام حدود ووحدة كل شريك من الشركاء والتأكيد على ضرورة التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر ، والمساهمة في التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب والجرائم المنظمة وخاصة المخدرات.

يسعى أيضا الإعلان إلى العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وعدم التسلح بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع ، تنمية الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار ، وأخيرا دراسة وسائل ضمان استقرار منطقة البحر المتوسط " وضع عقد السلام والاستقرار مع ترسيخ مبادئ الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

**ب)- الأهداف الإقتصادية:**

تنمية المنطقة إقتصاديا وإجتماعيا بشكل دائم بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات. بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول 2010.

**ج)- الأهداف الثقافية والإنسانية:**

التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط.[1]. ،الحوار واحترام الثقافات والأديان شرطان أساسيان لتقارب الشعوب، ولأجهزة الإعلام دور كبير في هذا المجال ،تنمية الموارد البشرية ، ترسيخ دور المجتمع

[1] إيزابيل شيفر، **مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدم** على موقع:-www.dw-world.

المدني في التنمية ، التواصل بين الشباب ، تشجيع المؤسسات الديمقراطية ، الاعتراف بالدور الذي تلعبه الهجرة وإقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية. تشجيع تدابير تهدف للوقاية من الإرهاب ،المخدرات والإجرام الدولي والرشوة أهمة المكافحة بدون تردد للمظاهر العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب.

### 3. وسائل وآليات تنفيذ أهداف إعلان برشلونة:

- تأسيس منطقة للتبادل الحر أورو -متوسطية (سنة 2010)[1]
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- المعونات المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه: من 1995 إلى 1999 حوالي 4685 مليون أورو والقروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والمساهمات الثنائية للدول الأعضاء[2].

[1] إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط تمثل أهم العناصر في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة مع دول جنوب وشرق المتوسط ، وإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تتطلب توفر العديد من ظروف عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات ، بداية بإنتهاج سياسات مرافقة داخلية وأخرى خارجية، فالبنسبة للسياسات الداخلية يجب أولا إعادة التأهيل الصناعي عن طريق إصلاح على مستوى جميع المؤسسات وتأهيل المحيط سواء كان محيطا ماديا أو محيط قانويا أو هيكليا، وهذا الأخير يتم عن طريق مراجعة الإطار القانوني العام بغية تحرير المبادرة في ميدان إنشاء المؤسسات والإستثمار وكذلك في تحرير التبادل التجاري سواء على المستوى الداخلي أو مع الخارج ، إلى جانب الإصلاح الإداري عن طريق إحداث برنامج واسع للتكوين ورسكلة الإطارات مع تبسيط وتحديث الإجراءات الإدارية هذا كله مع ضرورة ملاءمة التشريعات الجزائرية مع ما هو معمول به دوليا. هذا الكم الهائل من الشروط لم تحققه الدولة الجزائرية مما أدى إلى تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة لسنة 2010 بدون إخطار.

المرجع: زايري بلقاسم ، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر** ، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا ، عدد 03 .

[2] تعهد الاتحاد الأوروبي بإنفاق 8.6 مليار يورو (1995-2000) وتم تمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار برنامج .Meda I , Meda II . وقد حصلت الجزائر على تمويل مشروعات.

## 4. تقييم حصيلة الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى غاية 2010

بلاحظ أن الجانب السياسي والأمني في الشراكة المتوسطية ، قد بقي أسير التطورات في الشرق الأوسط ، بينما بقي الجانب الثقافي أسيرا هو الآخر في القفص الأكاديمي للدراسات الأوروبية ، في حين عرف الجانب الاقتصادي أفضل تقدم.

وسنتطرق إلى كل جانب على حدى في ثلاثة عناصر.

### أ)- الجانب السياسي والأمني :

إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط ، يجعل الشراكة في موقف حرج ، حيث أنها تتضمّن أحد المشاريع المركزية للشراكة السياسية والأمنية ميثاق السلام والاستقرار الذي طرح كقاعدة سلوكية تهدف إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية وتضمن بقاء الحوار السياسي على نحو استمراري أثناء اندلاع نزاع ما.

لكنه لم يتم التوقيع على الميثاق إلى غاية 2010 نظرا لأن الحوار السياسي قد وصل إلى طريق مسدود بسبب إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط بعد 1996.

### ب)- الجانب الإقتصادي:

الشراكة الاقتصادية والمالية تشكل صلب عملية الشراكة المتوسطية وأكثر جوانبها تقدما، وقد أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة ثنائية مع كل دول حوض المتوسط المشاركة ما عدا سوريا، وبذلك تكون المرحلة الأولى المعنية بإنشاء المنطقة التجارية الحرة المنشودة قد دخلت حيز التنفيذ.

من المقرر في مرحلة ثانية دفع عجلة الاندماج الإقليمي قدما وذلك من خلال توقيع دول حوض المتوسط اتفاقيات فيما بينها أيضا على نمط اتفاقية أغادير المبرمة عام 2004 حول التجارة الحرة.[1]

---

[1] اتفاقية أغادير، هي اتفاقية تجارية لاقامة سوق عربية مشتركة، تضم مصر والأردن والمغرب وتونس ، وقع عليها في الرباط بتاريخ 25-07-2004 ، تهدف إلى اقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، وكخطوة على طريق التحضير لاستحقاقات 2010 المرتبطة بإقامة منطقة التبادل الحر الاوروــ متوسطية.

المصدر: رشا مصطفى عوض ، **إتفاقية أغادير نحو بيئة أعمال أفضل** ، على موقع: www.arab-api.org

مازال صلب المشاكل المركزية يكمن في تخلف القطاع الخاص وفي انعدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستمرار وجود الحواجز التجارية وانخفاض معدلات التحديث والتنويع في القطاع الإنتاجي.

**ج)- الجانب الثقافي:**

يراعي الاتحاد الأوروبي عبر الشراكة الثقافية والاجتماعية الأبعاد الثقافية لعلاقاته الخارجية مع دول حوض المتوسط الثالثة، وعلى الرغم من ضآلة رصيد المجالات الشائكة للتعاون كمكافحة الإرهاب أو احترام حقوق الإنسان فقد أمكن تحقيق بعض أوجه النجاح في مجال التعاون الثقافي.

فقد عقد عدد كبير من المؤتمرات كما جرت العديد من النشاطات الثقافية وتم دعم والإعلان عن البرنامجين الإقليميين " التراث الأوروبي- المتوسطي " و " مشروع أوديوفيزيول الأوروبي- المتوسطي". كما أن هناك لقاءات تجري دوريا بين ممثلي المجتمعات المدنية في إطار المنبر الأوروبي- المتوسطي المدني.

أما في مجال الهجرة فلم يتحقق حتى2010 إلا القليل، كما أنه لم يتم إعداد مقترحات بناءة بسبب وضع اللاجئين على حدود المغرب وأسبانيا وإيطاليا، ومازال المرء بعيدا تماما عن تحقيق الهدف الأصلي المتعلق بتحسين المعطيات المعيشية لمجتمعات شمال أفريقيا على نحو يؤدي مجددا إلى خفض عدد المهاجرين من هناك إلى أوروبا.[1]

**ثانيا : الإتحاد من أجل المتوسط**

ظهر مشروع الإتحاد من أجل المتوسط لتدارك النقائص التي عرفها مسار برشلونة الذي إنطلق من إسبانيا كأداة لخلق منطقة تبادل حر في في منطقة المتوسط تمتد من تركيا إلى المغرب وتشمل إسرائيل.[2]

---

[1] عبدالله تركماني ، **إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو – متوسطية** ، ندوة " العلاقات الأورو – مغاربية بين الشراكة والجوار ، من تنظيم " الجمعية التونسية للعلاقات الدولية " وبدعم من مؤسسة " فريدريك إيبيرت " الألمانية، يومي 22 و 23 ماي2006 . على موقع: www.mokarabat.com

[2] جاءت تلك المبادرة بعد سنوات قليلة على عقد مؤتمر مدريد من أجل السلام العربي الإسرائيلي عام 1991 وبعد توقيع إتفاقية أوسلو عام 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وبعد 15 عام على إطلاقه تتباين التقييمات لمسار برشلونة بين النجاح في بعض النواحي والإخفاق في ملفات أخرى، ففي الملفات الكبرى عجز المسار عن حل الصراعات في الفضاء المتوسطي وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي ، وبالتالي تطبيع إسرائيل مع محيطها العربي ، حيث تبين أن أوروبا لا تضطلع بدور كبير في تلك الأزمة الإقليمية.

لدراسة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط المعلن عنه في 2007 نستعرض نبذة تاريخية عنه ثم الأعضاء المنخرطين في هذا المشروع وصولا لمحتواه وأهدافه لنحاول في العنصر الأخير أن نقيم هذا المشروع الذي لا زال في بدايته إلى غاية نهاية 2010.

## 1. بداية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007. وانجلى المؤتمر عن نداء روما الذي صدر عن زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

قبل أن يصبح رسميا يحمل إسم :الإتحاد من أجل المتوسط ، كان المشروع الفرنسي الجديد للتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ،[1] يحمل إسم الإتحاد المتوسطي وينص أن عضويته من الجانب الأوروبي تقتصر على الدول المطلة على المتوسط من جهة ودول الضفة الجنوبية من جهة أخرى ، لذلك لقيت فرنسا معارضة شديدة من طرف ألمانيا فكان الانتقال من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي جاء كمشروع جديد (فرنسي ألماني) ليكبح جماح فرنسا وتطلعاتها وطموحاتها المستقبلية.

إضطر القادة الفرنسيون أمام تلك المواقف الرافضة إلى إدخال تعديلات جوهرية على الصيغة الأولى للمشروع بشكل يجعل من كافة بلدان الإتحاد الأوروبي الـــ 27

[1] بما أن الرئيس الفرنسي ساركوزي لا ينفي تأثره بكل ما هو أمريكي، فهذا المشروع ما هو إلا تقليد للنموذج الأمريكي المعروف بإتفاقية" ألينا ALENA "بين المكسيك والولايات المتحدة. ويريد ساركوزي خلقها بين شمال وجنوب المتوسط ، فكلا الخطتين ترميان إلى تركيز اهتمام الباحثين عن العمل على المنطقة الحاجزة بحيث لا يفكرون في تجاوزها شمالا. المرجع: www.madariss.fr

أطرافا في ما يسمى رسميا مسار برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط وهو ما يعني أن المبادرة الفرنسية لا تقوم على أنقاض مسار برشلونة الذي إنطلق قبل نحو 15 عام ولكنها جاءت لتعزيزه والدفع به إلى الأمام.

## 2. أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط :

يضم الاتحاد المتوسطي –حسب نداء روما- 19 دولة هي: الدول الست عشرة المطلة على الأبيض المتوسط وهي: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص ومالطا وتركيا ولبنان وسوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.[1]

تضاف إليها ثلاث دول هي: الأردن والبرتغال وموريتانيا، وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية خصوصا أنها عضو في مبادرة الشراكة الأورومتوسطية التي أعلن عنها في برشلونة عام 1995 برعاية الاتحاد الأوروبي.

كما يسمح نداء روما لجميع دول الاتحاد الأوروبي غير المطلة على المتوسط الدخول إلى هذا الاتحاد إن هي رغبت في ذلك. وسيكون جهاز الجامعة العربية وجهاز الاتحاد الأوروبي ممثلا بلجنته وبرئاسته مكونا هاما في الاتحاد المتوسطي.[2]

## 3. محتوى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

يتشكل إعلان إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط من مقدمة و33 فقرة بينها الخلاصة (الفقرتان 32 و33) وملحق من صفحتين يتضمن مسودة بستة مشاريع رئيسية قررتها القمة.[3]

---

[1] **حول الاتحاد من أجل المتوسط** الموقع الالكتروني الرسمي للإتحاد المتوسطي: www.euromedalex.org

[2] ميشال أبو نجم ، **الاتحاد من أجل المتوسط» يبني «مستقبلا مشتركا» للدول المشاركة بالإجماع** ، جريدة الشرق الأوسط ليوم : 09.07.2009 عدد : العدد 10816.

[3] **Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée**, Paris le 13 Juillet 2008 , www.eu2008.fr

تنص المقدمة على أن رؤساء الدول المشاركة في قمة باريس المقبلة «يتشاركون في القناعة في أن تحويل المتوسط إلى بحيرة سلام وديمقراطية وازدهار يتطلب جهدا وعزما متجددين».

جاء في الإعلان أن «مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط»، وهو الاسم الرسمي للاتحاد الجديد، يقوم على «مكتسبات مسار برشلونة» بحيث أنه «شراكة متعددة الأطراف غرضها زيادة قدرات الاندماج والانسجام الإقليميين» وهو يضم «كل الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب في مسار برشلونة».

يعتبر الإعلان أن «الهدف المشترك» للاتحاد الجديد هو «أن نبني معا مستقبل سلام وديمقراطية وازدهار وتفاهما على المستويات الإنسانية والاجتماعية والثقافية»، مشددا على أن الاتحاد «طموح استراتيجي مشترك للتعاطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمنطقة»، كما أنه «تعبير عن هدف مشترك وهو تحقيق السلام والنمو الاقتصادي ومحاربة الفقر وحماية البيئة والتغيرات المناخية والتعاون في محاربة الإرهاب».

تطرق الإعلان أيضا الى «بناء مستقبل مشترك يقوم على القيم المشتركة منها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة والأقليات ومحاربة العنصرية والشعور المعادي للأجانب والترويج للحوار والتفاهم المتبادل».[1]

في السياق ذاته، يشدد الإعلان على التزام الدول الموقعة بـــ«تعميق الديمقراطية واحترام التعددية السياسية عبر تيسير المشاركة في الحياة السياسية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية». ويفصل الإعلان طريقة عمل الاتحاد من أجل المتوسط،

[1] دعا الدكتور بيرند توم إلى تطوير مشروع الجامعة المتوسطية التي تسعى مؤسسة "آنا ليند" لإقامتها، عبر نسج منظومة متوسطية تضم جامعات الدول الأعضاء في "الاتحاد" وإقامة "فضاء متوسطي للمعرفة". أنظر د/بيرند توم ، **بدائل ثقافية لإخراج "الاتحاد من أجل المتوسط" من مأزقه السياسي** ، www.dw-world.

فيؤكد مبدأ قمة تعقد كل عامين بالتناوب ببين البلدان الأوروبية والمتوسطية واجتماع لوزراء الخارجية كل عام. وستعقد القمة الثانية في القاهرة عام 2010، ويتبنى الإعلان مبدأ «الإجماع» في قرارات القمة.[1]

**4. أهداف الإتحاد من أجل المتوسط:**

يرمي الإتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق نفس الأهداف التي رأى مسار برشلونة النور من أجلها في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية لكنه أخفق في تحليلها كاملة.

يقترح الإتحاد من أجل المتوسط لتجاوز أوجه القصور التي شابت مسار برشلونة،آليات جديدة لتعزيز الشراكة بين بلدان الإتحاد الأوروبي وباقي الشركاء المتوسطيين ، عبر توزيع متوازن للمسؤوليات والمهام ورئاسة دورية مشتركة وقمم دورية مشتركة بين دول شمال المتوسط وجنوبه وأمانة عامة تكون عضويتها متساوية بين ممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد.

يهدف الإتحاد إلى إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين البلدان الأوروبية وشركائها في الضفة الجنوبية عبر تحسين مستوى الحوار السياسي بين الإتحاد والشركاء المتوسطيين والمبني على توسيع المسؤوليات بين الطرفين بشكل متوازن .

ويسعى الإتحاد لتعزيز الشراكة بين الجانبين عبر إطلاق برامج ومشاريع إقليمية ملموسة في مجالات مختلفة – بينها الطاقة والبيئة والثقافة [2]– يتم خلالها إشراك أطراف عديدة (رسمية وأهلية) بشكل تغيب فيه نسبيا التعديلات البيروقراطية.

---

[1] يشدد على أن الدعوة إليها تشمل كل الدول الأعضاء تحاشيا مثلا لاستبعاد إسرائيل من قمة تعقد في بلد عربي ، ويعود السبب على اختيار الرئيس المصري حسني مبارك أحد رئيسي القمة الى جانب الرئيس ساركوزي، سببه، تحديدا، الحاجة الى رئيس دولة تقيم بلاده علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ما يعني أن ثلاث دول كانت مرشحة وهي مصر والأردن وموريتانيا. ولذا كان من«الطبيعي» اختيار مصر لأنها الدولة المتوسطية الوحيدة حقيقة من بين الدول الثلاث. أنظر ملف الاتحاد من أجل المتوسط على موقع الجزيرة نت.مرجع سابق

[2] ناقشت قمة باريس التأسيسية عدة مشاريع عديدة منها:تنظيف البحر المتوسط من التلوث الذي أصابه جراء ما يصيبه من المياه المبتذلة التي تصب فيه من البلدان الشاطئية. ، وإنشاء طرق بحرية وبرية بين البلدان الأعضاء الجنوبيين إضافة إلى تطوير وتنمية الطاقة الشمسية ، وتعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية ، وتطوير الجامعة

**5. تقييم مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:**

أغلب التقييمات على العموم سواء من طرف خبراء الجنوب أو الشمال لمسلسل برشلونة أظهرت الكثير من المعوقات التي تحول دون إتمام الأهداف المعلن عنها في برشلونة 1995 ، والقناعة بتعثر عملية الشراكة الأورو ــ متوسطية بعد أكثر من عقد من الزمن،[1] وبالتالي بضرورة إعادة تنشيط هذا البعد الأساسي والحيوي لفرنسا ولأوروبا.

مما جعل دول الاتحاد الأوربي تستنجد بالسياسة الجديدة من اجل استكمال التجربة بدمج دول الحوض المتوسط في السياسة الجوارية الأوربية قصد انجاز الإصلاحات الداخلية المنشودة داخل هذه الدول بحيث تشترط دول الاتحاد من الدول التي تريد المشاركة في برامجها واخذ نصيبها داخل السوق الأوربية ضرورة احترام القيم السياسية، لذلك يحاول يحاول الاتحاد الأوربي إعادة بناء العلاقات بتغيير التسميات من "مسار برشلونة" إلى " الاتحاد من اجل المتوسط".[2]

يعاب على الاتحاد المتوسطي أنه جاء نتيجة فراغ داخل دواليب الإتحاد الأوروبي وأزمات سياسية ترتقبها الدول الأوروبية ، حيث جاء بغية إخراج أوروبا من أمام الحائط المسدود بعد أن توقفت عملية البناء الأوروبي نتيجة للاستفتاء السلبي الفرنسي على الدستور الأوروبي الجديد في مايو 2005، في حين أن هنالك 18 دولة أوروبية قد صادقت على مشروع الدستور الأوروبي الجديد وبالتالي شعر الرئيس الفرنسي

---

الأورومتوسطية. أنظر في هذا الصدد : عبد القادر رزيق المخادمي ، **الإتحاد من أجل المتوسط ، الأبعاد والآفاق ، ديوان المطبوعات الجامعية** ، الجزائر ، 2010 ص 51-52

[1] ناصيف حتي ، **فرنسا: بين الاتفاقية المبسطة والاتحاد المتوسطي** ،جريدة المستقبل - الخميس 7 حزيران 2007 - العدد 2636 - الصفحة الأولى - صفحة 1 www.almustaqbal.com

[2] رشيد بداوي ، **الإتحاد من أجل المتوسط: نهاية لمسلسل برشلونة؟** شبكة الإعلام العربية- 18 مايو 2010 www.moheet.com

بالمسؤولية الكبرى للخروج من حالة الشلل التي أصابت عملية البناء الأوروبي، وذلك عبر توفير مخرج بين من هم مع مشروع الدستور من جهة والمعارضين للمشروع.[1]

وأخفق المسار في تخفيف الفجوة العميقة بين ضفتي المتوسط على مستوى مؤشرات التنمية البشرية كما فشلت الشراكة التي أطلقها لتعزيز حقوق الإنسان وفرض احترام القانون في بلدان الضفة الجنوبية.

**المطلب الثاني: الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر و الاتحاد الأوروبي.**

لقد أسرعت عالمية التجارة، وتحرير نظام العلاقات الدولية، من توعية أوروبا تدريجياً بعد التزامها الجديد في حوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره عاملاً ضرورياً لاستقرارها الخاص، وفرصة لمد نفوذها في الوقت عينه.

أسهمت عدة متغيرات دولية وإقليمية كبيرة شكلت دافعاً قوياً لإقناع مجموعة دول الاتحاد بأن أوروبا لا يمكن لها أن تبني مستقبلها بتجاهل جنوب المتوسط، ومن هذه المتغيرات، حرب الخليج الثانية وإسقاطاتها المدمرة عربياً وعالمياً، لجهة هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على منابع النفط، واستخدامها سلاح النفط لخنق أقرب منافسيها من التكتلات الاقتصادية العملاقة وهي أوروبا واليابان.

أخيرا هناك التحديات الإقليمية التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك التحديات :

- تصاعد المد الأصولي الإسلامي في كل من مصر وتونس والجزائر، والمغرب وانفجار الأزمة الجزائرية، حيث إن نظرة الغرب للإسلام مازالت ترى أن الإسلام يعني الأصولية، وهذه الأخيرة تعني الإرهاب .

- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوروبا، إذ تعتبر أوروبا أن النمو الديمغرافي المغاربي، وتزايد الهجرة غير الشرعية، وتصاعد الأصولية

[1] يلاحظ أنه منذ الغزو الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008. بعد عام واحد على تأسيسه في باريس ، أصبح الاتحاد المتوسطي في موقف جد محرج ، وتجمدت أعماله منذ ذلك التاريخ ،و تعرضت المؤسسات السياسية لـــ"الاتحاد من اجل المتوسط" إلى شلل شبه تام بسبب تداعيات حرب غزة، بينما تمكنت مؤسساته الثقافية من مواصلة رسالتها.

الإسلامية في البلدان المغاربية وفي العالم، وغياب سياسة أوروبية موحدة، وتضاربها تجاه بعض أزمات المنطقة، من أكبر التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي.[1]

قبل أن نتناول مضمون الاتفاقية المبرمة بين الجزائر من جهة والدول المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي ، نستعرض تطور العلاقات الأوروبية قبل ذلك التاريخ ، ثم نخوض في محتوى هذه الاتفاقية.

ينقسم البرنامج الأوروبي المسمى بالبرنامج الأوروبي للجوار إلى ثلاثة برامج فرعية: البرنامج الفرعي الأول يخص دول أوروبا الشرقية المحادية للحدود الأوروبية و البرنامج الفرعي الثاني يخص الضفة الجنوبية لبحر الأبيض المتوسط و البرنامج الفرعي الثالث يخص دعم المساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان .[2]

قامت العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على أساس النسق الثاني المذكور و المتعلق بالبرنامج الفرعي الثاني الذي يخص الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

تعتبر إتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أهم الاتفاقيات المبرمة في تاريخ الجزائر المستقلة ، وهي التي جمعت الجزائر بدول الإتحاد الأوروبي

---

[1] نشير في هذا الصدد بأن الدولة الجزائرية لم تستغل موضوع الهجرة السرية للإستفادة من برامج دعم أوروبية ، على خلاف المملكة المغربية التي إستفادت من دعم أوروبي كبير وبرامج مالية مهمة ، من أجل موقفها من الهجرة السرية ، حيث لم تتوقف المملكة منذ الثمانينات في دعوة الاتحاد الأوروبي الى اعتماد منظور تنموي لحل معضلة الهجرة السرية في البحر المتوسط يقوم على مقاربة اقتصادية واجتماعية في إطار من الشراكة والتعاون، بدل الاقتصار على المقاربة= =الأمنية .وأكثر من هذا تمكنت المملكة المغربية من تنظيم واحتضان المؤتمر الأوروبي الأفريقي الأول حول قضايا الهجرة، والذي عقد بالرباط بتاريخ 10-07-2006. ( *قاطعته الجزائر بحجة عدم تنظيمه تحت مظلة الاتحاد الإفريقي*)، ففي حين ركز الأوروبيون في هذا المؤتمر على التعاون الأمني بين دول الإتحاد الأوروبي والدول الإفريقية الواقعة على طريق الهجرة الممتد من إفريقيا الوسطى والغربية إلى غاية أوروبا ، حاولت المغرب ومن خلفها الدول الإفريقية في مؤتمر الرباط أن تؤكد على أن مشكل الهجرة ليس منفصلا عن موضوع التنمية، باعتبار أن الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانعدام الاستقرار السياسي والأمني يقفون بشكل أساسي وراء ظاهرة الهجرة في القارة الإفريقي. المرجع: **خطة العمل التي أقرها المؤتمر الأوروأفريقي الأول حول الهجرة والتنمية بالرباط** ، على موقع وزارة الخارجية المغربية .

[2] بودريس درهمان ، **المغرب، الجزائر والاتحاد الأوروبي** الجريدة الالكترونية المغربية هيسبريس ليوم : 2010/04/17 على موقع:www.hespress.com

مجتمعة ، ولفهم محتوى هذه الاتفاقية نستعرض في الفرع الأول الإطار المؤسس لهذه الاتفاقية لنحاول في الفرع الثاني تقييمها "ما لها وما عليها" ومقارنتها بنظيرتها مع المغرب.

**الفرع الأول: الإطار المؤسس لإتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي .**

تحتل الجزائر مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية منذ بداية السبعينات حيث أنه في بداية ظهور الجماعة الأوروبية كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضوة و خاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية ، و هذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية قصد الوصول إلى إتفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة و تجسدت المفاوضات في الوصول إلى إتفاق نهائي في 26-04-1976.[1]

عَدّلت سياسة الجوار التي أقرها الاتحاد الأوروبي بعد توسع أوروبا في ماي2004، المعطى السياسي والجغرافي والاجتماعي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتاخمة له في الشرق والجنوب. وتتجاوز هذه السياسة إتفاقيات الانضمام الحالية لتقترح على شركائها المتوسطيين تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، والتعاون في مجال الأمن والبيئة.

تستند هذه المقاربة إلى قيم مشتركة تتضمن الديمقراطية ودولة القانون والحكم الجيد واحترام حقوق الإنسان ومبادئ اقتصاد السوق والتبادل الحر والتنمية المستدامة، وكذلك تقليص الفقر ووضع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية موضع

[1] اتفاقية التعاون بين اللجنة الأوروبية والجزائر ، موقع اللجنة الأوروبية .www.deldza.ec.europa.eu/ar/ue

التنفيذ.

تحدَد درجة التقارب بين الاتحاد الأوروبي والبلد المتوسطي على أساس مقاربة انفرادية ، حيث أن الالتزامات تتخذ وفقا لأولويات يقررها البلد الموقع حسب خصوصياته. تسمح خطة العمل هذه باستغلال أفضل للموارد التي يضعها الاتحاد الأوروبي في تصرف البلدان الموقعة.

وتزامن تبني سياسة المشاركة الأوروبية مع التوجهات الجديدة للسياسة الجزائرية التي "عرفت منذ إستقلالها إنغلاقا في وجه التجارة الخارجية الحرة ، وإحتكار الدولة لها، (1962-1989) " لتتبنى الدولة خيار تحرير التجارة ، كما أسفرت عشرية التسعينات ظروفا لم تساعد على تطبيق خيار تحرير التجارة والصناعة وفتح الباب أمام الإستثمار الأجنبي (1992-1999)، هاتين الفترتين تلتهما مرحلة جديدة إنتهت بالتوقيع على إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

قبل تحليل إتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نستعرض في الفقرة الأولى نبذة عن الفترة التي سبقت إتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي لنحاول في الفقرة الثانية تحليل محتوى ذات الاتفاقية.

**أولا: المرحلة السابقة لإتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي**

وقعت الجزائر سنة 1976 إتفاق تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات, كان الهدف من وراء هذا الإتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية واستفادت

الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت بـــ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للإستثمار في شكل قروض ميسرة[1].

**ملاحظة:** *وقعت الجزائر على إتفاقية التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية يوم 26 أفريل 1976 وفي نفس اليوم وقعت فيه المجموعة إتفاقا للشراكة مع المغرب ، وكانت تونس[2] قد سبقت الدولتين في هذا المجال حيث وقعت على الاتفاق يوم 15 أفريل 1976.*

غير أن هذا الإتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في إتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

لم يثمر إتفاق التعاون المبرم مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية سوى في مجال الصيد البحري وذلك إبتداء من سنة 1986 ، حيث ألحق هذا القطاع بوزارة الفلاحة ، وتضمنت البنود مساعدة الجزائر في هذا الإطار.

منذ إعلان برشلونة انتقلت العلاقات الجزائرية الأوروبية من مرحلة إنشاء قانون أساسي للتعاون إلى مرحلة إنشاء قانون أساسي للشراكة[3]

---

[1] عمورة جمال ، ،مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على موقع:www.ulum.nl/c41.htm.

[2] -Accord de coopération CEE/Tunisie du 25/04/1976 entré en vigueur le 1/1/1978. Joce L 265 du 27/09/78. www.gisti.org/droit/textes/communautaires,

[3] يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا, حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين ، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات.

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا, وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson أنها تتمثل في كل أشكال التعاون مابين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها ", فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة, فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة

بادرت الجزائر في ظل المعطيات الجديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الجديدة ، إلى بدء مفاوضتها مع الإتحاد الأوروبي[1] في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق شراكة ، فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية، من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري لازال محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل للجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الإتفاق هي:

·التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

- الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الإعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية

---

المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة, أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

المصدر: عمورة جمال ، **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة ، العربية الأورو– متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي ، السنة الجامعية 2006/2005، جامعة الجزائر.ص 161.

[1] ما يجب الإشارة إليه أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين, حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة مابين(1997-2003), وأما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة, وهذا يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين. المرجع: جمال عمورة ، مرجع سابق.

(المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.[1]

- المطالبة بالتحرير التدريجي.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل وهذا بعد سلسلة من الجولات، ليتم في النهاية الوصول إلى إتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

**ثانيا : مضمون الاتفاقية المؤسسة للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.**

لقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على ثمانية (08) محاور تمثلت في الجوانب الآتية : (احتوت الاتفاقية على 110 مادة) [2]

1. **الجانب الأول : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين** تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (وهذا ماجاءت به المواد 3،4،5 من الإتفاقية).

[1] أبحري سفيان, **شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وأثرها على الإقتصاد الوطني**, رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2003.

[2] **قانون رقم 05-05 مؤرخ في 26 أفريل 2005 يتضمن الموافقة على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة ، و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى2** ، الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل سنة 2002 ، -و كذا ملاحقه من 1 إلى 6 و البرتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 و الوثيقة النهائية المرفقة به- (الجريدة الرسمية رقم 30 ليوم 27 أفريل2005) . والذي دخل حيز النفاذ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005 ، المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة ، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى ، الموقع بفالونسيا يوم 22 أفريل 2002 وكذاملاحقه من 1إلى6 والبروتوكولات من 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به.(ج ر رقم 31 لسنة 2005).

[2] تطبيق إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، 27 سبتمبر 2005 على موقع:: www.arabic.cnn.com

**2. الجانب الثاني : يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE)** وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة إبتداء من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات وإتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

حيث إتفق الطرفان (الجزائري والأوروبي) ، على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية في فضاء جغرافي ... وطبقا لرزنامة إلغاء الحواجز التعريفية والتي تمتد على مدى 12 عاما والتي تم وضعها وفق درجة تصنيع المواد فإن المواد الأولية تشكل القائمة الأولى للمواد التي ستعرف الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية إبتداء من 01 سبتمبر 2005 ، وأنه سيؤدي إلى إنخفاض سعر تكلفة المواد المصنعة في الجزائر التي تأتي مداخيلها من السوق الأوروبية والتي كانت خاضعة لضريبة تتراوح بين 5 إلى 15 في المائة من الحقوق الجمركية.

- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

- إمكانية إتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الأخر، أو دخول منتوجات عن طريق الإستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

**3.الجانب الثالث :يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات( Droit d'établissement et prestation de service)**، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الإتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الأخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والإتصالات...إلخ.

**4. الجانب الرابع : الدفع، رأسمال، المنافسة وإجراءات أخرى إقتصادية**، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الإلتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالإستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب إتفاق الطرفان على إتخاذ إجراءت تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاتها، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الأخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الإختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.[1]

5. **الجانب الخامس : التعاون الإقتصادي** إلتزم الطرفان على تقوية التعاون الإقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الإتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ماجاءت به المادة 48 من الإتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الإتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الإقتصاد الجزائري والإقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد(50-53) من الإتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كمايلي:[2]

---

[1] جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية** ، مرجع سابق. ص 402.

[2] ويجب التنويه أن إتفاقيات الشراكة تختلف عن إتفاقيات التعاون الإقتصادي الموقعة خلال السبعينات فيما يلي :

- تعتبر الشراكة أكثر شمولا من إتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات حيث تشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي (السياسية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية).
- مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الإتحاد الأوروبي بل أصبحت مطلوبة من كلا الطرفين، إلا أنه سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة (2010).

- دعم التكامل والإندماج الإقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني).
- تطوير الهياكل الإقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- تشجيع الإبتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، والمعارف التطبيقية وإقامة
- مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي، وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63).
- دعم وتشجيع الإستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية-الغذائية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.

---

- لن يخصص الإتحاد الأوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من الدول المتوسطية كما كان سابقا، بل ستكون هناك مبالغ تأشيرية فقط، وستحدد المخصصات بناء على قدرة كل بلد على التنفيذ والإمتصاص.
- يتوقف عمق ومتانة التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على إلتزام هذه الأخيرة بإحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا مدى تطبيقها لبرامج التصحيح الإقتصادي.
- فتح مجالات أوسع للتعاون في المنطقتين بين رجال الأعمال، والصناعيين، والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب....إلخ.
- الموافقة على مبدأ تراكمية المنشأ وتشجيع إقامة تجمعات إقتصادية إقليمية بين دول المتوسط.=
- = إلتزام الدول المتوسطية بتحرير تجارتها الخارجية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير قطاع الخدمات والمدفوعات، ومعالجة سياسة الإغراق بشكل يتوافق مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

المرجع: Belaïch Fabrice, **la conditionnalite Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie** Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers, Bruxelles, 2000 p 91

[1] Texte intégral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/03/2005) www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord d'association.htm

- وضع إطار قانوني يشجع الإستثمار بتوقيع إتفاقيات تتعلق بتفادى الإزدواج الضريبي (المادة54).
- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية، الرقابة المالية(المواد56-57).
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية (المادة 55).
- كما مس هذا الجانب (التعاون الإقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والإتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

**6.الجانب السادس : التعاون الاجتماعي والثقافي،** حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد (المواد67-68).

كما تطرق أيضا إلى التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات والتعاون الثقافي وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية....إلخ.

**7.الجانب السابع : التعاون المالي الذي يقوم على مايلي :**

أ. دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

ب. إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

ج. ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

د. الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.[1]

**8. الجانب الثامن : التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) وذلك :**

أ . بتقوية مؤسسة الدولة والقانون.[2]

**ب.** التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).

**ج.** التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.

**د.** التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

**هـ.** مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات...).

**و.** التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.[3]

**الفرع الثاني: تقييم إتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي ومقارنته بنظيره مع المغرب.**

---

[1] Kharbachi Hamid, **Analyse synthétique et critique du partenariat euro- maghrébin,** colloque international sur l'intégration économique Arabe comme mécanisme de dynamiser le partenariat euro-méd. organisé par la faculté des sciences économiques et de gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, Algérie, 8-9/mai 2004.

[2] يرد في هذا الإطار برنامج "عدالة 2" الجزائري الخاص بإصلاح السجون ويُرصد التمويل لتخفيف حالة الاكتظاظ وذلك ببناء سجون جديدة وترقية المؤسسات القائمة.وتأهيلها لذلك خصص الاتحاد الأوروبي تمويلا لدعم هذه المحاولة الأخيرة بمعدات وتجهيزات من شأنها أن تساهم في تحسين ظروف السجون وذلك ببناء 81 سجنا جديدا في مختلف أنحاء البلاد. وإستفادت الجزائر من هذا الدعم الذي يبلغ 17 مليون يورو في سنة 2007 بعد مصادقة اللجنة الأوروبية في اجتماع عقد بالعاصمة البلجيكية بروكسل.

سعيد جامع ، **الجزائر تقرر بناء سجون جديدة والاتحاد الأوروبي يمنح التمويل** ، جريدة مغاربية- 07/05/ 2007 www.magharebia.com

[3] إتفاقية الشراكة بين الجزائر الاتحاد الأوروبي : مرجع سابق.

بالرغم من محاولات الجزائر للإستئثار بمزايا الدخول في شراكة مع الجانب الأوروبي إلا أن الأهداف المسطرة لا زالت بعيدة المنال ، فإلى جانب غياب هذه المزايا يؤكد الخبراء بأن نصوص الاتفاقية ستجني نتائج وخيمة على القاعدة الصناعية الجزائرية ، في حين لم ترقى حتى إلى المستوى الذي وصلت إليه إتفاقية الشراكة بين الجانب الأوروبي مع المغرب.

تقييم إتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سابق لأوانه ، كون تنفيذ هذه الإتفاقية لم يمر عليها عقد من الزمن ، إلا أن الطابع الاقتصادي (التجاري) لذات الإتفاقية يسمح للخبراء بتقييمه من خلال الأخطار المحتملة ، وذلك بإستقراء لواقع الإقتصاد الجزائري ، وهشاشة المنظومة القانونية الجزائرية.

إنعكس إتفاق الشراكة سلبا على الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية ويخشى المتتبعون أن تكون آثارها وخيمة على الاقتصاد بل وحتى على السيادة الوطنية ،[1] في حين تمكنت المملكة المغربية من نيل صفة الوضع المتقدم تجاه علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.

نحاول في هذين العنصرين أن نقيم إتفاق الشراكة المبرم بين الدولة الجزائرية مع المجموعة الأوروبية من جهة ومقارنته مع نظيره المبرم بين المغرب ونفس المجموعة.

**أولا: تقييم إتفاقية الشراكة الجزائري الأوروبي.**

المطلع على إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتفائل (نظريا) من أن إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري بين الجانبين سيكون مفتاحا لجلب الاستثمارات الأجنبية (من دول الإتحاد) إلى الجزائر ، وسيجعل المبادلات التجارية والاقتصادية ترتفع أكثر.

بالعودة إلى نفس الإتفاقية ، وفي نفس الوقت الذي ستفتح فيه الجزائر أسواقها لإستقبال السلع والخدمات الوافدة إليها من الدول الأوروبية تطمع هي الأخرى إلى خوض الأسواق

[1] عمورة جمال ، **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة ، العربية الأورو– متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي ، السنة الجامعية 2006/2005، جامعة الجزائر.

الأوروبية مما يساهم في فتح مجال جديد لسلعها ، ما يؤدي إلى تحرير الإقتصاد و جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

إلا أن النظري شيء والواقع شيء آخر ، ولو أنه من المبكر تقييم إتفاق الشراكة إلا أن الأهداف المسطرة خلال الخمس التالية لتطبيقه تسمح بدراسة إنعكاسات الإتفاقية الإيجابية منها والسلبية على الدولة الجزائرية.

يركز إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على بعدين مهمين هما:

**أ-** الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبق من قبل الجزائر على وارداتها من الإتحاد الأوروبي بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر.

**ب-** تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برنامج "ميدا" وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

كما أن الإتفاق بحد ذاته تعتبره الدولة الجزائرية مكسبا سياسيا لها ، أثر منه إقتصادي ، إذ أخرجها من حالة التهميش والعزلة الدوليتين التي عانت منها منذ 1992 ، هذه الوضعية كادت أن تستمر لولا أن هذا العقد عجل ببعض التدابير والإجراءات الأمنية التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر أمام دول الإتحاد خصوصا وعلى الساحة الدولية عموما.[1]

يعاب على إتفاق الشراكة أن سلبياته ستكون أكثر من إيجابياته وذلك على عدة مستويات ، فمن حيث المنطلق نجد أن الجزائر قد وقعت على الاتفاق الأوروبي المتوسطي ، لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة ، والمجموعة الأوروبية و*الدول الأعضاء فيها* من جهة أخرى بفالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002

يفهم من هذا العنوان هو تعدد مراكز القرار حيث يعني هذا أن الجزائر ملزمة بمحتوى الاتفاقية مع الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد والتي وصل عددها مؤخرا إلى

[1] ثلجون شميسة ، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الإستثمار الأجنبي في الجزائر** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، فرع قانون الأعمال ، جامعة بومرداس ، 2006.ص 78.

27 دولة، وبالتالي تعدد مراكز القرار وهذا ليس في صالح الجزائر، أي أن الاتحاد عندما فاوض ، فاوض باسم و بقدرة مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة، و الدول التي إنظمت إلى الاتفاق إنما فاوضت بمفردها، فمن المؤكد أن وضعها سيكون ضعيفا و أن قدرة المفاوضات الفردية ستكون حتما اضعف من قدرة المفاوضات التكتلية أو الجماعية الموحدة، نفس الشيء يقال عن الجزائر، فلقد فاوضت من وضع الضعيف المغلوب على أمره، ذلك أن المعطيات الاقتصادية العالمية أوحت إلى الجزائر بضرورة الإسراع في عقد اتفاقات مماثلة لكنها جاءت متأخرة نوعا ما، و حبذا لو أنها دخلت المفاوضات باسم الاتحاد المغاربي عندها كان يمكننا أن نتفاءل لمستقبل الشراكة مع الاتحاد، لكن والوضع المخالف يطرح نفسه فإننا لا نستبشر به خيرا و سنشهد وضعا اقتصاديا أكثر تأزما، ذلك أننا لم نتهيأ لمواجهة مثل هذه الأوضاع[1].

كما أن هناك عدة مؤشرات توحي بعدم تكافؤ العلاقة الجزائرية – الأوروبية في ظل إتفاقية الشراكة المبرمة:

1. الإقتصاد الجزائري لن يستطيع أن ينافس المنتجات الأوروبية ى من حيث الجودة ولا من حيث السعر، وهذه النقطة ستكون في صالح المستثمر الأجنبي الذي يفضل الأسواق التي يمارس فيها الإحتكار لانعدام المنافسة ذات المستوى العالي.
2. نزع الحواجز الجمركية يترتب عنها خسائر مالية تقدر ما بين 4.1 إلى 7.1مليار دولار، مما يؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة للجزائر و بالتالي زيادة المديونية الخارجية.[2]
3. التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتم من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه، بل أن النوايا الحقيقة للاتحاد هي التوسيع و

---

[1] عبد الله قلش ، ، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، مجلة علوم انسانية**، السنة الرابعة العدد 24 ، ليوم 29 جويلية 2006 ، على موقع:www.ulum.nl

[2] كمال رزيق ، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي** ، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة المنعقد بتاريخ : 21-22 ماي 2002، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب ، البليدة. ص 6/5/4

تحقيق الأهداف الأوروبية، فمما لا شك فيه أن الطرف الذي يستفيد أكثر من حرية التجارة هو الطرف القوي دائما ، بإعتباره الطرف الذي نالت منتجاته نصيبا أكبر من الأسواق العالمية ، وكذلك الطرف الأكثر استعدادا للاستفادة من فرص الأسواق الجديدة.

**4.** التجارة لوحدها لا تكفي لتحقيق طموحات التنمية والتكامل في الدول النامية مثل الجزائر، ومن الضروري الاستفادة لأقصى حد من المعونات الأوربية في زيادة نقل التكنولوجيا لصناعتها، حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق الأوروبية.

**5.** المشاركة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي ، تفرض حتمية وضرورة إدخال تغيير كبير في المؤسسات المسؤولة عن العمل الإقتصادي في القطاع الحكومي والعام والخاص.

**6.** الدخول في شراكة مثل هذه الموقعة مع الإتحاد الأوروبي يفقد الجزائر مزايا ومعونات تحصل عليها من أطراف خارج دول الإتحاد الأوروبي ، إذا ما تراجعت تجارتها مع هذه الأطراف.

**7.** الحديث عن الانعكاسات يعيدنا إلى الجدل الذي رافق مرحلة المفاوضات ومرحلة التصديق ، خصوصا وأن الجزائر مرت بمرحلة سماها السياسيين بالعشرية السوداء ، إتسمت بتشويه صورة الجزائر الدولية خصوصا عندما يتعلق الأمر بحقوق الانسان ، فهناك أمور تم إشتراط إبداء حسن نية الجزائر في معالجتها قبل التوقيع على الاتفاقية وبنود تضمنتها الاتفاقية لا سيما المواد 5/4/3 وبنود الجانب الثامن من الاتفاقية والمتضمن التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية J.A.I[1]

لم يلتزم الجانب الأوروبي بتمكين الجزائر من الامتيازات التي كان يفترض أن تستفيد منها نظير اتفاقية الشراكة مع دول المجموعة الأوروبية، خاصة في الجانب

[1] المتوسط للأخبار ، **اتفاق الشراكة الجزائري الاوروبي غير عادل** ، الخميس 11 مارس 2010 على موقع: www.mutawassetonline.com

المتعلق بتسهيل حركة تنقلات الأشخاص وتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات دخول أراضي دول الإتحاد الأوربي، والإجحاف الممارس على المواطن الجزائري وتضييق حركة تنقلاته بالرغم من مضامين الاتفاقية هذا التضييق الذي يطال حتى رجال الأعمال.

لم يلتزم الجانب الأوربي بتمكين الجزائر من الامتيازات والحقوق التي كان لها أن تستفيد منها نظير التفكيك الجمركي والجبائي الذي تستفيد منه السلع الأوروبية .

دون نسيان الخسائر التي لحقت السلع الجزائرية نتيجة المنافسة الأوروبية من دون أن تحصل الجزائر الفائدة المرجاة من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في العديد من الجوانب.[1]

## ثانيا: مقارنة إتفاقية الشراكة الأوروبي مع الجزائر بإتفاقية الشراكة الأوروبي مع المغرب

لم يرقى مستوى العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية إلى المستوى المطلوب بل ولم يكن حتى في مستوى تعامل المجموعة الأوروبية مع المملكة المغربية[2] حيث أنه في أواسط عقد الثمانينات من القرن العشرين، طرح الملك الراحل الحسن الثاني على الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، مسألة انضمام المغرب إلى بلدان السوق

[1] تعتزم الجزائر رفع تحفظات إلى الاتحاد الأوربي بخصوص هذا الشأن وذلك خلال الاجتماع المرتقب ببروكسل شهر جوان 2010 . وأكدت مصادر بوزارة الخارجية أن الخارجية الجزائرية بالتنسيق مع وزارة التجارة وسفير الجزائر ببروكسل، تعمل على إعداد ملف شامل يعد من حيث الشكل ملف تقييم لمرحلة تطبيق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، غير أنه يعد في المضمون شكوى مفصلة تقف عند الجوانب السلبية للاتفاقية .المصدر:جريدة (الجزائر تايمز) ليوم 2010/05/08 مقال بعنوان: **الجزائر تحتجّ لدى الاتحاد الأوروبي على خرق اتفاق الشراكة،** على موقع: algeriatimes.net

[2] بلغت حصة المملكة المغربية 654 مليون أورو للفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2010 أما المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية فقد قاربت حجم المساعدات المقدمة للمملكة المغربية حيث بلغ نصيبها 632 مليون أورو لنفس الفترة أما بالنسبة للجزائر فحجم المساعدات لم يتجاوز 220 مليون أور لنفس الفترة ، بالنسبة للجمهورية التونسية تجاوزت بقليل الحصة الجزائرية حيث بلغ حجم نصيبها 300 مليون أور، أما الجماهيرية الليبية فالاتحاد الأوروبي لم يهب لها إلا ثمانية مليون أورو، المرجع : بودريس درهمان ، **المغرب، الجزائر والاتحاد الأوروبي** الجريدة الالكترونية المغربية هيسبريس ليوم : 2010/04/17 على موقع: www.hespress.com

الأوروبية المشتركة، ولاسيما بعد دخول إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في 1 جانفي 1986، بوصفهما البلدين اللذين كانا ينافسان المغرب على صعيد المنتجات الزراعية.[1]

منح وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع مجلس الشراكة الذي عقد في لوكسمبورغ يوم 13 أكتوبر 2008 المغرب صفة «**الوضع المتقدم**» التي تعطيه امتيازات العضوية كلها، باستثناء المشاركة في المؤسسات التمثيلية والتنفيذية .

هدف الاتفاق المغربي - الأوروبي إلى فتح المجال تدريجياً لتحرير مبادلات السلع الزراعية بين الجانبين، فهو يندرج ضمن خطة الاتفاقيات السابقة لأنه يقضي بتحديد حصص الصادرات المغربية قبل دخولها السوق الأوروبية ضمن إعفاء جمركي على أساس احترام توقيت زمني وعامل سعر الدخول، لكنه يشير في الوقت عينه إلى آفاق تطور هذه المبادلات نحو مزيد من التحرير في هذا الإطار، سيكون الطرف المغربي مطالباً بمنح الإتحاد الأوروبي نظاماً خاصاً لصادراته الفلاحية .

لذا اتفق الطرفان على إعادة دراسة شروط توسيع تحرير مبادلات هذا القطاع في سنة 2000 ، ويحتل القطاع الزراعي في المغرب دورا متميزا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي إذ يساهم مابين (17-20%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوفر العمل لأكثر من 6 ملايين من الأيدي العاملة في المغرب .

إن منح المغرب صفة«الوضع المتقدم» من قبل الاتحاد الأوروبي تأتي أيضا متزامنة مع منح حلف الأطلسي بمبادرة من الرئيس بوش المغرب **صفة مراقب** من خارج بلدان الحلف ، ويعتقد المحللون الغربيون أن منح المغرب هذه الصفة التفضيلية التي لم تحظ بها إسرائيل ولا حتى تركيا، ستنعكس على صعيد تعزيز التعاون الأمني، ومكافحة الهجرة غير الشرعية.[2]

---

[1] عندما سئل العاهل المغربي إن كان جادا في طلب انضمام بلاده إلى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية،أجاب قائلاً:« من حقنا أن نحلم، ففي السياسة يبدأ كل شيء من خلال الحلم » . المرجع:
Ben El Hassan Alaoui Mohamed, **Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle** (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panoramique, 3 trimestre, N°41, 1999.

[2] **ملف الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوربي** ، على موقع:bradia.forumr.net

**المبحث الثاني: الأسس القانونية للتعاون الأوروبي الجزائري في إطار اتفاقيات ثنائية الأطراف. (إيطاليا و فرنسا نموذجا)**

نحاول في هذا المبحث أن نستعرض نموذجين من علاقة الدول الأوروبية التي لها علاقة مميزة مع الجزائر، ونتطرق إلى علاقة الجزائر مع إيطاليا و الجزائر مع فرنسا ، بحيث أن هاتين الدولتين هما عضويين في الاتحاد الأوروبي ، بينما تختلف علاقة كل منهما مع الدولة الجزائرية .

تعتبر الجزائر الفضاء المتوسطي إطار طبيعيا لعلاقاتها نظرا لموقعها على ضفته الجنوبية ، ومع تبنيها لخيار الإنفتاح الإقتصادي وتبنيها لمبدأ حرية التجارة والصناعة ، أصبحت تسعى لجلب مستثمرين أجانب من أجل إنعاش خيارها ، وفي هذا الصدد توجت العلاقات الجزائرية الإيطالية بالتوقيع على معاهدة صداقة بين الجانبين في حين توجت العلاقات الجزائرية الفرنسية بإتفاقية شراكة.

لذلك سنتطرق في المطلب الأول من هذا المبحث إلى الاتفاقية الثنائية للصداقة وحسن الجوار المبرمة بين الدولة الجزائرية والدولة الايطالية ، التي سبقت إتفاقية الشراكة الجزائرية الفرنسية والتي سنحلل محتواها في المطلب الثاني من نفس المبحث.

**المطلب الأول: الاتفاقية الثنائية للصداقة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر وإيطاليا**

تولي الدولة الايطالية الأهمية القصوى للتعاون مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط التي تعتبرها من أولويات سياستها الخارجية في حين أن الجزائر تحظى بمكانة هامة لدى الإيطاليين لأسباب سياسية وثقافية واقتصادية .

تعد الجزائر شريكا يمثل مصلحة استراتيجية لإيطاليا، اعتبارا للشراكة القائمة بين البلدين في قطاع الطاقة وتقاسمهما لأهداف تحقيق منطقة من الأمن والرخاء في المتوسط ومكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة ومواجهة الهجرة السرية. وتحديدا لهذه الأسباب .

إن العلاقات السياسية بين إيطاليا والجزائر التي اتسمت تقليديا بتوافق في وجهات النظر حول قضايا السياسة الخارجية الأساسية (عملية السلام في الشرق الأوسط وإصلاح مجلس الأمن والسياسات الأورومتوسطية) قد اعتُمدت عام 2003 عبر توقيع معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار، التي تنص على القيام بمشاورات سنوية على أعلى المستويات السياسية والمؤسساتية، بالتناوب في إيطاليا والجزائر.[1]

من خلال هذا الطرح يمكننا فهم المنطلق الذي سمح للدولتين أن تصلا لمثل هذه العلاقة المتميزة بينهما ، لذلك فسنقوم بالطرق إلى مضمون المعاهدة الموقعة بين الجزائر وإيطاليا سنة 2003 (الفرع الأول)، ثم نستعرض الأسباب والدوافع التي ساهمت في الوصول على مثل هذا النوع من الاتفاقيات (الفرع الثاني).

**الفرع الأول: مضمون المعاهدة الموقعة بين الجزائر وإيطاليا (2003)**

كان التعاون الجزائري الإيطالي فقد قبل 2003 يشمل ميادين مختلفة أهمها المجال الاقتصادي ،[2] إلا أن هذا التعاون توج سنة 2003 بإبرام معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الايطالية ، وتضمنت الاتفاقية ديباجة وإعلان مبادئ يظهر للقارئ من الوهلة الأولى ابتعادها واختلافها عن الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث أنها بعيدة (نسبيا)عن الشروط والابتزازات السياسية ، ومن خلال المبادئ العامة يفهم الاتجاه الذي تصبوا إليه الدولتين : مثل إحترام الشرعية الدولية ، والمساواة في السيادة ، ومبدأ عدم التدخل ...إلخ

تطرقت المعاهدة الموقعة بين الجزائر وإيطاليا إلى المبادئ العامة لإتفاقية الصداقة الجزائرية الإيطالية، وبابين يتعلق الأول بالعلاقات السياسية الثنائية بينما يتعلق الثاني بالتعاون في شتى المجالات.

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الايطاليةwww.esteri.it

[2] مرسوم رئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 1991/10/05 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات, الموقع بالجزائر بـــ 1991/05/18, الجريدة الرسمية, العدد 46, 1991.

لكن نشير إلى أنه قبل التوقيع على معاهدة الصداقة بين الجزائر وإيطاليا كانت هناك عدة إتفاقات بين الجانبين وفرت الأجواء لبلوغ إتفاقية صداقة ، كما أن هذه الأخيرة فتحت الباب لكم كبير من الاتفاقيات الأخرى.

ومن هذه الإتفاقيات:

- إتفاقية في المجال الجبائي بين الجزائر وإيطاليا موقعة بتاريخ 03 فيفري 1991 والتي دخلت حيز النفاذ في: 30 جوان 1995.
- إتفاقية التعاون الثقافي بين الجزائر و إيطاليا الموقعة بتاريخ 15 جانفي 1975
- إتفاق التعاون في مجال الثقافة والعلوم و التكنولوجيا بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية الإيطالية[1] ، الموقع بالعاصمة الجزائر بتاريخ 03 جوان 2002 مدعم ببروتوكول لتنفيذ هذا الاتفاق موقع بتاريخ 15 نوفمبر 2006 بالعاصمة الجزائر. وتم هذا الاطار فتح المركز الثقافي الإيطالي بالجزائر.

إتفاقيات متعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي:

- إتفاقية تتعلق بالتعاون القضائي في المجال الجزائي بين الجزائر وإيطاليا الموقعة بالجزائر في 2003.07.22، المصادق عليها في 13 فبراير 2005 (ج.ر رقم 13، سنة 2005).
- اتفاقية تتعلق بتسليم المجرمين بين الجزائر وايطاليا الموقعة بالجزائر في 2003.07.22، المصادق عليها في 13 فبراير 2005 (ج.ر رقم 13، سنة 2005).
- اتفاقية تتعلق بالتعاون القضائي في المجال المدني و التجاري بين الجزائر وإيطاليا الموقعة بالجزائر في 2003.07.22، المصادق عليها في 13 فبراير 2005 (ج.ر رقم 13 سنة 2005). هذه الاتفاقيات (الاتفاقيات بين الجزائر و ايطاليا) لم تدخل حيز النفاذ لأن الطرف الإيطالي لم يصادق عليها بعد).

[1] مرسوم رئاسي رقم 03-02 مؤرخ في 05 ماي 2003 يتضمن التصديق على إتفاق التعاون في مجال الثقافة والعلوم والتكنولوجيا بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية ، الموقع بالجزائر في 03 جوان 2002. ج ر عدد 32 ليوم: 07 ماي 2003.

هذا إلى جانب توقيع مذكرة تعاون بين وزارة العدل و المديرية العامة لمحاربة المافيا ويعتبر توقيع هذه المذكرة الثانية و العشرون بالنسبة للمديرية الوطنية لمحاربة المافيا و الأولى من نوعها مع بلد عربي و إفريقي ، وسمح التعاون الجزائري الإيطالي كذلك لإطارات من إدارة السجون و فوج من المفتشين للقيام بزيارات إلى إيطاليا لتبادل الخبرات.

وقعت الجزائر وإيطاليا على مذكرة تفاهم[1] مع حكومة الجمهورية الإيطالية في مجال الصحة بتاريخ 08 مارس 1999 ، تتضمن التعاون في مجالات الصحة والعلوم الطبية وترقية تبادل خبرات وبرامج التعاون بكلا البلدين ، وتنظيم زيارات رسمية للوفود الطبية والخبراء ، وترقية التعاون بين المؤسسات الصحية لكلا البلدين ،وكل ما من شأنه تطوير المجال الطبي في الدولتين.

كما وقعت في 15 جويلية 2008 اتفاقية تعاون خاصة بترقية وحماية التراث الثقافي المشترك بين الجزائر وإيطاليا والتي وقع عليها بالجزائر بين وزارة الثقافة الجزائرية ومسؤولين إيطاليين.

كما وقعت الجزائر وإيطاليا على إتفاق للتعاون في ميدان تحكيم الأعمال بتاريخ 04 ديسمبر 2006.

تحتوي الاتفاقية الجزائرية الايطالية الموقعة في سنة 2003 على ديباجة بمثابة تمهيد مؤطر للروابط التاريخية والإنسانية والحضارية ، وعلى شطر يبرز المبادئ العامة لاتفاقية الصداقة ، ليتضمن الشطر الأخير بابين متعلقين بالعلاقات والتعاون في شتى المجالات.

[1] مرسوم رئاسي رقم 03-66 مؤرخ في 08 فيفري 2003 يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال الصحة ، الموقعة بالجزائر في 08 مارس 1999 ، ج ر عدد 10 ليوم 16 فيفري 2003.

**أولا :ديباجة معاهدة الصداقة الجزائرية الإيطالية[1]**

تطرقت ديباجة الاتفاقية إلى الروابط التاريخية والثقافية القائمة بين الشعبين والقرب الجغرافي ضمن منطقة البحر المتوسط ، وإسهام الحضارتين في رقي الحضارة العالمية، والقناعات المشتركة في التفاهم المتبادل والتعاون من أجل السلم والاستقرار والأمن في المنطقة، وإقرار الحكومتين بأهمية مسارات الاندماج السياسي والاجتماعي والتكامل الاقتصادي ، وضرورة إقامة إطار للحوار والتعاون في المنطقة لا سيما الحوض الغربي.

أبدت الدولتين من خلال المعاهدة رغبتهما المشتركة في الدخول في مرحلة نوعية بهذه العلاقات الثنائية القائمة على الصداقة والتضامن وإقامة إطار شامل ودائم للتشاور والتعاون من شأنه دعم السلم والإستقرار والحرية والعدالة والإسهام بذلك في إزدهار الشعبين.

كما أقرت الدولتين بأهمية مسارات الإندماج السياسي والإجتماعي والتكامل الإقتصادي التي تتطور في منطقة البحر المتوسط.

رغم أن هذه الإتفاقية ثنائية إلا أن الطرفين أشارا إلى أهمية الشراكة المتوسطية التي وصفاها بالإطار الملائم لتطوير علاقات متميزة بين الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والشركاء المتوسطيين طبقا لمبادئ وإعلان برشلونة من جهة ، ومن جهة أخرى إستندت الاتفاقية إلى إتفاق الشراكة القائمة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر ، قصد تسهيل مسعى تحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة إزدهار مشتركة.

كما أكدت الحكومتين (الايطالية والجزائرية) على تمسكهما الصارم بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها من قبل الدولتين ، لا سيما مبادئ المساواة في السيادة للدول.

[1] مرسوم رئاسي رقم 04-166 مؤرخ في 08 جوان 2004 ، يتضمن التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية الإيطالية ، الموقعة بالجزائر في 27 جانفي 2003 ج ر عدد 37 ليوم 09 جوان 2004.

**ثانيا : المبادئ العامة لإتفاقية الصداقة الجزائرية الإيطالية**

إحتوت على ثمانية مبادئ:

1) إحترام الشرعية الدولية.[1]
2) المســـــاواة في السيادة.
3) عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
4) عدم اتباع أسلوب التهديد وعدم اللجوء إلى القوة.
5) التسوية السلمية للخلافات.
6) التعاون من أجل التنمية.
7) إحترام حقوق الانسان الأساسية والحريات الأساسية.
8) الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات.

**ثالثا: مضمون الأبواب التي تضمنتها إتفاقية الصداقة الجزائرية الإيطالية**

**1) الباب الأول من الاتفاقية: العلاقات السياسية الثنائية.**

أ . تنظيم مشاورات سنوية، بالتناوب بين الجزائر وروما على أعلى مستوى.

ب . تشجيع الاتصالات والحـــوار بـــين المؤسســـات البرلمانيـــة والإدارات المحليـــة ، والمنظمات المهنية ، والحركة الجمعوية وممثلي القطاع الخاص ، والمؤسسات الجامعية والعلمية والثقافية الجزائرية والايطالية.

---

[1] موقف إيطاليا لا يبتعد عن موقف الجزائر في قضية الصحراء الغربية وذلك ما نلمسه من." رد كاتب الدولة في الخارجية الإيطالية إينزو سكوتي (أمام اجتماع لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الإيطالي ) على سؤال تقدم به نواب من الحزب الديمقراطي الإيطالي حول الصحراء الغربية يوم 22 جويلية 2009 قائلا :"إيطاليا تدعم إيجاد حل يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ومستعدة للتعاون مع الطرفين " المغربي وجبهة البوليساريو "من أجل تحقيق تقدم في المفاوضات. كما أن إيطاليا حافظت دائما على موقف متوازن ومحايد بخصوص قضية الصحراء الغربية. وترى بأن حلا عادلا ودائما للنزاع حول الصحراء الغربية يمكن إيجاده فقط في فضاء من الحوار المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو تحت إشراف الأمم المتحدة، لإيجاد حل يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة" **المصدر : موقع الإذاعة الجزائرية** www.radioalgerie.dz

**2) الباب الثاني من الاتفاقية:التعاون في شتى المجالات**

أ. التعاون الاقتصادي والمالي. [1]

ب. التعاون في مجال الدفاع.

ج. التعاون من أجل التنمية.[2]

د. التعاون في ميادين الثقافة والتربية ووسائل الاعلام.[3]

هـ .التعاون في المجال القانوني.[4]

و. التعاون في المجال القنصلي والمبادلات البشرية وتنقل الأشخاص.

ز .التعاون في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

في إطار ما تنص عليه معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار،انعقدت القمة الثنائية الأولى الإيطالية الجزائرية ، في مدينة "ألغيرو" في 14 نوفمبر 2007 ، برئاسة مشتركة

[1] تعد إيطاليا أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، حيث تحتل المركز الثاني سواء فيما يعني صادراتنا أو وارداتنا من الجزائر، وقد بلغ الحجم الإجمالي للتبادل خلال العام 2007 مبلغ 8190,6 مليون يورو. والسلع الرئيسية المصدرة من إيطاليا إلى الجزائر هي منتجات الحديد والصلب والآلات بأنواعها المختلفة، هذا في حين يقتصر استيراد إيطاليا من الجزائر بشكل شبه كلي على المحروقات والمنتجات البترولية المكررة (نحو 98% من إجمالي الاستيراد). وتؤدي الواردات في قطاع الطاقة إلى ميل الميزان التجاري في غير صالح إيطاليا، برصيد سلبي بلغ 4485,6 مليون يورو عام 2007.

[2] وقع الطرفين الجزائري والايطالي على مذكرة تفاهم بينهما في مجال الصحة موقعة بالجزائر بتاريخ 1999/03/08، مصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 03-66 المؤرخ في 2003/02/08 (ج ر 10 لسنة 2003).

[3] نشير إلى أن اللغة الإيطالية تدرس في جامعتي البليدة و عنابة إضافة إلى تدريسها في الثانويات لشعبة الآداب واللغات.

[4] وقعت الجزائر و إيطاليا على إتفاقية متعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي بين الجزائر وإيطاليا الموقعة بالجزائر في 22 /07/ 2003 المصادق عليها في 2005/02/13 (ج ر رقم 13 لسنة 2005)، وعلى إتفاقية موقعة بالجزائر تتعلق بتسليم المجرمين بينهما ، يوم 2003/07/22 وصادقت عليها الجزائر في 2005/02/13. (ج ر رقم 13 لسنة 2005).

كما وقع أيضا على إتفاقية تتعلق بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري بين الجزائر و إيطاليا الموقعة بالجزائر في 2003/07/22 المصادق عليها في 2005/02/13 (ج ر رقم 13 لسنة 2005).

من قبل رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية الجزائري، ومن المقرر أن تُعقد في الجزائر القمة الثنائية الثانية في الثلاثي الأخير من سنة 2010 ، إضافة إلى انعقاد الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية المشتركة في الجزائر.

تعد قمة "ألغيرو"، أول قمة تعقدها إيطاليا مع دولة غير أوروبية، إضافة إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، شارك وزراء الداخلية والدفاع والتنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية، ووقع بيان مشترك يشهد على العلاقات الممتازة بين إيطاليا والجزائر في ختام قمة ألغيرو، يعلن عن الإرادة المشتركة في تأسيس شراكة شاملة بين البلدين ويؤكد اهتمام البلدين بتعميق التعاون القائم في قطاعات النشاط المختلفة، ومن بينها مكافحة الإرهاب والهجرة السرية ومواضيع متعلقة بقطاع الدفاع.[1]

خرجت قمة ألغيرو المنعقدة بسردينيا (إيطاليا) والتي جمعت الدولتين الإيطالية و الجزائرية ببيان مشترك بينهما، تمسكت من خلاله الدولتين بتطوير التعاون "المدعم ومتعدد الأشكال" في كل المجالات· معربتان عن ارتياحهما لنوعية علاقاتهما الثنائية التي تميزها الكثافة والحوار السياسي الدائم" ،·واعتبرتا أن علاقاتهما "تمتاز بالنضج الكافي الذي يمكنها من القيام بقفزة نوعية كفيلة بتوسيع تعاونهما لإقامة شراكة اقتصادية وطاقوية تضمن ديمومة ومتانة علاقاتهما"·

تطرق الجانبان الجزائري و الإيطالي إلى علاقتهما الثقافية والعلمية ، كما إلتزما "بالعمل على تطويرها" لاسيما عن طريق "تكثيف التظاهرات في كلا البلدين والتكوين في الحرف الفنية والتعاون في مجال الحفاظ على المواقع والمعالم التاريخية والبحوث الأثرية وعلم المتاحف وتعزيز العلاقات بين المؤسسات العلمية والثقافية والجامعية للبلدين،

كما أشادت الدولتين في نفس البيان دائما عن ارتياحهما للتطورات التي تحققت في مجال نشاطات اللجنة التقنية الثنائية للمنشآت القاعدية ، قصد تعزيز التعاون الثنائي"، الذي أكد على وضع برامج تكوين وتبادل المعلومات العلمية حول موضوع حماية المنشآت القاعدية الكبرى من أخطار الزلازل واحتمال تعاون في مجال استغلال المحاور الكبرى للطرق السريعة ، ومن جهة أخرى وبخصوص التعاون الذي أسسته المذكرة حول

[1] **العلاقات الثنائية بين إيطاليا ودول المغرب العربي** ، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيطالية باللغة العربية ، (www.esteri.it/Maghreb/Algeria.htm)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموقع في ديسمبر 2006 من المقرر انجاز الأعمال التي حددت.

أكد البيان الصادر عن قمة ألغيرو عن عزم الطرفين الجزائري والإيطالي على "تطوير شراكة طاقوية حقيقية"، وأن العلاقات في هذا المجال وكذا الآفاق التي تفتحها لتطويرها قد تمت دراستها ليس فقط فيما يخص البحث والاستغلال وتوزيع الغاز والبترول "ولكن أيضا فيما يتعلق بتوليد الكهرباء والطاقات المتجددة.

درس الطرفان الوضعية الحالية لتعاونهما في مجال الأمن، حيث "اتفقا على تعزيزه لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة السرية عن طريق بروتوكول عملي حول مواضيع خاصة ذات الاهتمام المشترك".

وكانت الجزائر وإيطاليا قد وقعتا قبيل ذلك على اتفاق غالسي الحكومي المشترك الذي يقضي بتسويق الغاز الجزائري في سردينيا عبر أنبوب الغاز غالسي الذي يربط البلدين.

**الفرع الثاني:الأسباب والدوافع التي دفعت إيطاليا والجزائر إلى عقد معاهدة متميزة**

توقيع الجمهورية الجزائرية مع جمهورية إيطاليا على معاهدة صداقة وحسن الجوار لم يكن عفويا ، أو من باب العلاقات العادية بين دولتين يفصلهما حاجز بحري ، وذلك بالرغم من أن إيطاليا عضو في الإتحاد الأوروبي ، والعلاقات الجزائرية الإيطالية ليست مثل العلاقات الجزائرية التقليدية مع دول أوروبية أخرى الأقرب من حيث المسافة (إسبانيا) أو ذات الروابط المشتركة (فرنسا) ، وبالتأكيد هناك أسباب ودوافع لكلا البلدين في التوقيع على معاهدة بهذا الحجم.

نبرز في هذين العنصرين أسباب ودوافع توقيع كل دولة على هذه الاتفاقية:

**أولا : بالنسبة للجزائر**

إبرام مثل هذه الاتفاقية رغم أن حجم التبادلات بالمقارنة مع نظيره الفرنسي قليل يعني محاولة الجزائر:

1. تتحرر من عقدة سلطة الدولة الراعية التي انتهجتها فرنسا منذ الاستقلال.
2. إيجاد معاملات اقتصادية خارج مجال المحروقات.

3. سعي الجزائر للتمكن من خبرة وكفاءة التكنولوجية الايطالية.
4. المبادلات بين البلدين تقدر بـــ10 ملايير دولار سنة 2007 و قفزت إلى 16 مليار دولار في 2009 ، "إذ تعد إيطاليا من بين الشركاء الخمســـة الأوائـــل للجزائر كما تعد الجزائر من الشركاء الأوائل لإيطاليا.
5. تحاول الدولة الجزائرية الاستفادة من التجربة الايطالية في ميدان المؤسســـات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية حيث أن التجربة الإيطالية فـــي هـــذا الخصوص تعد "جد فريدة" إذ أن 65 بالمائة من الثروات في هذا البلد مصدرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] .
6. تتقاسم الدولتان نفس الرؤية حول قضايا كالهجرة و الصيد غير القانوني التلوث في حوض المتوسط كما تتقاسمان ذات الرؤية بان المسار المتوسطي معطل و أن كل ما تم القيام به حتى اليوم سيبقى مرهونا بتسوية الأوضاع في كل من فلسطين و الشرق الأوسط.
7. ضمنت إيطاليا دائما دعمها السياسي والاقتصادي للجزائر حتى أثناء ســـنوات العصيبة التي مرت بها الجزائر (منتصف التســـعينات)، كمـــا تقـــر الدولـــة الجزائرية بذلك.[2]

**ثانيا: بالنسبة لايطاليا**

بالرغم من أن إيطاليا عضو هام في الاتحاد الأوروبي إلا أنها حاولت أن

1. تستأثر بالمزايا التي يجنيها إتفاقية الصداقة وحسن الجوار الثنائية.

[1] تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

[2] حسب تصريح للسفير الايطالي في الجزائر لجريدة الفجر الجزائرية ليوم 09 جويلية 2009 هناك 150 مؤسسة إيطالية تنشط وتتواجد في الجزائر، وفي مختلف الميادين، خصوصا منها الطاقة والأشغال العمومية، كشركات "إيني"، "سايـــبام"، "توديني" و"أستالدي". وأشار إلى أن أغلب هذه المؤسسات بدأت في التواجد في الجزائر مند مطلع التسعينيات، وأغلبها لم يغادر الجزائر أو يتخلى عنها، حتى في عز الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر سنوات التسعينيات.

2. إدراك إيطاليا **عدم جدوى الاتفاقيات المتعددة الأطراف** المبرمة مع الجزائر[1]: حيث أنه وبالرغم من أن إيطاليا عضو مهم في الإتحاد الأوروبي ، وله مركز أهم في اطار الشراكة المتوسطية إلا أنها تتحفظ على المشروع المتوسطي والإتحاد من أجل المتوسط حيث تشدد على تعطل الاتحاد المتوسطي الذي قالت وزيرة الشؤون الخارجية بشأنه : إنه مهدد بتكرار فشل مسار برشلونة ، حيث دعت إلى مضاعفة الجهود من طرف دول هذا الاتحاد بغية تجاوز العطل القائم، مشيرة في ذات السياق إلى وجود منتديات أخرى يمكن من خلالها تكثيف الجهود والعمل في إطاره من بينها 5+5 الذي أكدت بخصوصه أنه الإطار الملائم للعمل ضمنه، مضيفة بأنه نواة حقيقية للشراكة والتعاون .[2]

3. الحسابات الكبيرة من وجهة نظر إيطاليا والمتعلقة بأمن الطاقة التي تشكل مصدر قلق لإيطاليا.[3]
4. إستفادة الايطاليين من الورشات التي أنجزتها الجزائر في إطار المخطط الخماسي التنموي 2005- 2009 الذي خصصت له الجزائر ما يقارب 100 مليار دولار ورغبتها في الاستفادة أكثر من المخطط الخماسي للتنمية 2010-

---

[1] حسب معطيات الجمارك الجزائرية، فإن قيمة التبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا خلال التسعة شهور الأولى لسنة 2006 بلغت 7.6 مليار دولار ، وقراءة الصادرات والواردات في الميزان التجاري نجدها تميل لصالح الجزائر بشكل واضح حيث تصدر الجزائر ما قيمته 6.2 مليار دولار ، 98 بالمئة من هذه الصادرات مصدرها الطاقة ، أما فيما يخص الاستثمارات الايطالية المباشرة في الجزائر ، فإنها تضاعفت مقارنة بالسنوات السابقة حسب تصريح السفير الايطالي بالجزائر جيوفاني باتيستا فرديرام ، الذي أكد بأن الاستثمارات وصلت إلى 5 مليارات دولار مقابل 2 مليار دولار في السنوات السابقة ، ورغم ذلك فإن هذه القيمة لا تمثل ثقل كبير في الاستثمارات المباشرة بالرغم من تأكيد السفير الايطالي على أنها تمثل متوسط الاستثمار الأوروبي ، ولتدارك العجز في الميزان التجاري بين الجزائر وإيطاليا تسعى الحكومة الايطالية لايجاد آليات اقتصادية جديدة في تعاونها مع الجزائر.

أنظر في هذا الاطار مصطفى صايج ،. **مستقبل العلاقات الجزائرية الايطالية ، بعيدا عن "لاكامورا"و "القندورة"** ، 15 نوفمبر 2006 ، mustaphasaidj.maktoobblog.com

[2] المصدر : محمد سعيدي ، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الإيطالية في ندوة صحفية يوم 23 ماي 2010 بفندق الجزائر ، جريدة صوت الأحرار الجزائرية ليوم : 24 ماي 2010.

[3] الأستاذ مصطفى صايج ، مرجع سابق.

2014 (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ، خصوصا وأن الحضور الآسيوي في الجزائر يربك الدائرة الأوروبية)[1].

5. الجزائر هي أول مورد للغاز الطبيعي إلى إيطاليا، حيث تغطي نحو 35% من حاجة إيطاليا من الغاز، وتمر معظم صادرات الغاز الجزائري إلى إيطاليا عبر خط أنابيب الغاز "ترانزميد"، الذي تديره الهيئة الوطنية للمحروقات ENI عبر شركة TTPC، والذي يربط الجزائر بصقلية مرورا بتونس بطاقة تبلغ 27 مليار متر مكعب سنويا ،ويحظر لبناء خط أنابيب الغاز الجديد "غالسي"، الذي سيربط الجزائر مباشرة بسردينيا وتوسكانا زالمتوقع بدء تشغيله في العام 2011.
6. طبيعة الجغرافية الجزائرية (الشمال الجزائري) التي تتشابه مع الجغرافية الايطالية من حيث التضاريس والمناخ.

توصلت إيطاليا لاتفاق مع الجزائر يتم بموجبه تحويل 48 مليون يورو إضافية من ديون الجزائر إلى استثمارات في السنوات اللاحقة، ويمثل هذا التحويل قيمة الديون المستحقة على الجزائر لإيطاليا في مشاريع التعاون بين البلدين، وتم تحديد قطاعات الاستثمار -التي توجه إليها المبلغ والمعنية بالتحويل- بالتشاور بين الطرفين، على أن يشرع في التنفيذ لاحقا، ويجري الطرفان الجزائري والإيطالي مفاوضات جارية بشأن الديون التجارية التي تعرف هي الأخرى تقدما ملموسا، وكانت إيطاليا حولت 86 مليون يورو من ديون الجزائر إلى استثمارات عام 2001 في إطار تطوير سبل التعاون والشراكة بين إيطاليا والجزائر. ومن أبرز مظاهر تطور العلاقات الجزائرية الإيطالية:

- تخفيض هيئة الاستثمار الإيطالية لاصاتشي درجة مخاطر الاستثمار في الجزائر، ما يعني أن إيطاليا لا ترى الجزائر بلدا به مخاطر تهدد الاستثمار.

[1] مصطفى صايج نفس المرجع السابق.

- تبدو لدى البلدين الإرادة السياسية القوية للارتقاء بالتعاون في مختلف المجالات، ومنها الاستثمار لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

- تعتبر إيطاليا المورد الثاني للجزائر ومستوردا مهما للطاقة الجزائرية.

- الحضور الإيطالي تدعمه الشركات الإيطالية الموجودة في الجزائر فهناك حوالي 130 مؤسسة إيطالية تنشط حالياً بالجزائر في مجال النفط والغاز فضلاً عن قطاعات حيوية أخرى كالزجاج وإنتاج الإسمنت والأشغال العمومية إلى جانب الشركات ذات الطبيعة التجارية التي تزايدت في السنوات الأخيرة بشكل يؤكد حرص البلدين على رفع مستوى التعامل الإقتصادي والتجاري إلى مستوى التفاهم السياسي الذي يطبع العلاقات الثنائية كما أكد ذلك مسؤولو البلدين في أكثر من مناسبة.

- حجم المبادلات التجارية بين البلدين بلغت قيمتها 11 مليار دولار، منها 9 ملايين دولار تمثل قيمة صادرات الجزائر التي لم تكن تتجاوز قيمتها سنة 2004 أربعة ملايين دولار.[1]

إلا أن حجم الاستثمار الإيطالي في البلاد يحتاج إلى تطوير ليرتفع إلى مستوى العلاقات بين البلدين، وإلى مستوى الإمكانيات التي تتضمنها السوق الجزائرية، إذ لا يتعدى عدد الشركات الإيطالية في الجزائر 60 شركة، في حين يصل عددها في تونس على سبيل المثال إلى 500 شركة عاملة في مختلف القطاعات[2] ، كما أن تمثيل البنوك الإيطالية في

[1] تعليق لسموال بورتريا، مدير معهد التجارة الخارجية بسفارة إيطاليا لدى الجزائر وكالة الأنباء السعودية "واس" ، المصدر : شبكة الأخبار العربية ، 27-02-2008 www.moheet.com38

[2] تصريح للملحق التجاري بالسفارة الإيطالية صامويلي بورصيا المصدر:أحمد روابة ، **الجزائر وإيطاليا تسعيان لتطوير علاقاتهما الاقتصادية** www.aljazeera.net. 01-06-2004

الجزائر جد هزيل حيث لا يوجد سوى بنك وحيد حاضر عبر مكتب في الجزائر هو بنك "مونتي دي باسكي دي سينا".

إلا أن المعضلة التي تواجه الطرفين الإيطالي والجزائري هي مشكلة الهجرة السرية التي تنطلق من محور سواحل عنابة والطارف نحو جزيرة سردينيا، والذي عرف تطورا في الأعوام الأخيرة (1600 مهاجر غير شرعي)[1] ، وقد سارعت الجزائر وإيطاليا للتوقيع على اتفاقية لترحيل المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين، حيث عرف عام 2008 ترحيل 447 مهاجر غير شرعي جزائري من سردينيا و182 عام 2007.

**المطلب الثاني: الاتفاقية الثنائية للشراكة المبرمة بين الجزائر وفرنسا.**

مرت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ استقلال الجزائر عام 1962 بمحطات مثيرة تميزت بالمد والجزر، بين صعود سقف الطموح لتعميق علاقات التعاون الثنائي، وبين هبوط الآمال في إمكانية تجاوز الملفات العالقة بين البلدين.

وظلت العلاقات السياسية متأثرة بتراكمات تاريخية معقدة أضفت طابع الحساسية على هذه العلاقات وصل حد التوتر والبرودة، وفيما تعترف القيادة السياسية في البلدين بأن ثمة قضايا اجتماعية وإنسانية لازالت عالقة، وبأن كل تأخير في وضع المعالجات الجذرية لها إنما يزيدها تعقيدًا وتشابكًا، وأنه لا مناص من مواجهتها، فإنه في الوقت ذاته تبقى المواقف السياسية تلقي بظلالها الثقيلة، فالجزائر تريد التأسيس لعلاقات تعاون مبنية على الاحترام المتبادل ووفق ما تقتضيه المصالح المشتركة، مع مراعاة الخصوصية التاريخية المترتبة خلال الفترة الاستعمارية.

في حين لا تريد فرنسا رؤية الجزائر خارج منطقة نفوذها وسوقًا كبيرة لمنتجاتها، وداعمًا قويًا للسياسية الخارجية الفرنسية تجاه مختلف القضايا الدولية، فهناك حرص فرنسي أكيد للحفاظ على المصالح الفرنسية بالجزائر، ففرنسا التي يقطن في أراضيها

[1] يعود هذا الرقم لسنة 2008 وهو رقم ضعيف مقارنة بـــ37 ألف مهاجر سري عبر محور ليبيا – لامبيدوزا المرجع: السفير الايطالي في حوار مع جريد الفجر الجزائرية ليوم: 09 جويلية 2009.

مئات الآلاف من الجزائريين والتي تقع جغرافيًا قريبًا من الجزائر تريد علاقات هادئة وعلاقات تعاون مع الجزائر.[1]

لقد تأرجحت العلاقات الجزائرية الفرنسية بين التقارب والتباعد ، وبين مد جسور التعاون وقطعها ، وحاولت الدولة الفرنسية جاهدة أن تستأثر بعلاقات متميزة [2]من أجل التتويج بمعاهدة صداقة وحسن جوار مع الدولة الجزائرية ، إلا أن الإرث التاريخي حال دون ذلك ، ووقع الطرفين على الاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية في 11 مارس 1986 لا سيما في مجالي التعليم والتكوين.

كان مسار برشلونة نافذة حاول الطرف الفرنسي التقرب[3] أكثر إلا أن تم التوقيع على إعلان الجزائر في 02 مارس 2003 الذي يحدد التوجهات والخطوط الرئيسية التي

---

[1] علي صبحي ، مجلة المعرفة ، العدد 176 ، العلاقات الجزائرية ــ الفرنسية : علاقات متأرجحة مشدودة بخيوط الماضي ، www.almarefh.org

[2] يجب التذكير بأن الشراكة الجزائرية الفرنسية تصنف بالاستثنائية ، وذلك لعدة عوامل ، فالجزائر مستعمرة فرنسية سابقة قضت فيها فرنسا مدة تفوق المدة التي بقيت فيها في كل من المغرب وتونس ، ومن جهة فالدولتين الجارتين تم فرض الحماية عليهما بينما الجزائر تم استعمارها بصفة مباشرة ، وإلى جانب المدة والنوع تتوفر في الجزائر قاعدة تاريخية مرتبطة لسانيا بالفرانكفونية ، فالجزائر من أكبر الدول استعمالا للفرنسية بعد فرنسا ، وحجم الجالية الجزائرية بفرنسا يفوق الثمانية ملايين جزائري ، كما أن حجم المبادلات الصناعية كبير أيضا ، إلا أن العلاقات الجزائرية الفرنسية شهدت شكلين من الفترات : فترة التباعد وهي المرتبطة بحكم هواري بومدين (1965-1978) وفترة حكم زروال (1994-1999) وفترة التقارب حكم الشادلي (1979-1992) وحكم بوتفليقة (1999- ?201 ) ، ففي عهد الرئيس بن بلة حاولت فرنسا الحفاظ على استمرار نفوذها فعملت من اجل الحفاظ على المصالح الاقتصادية والثقافية لفرنسا في الجزائر،ومن جهته حاول بن بلة سحب هذه الأوراق من يد فرنسا إلا أن القوى الموالية للثقافة الفرنسية تمكنت من تعطيل كل برامج بن بلة.وعندما استلم هواري بومدين الحكم دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية مرحلة من التوتر لم تشهده من قبل فقد وصلت العلاقات بين البلدين حد القطيعة ،وبعد وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الحكم كانت موازين القوة في دوائر الحكم في الجزائر قد رجحت لصالح التيار . حتى تولى الرئيس بوتفليقة الحكم عام 1999 لتعود العلاقات لدفئها في المرحلة الأولى ثم يشوبها الغموض في المرحلة الثانية. إلا أن الإرث الاستعماري يطارد العلاقات الثنائية الجزائرية التي تتسم بالمد والجزر والحب والكراهية.

[3] عاد الحديث عن تدهور العلاقات بين بالعاصمة الجزائر وباريس في بداية سنة 2010 وذلك إثر عزم البرلمان الجزائري على إصدار قانون يجرم الاستعمار ، حيث أعرب الوزير الفرنسي للهجرة والهوية الوطنية «إريك بيسون» عن أسفه لتوجّه البرلمانيين الجزائريين إلى اقتراح قانون يُجرّم الاستعمار الفرنسي للجزائر، ووصف هذه القضية في تصريحات أدلى بها لراديو «مونتي كارلو» بأنها "حسّاسة"، وأضاف إنه لا يجب نسيان مرحلة الاستعمار وما بعد=

تسمح بإرساء شراكة استثنائية بين البلدين مؤهلة لتكون نموذجا للتعاون في المنطقة وفي العلاقات الدولة ، إلا أن تكمن الطرفين الجزائري و الفرنسي من عقد اتفاقية شراكة بين الحكومتين .[1]

في هذا الاطار سنستعرض في الفرع الأول مضمون اتفاقية الشراكة المبرم بين الجزائر وفرنسا ، ثم نبرز مميزات ذات الاتفاقية.

## الفرع الأول: مضمون الاتفاقية.

تلازم نشاطات التعاون الفرنسي مسارات الإصلاح والتحديث الموضوعة من قبل السلطات الجزائرية من أجل تكوين القدرة البشرية من ناحية (في مجالات التربية، والتدريب، والجامعات، والبحوث)، وتعليم اللغة الفرنسية والثقافة، بصفتهما أدوات للتنمية- في سبيل التطورالاقتصادي والقطاعات الإنتاجية- ولتسيير الحكم (عصرنة الدولة) وللتعاون اللامركزي.

---

= الاستعمار، لكن لا بد من تجاوز ذلك. **المرجع:** **بعد ربط تصديق اتفاقية الشراكة بمشروع بقانون تجريم الاستعمار قضايا التاريخ ترهن مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية** .جريدة الأيام الجزائرية ، عدد 1340 ليوم 08 فيفري www.elayem-dz.com.2010

ومن جهة أخرى أبدى برلمانيون فرنسيون حساسية كبيرة إزاء مقترح القانون الذي يهدف إلى تجريم الاستعمار الفرنسي للجزائر، وظهرت مؤشرات قوية على أن العلاقات الثنائية تمر بأسوأ فتراتها، والدليل أن زيارة الرئيس بوتفليقة إلى باريس التي كانت مرتقبة لصيف 2009 أجلت إلى زمن غير معلوم. ورفضت الجزائر زيارة ثلاثة وزراء فرنسيين هم وزير الداخلية بريس هورتفو ووزير الهجرة إيريك بيسون ووزير الخارجية برنار كوشنير لمرتين على الأقل في شهر جانفي 2010.وكتبت جريدة "لاكروا" في جانفي 2010، بأن العلاقات الجزائرية تعيش أزمة حادة تبرز تجلياتها في تأجيل زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي كانت منتظرة إلى باريس إلى تاريخ غير معلوم. وترجح مصادر غير رسمية جزائرية إلغاءها تماما بعد الموقف غير الودَي الذي بدر من الفرنسيين، عندما أدرجوا الجزائريين في قائمة الرعايا الذين يخضعون لإجراءات مراقبة خاصة بالمطارات الفرنسية،

[1] **مرسوم رئاسي رقم 08-88 المؤرخ في 09 مارس 2008** المتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الفرنسية وبروتوكولها الإداري و المالي المتعلق بوسائل التعاون الموقعين بالجزائر في 04 ديسمبر 2007. الجريدة الرسمية عدد 15.

قبل الخوض في مضمون الاتفاقية نشير إلى أن الجزائر وفرنسا تربطهما إتفاقيات كثيرة مثل:

- إتفاقية جزائرية فرنسية متعلقة بالتحكيم ، مرسوم رقم 63-364 المتضمن نشر إتفاق جزئري – فرنسي يتعلق بالتحكيم وكذا ملحق موقع عليهما بباريس بتاريخ 1963/06/26 .[1]

- الاتفاقية المتعلقة بتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين بين الجزائر وفرنسا الموقعة بالجزائر في 1964/08/27 المصادق عليها بالأمر رقم 65-194 المؤرخ في 29-07-1965 .[2]

- إتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلقة بوضعية الأطفال الناتجة عن الزواج المختلط بين الجزائريين والفرنسيين في حالة الانفصال ، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 1988/06/21 ، المصادق عليها بالمرسوم رقم 88- 144 المؤرخ في 1988/6/26.

- البروتوكول القضائي الجزائري الفرنسي المؤرخ في 1962/08/28 والذي دخل حيز النفاذ إبتداء من 1966/07/01 المعدل والمتمم بالأمر رقم 65-194 المؤرخ في 1965/07/29 والمرسوم رقم 66-313 المؤرخ في 1966/10/14

وقعت الجزائر وفرنسا على اتفاق متعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الإجرام المنظم ، الموقع بالجزائر في 25 /2003/10 المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 07-378 المؤرخ في 2007/12/01 .[3]

تمّ تفعيل هذه النشاطات في إطار شراكة مدعمة ، توجت بوثيقة شراكة ، تجسيداً للإرادة المتبادلة بين فرنسا والجزائر،وبلورة لشراكة استثنائية متميّزة.

---

[1] (ج ر رقم 67 مكرر لسنة 1963) .

[2] الجريدة الرسمية رقم 68 لسنة 1965.

[3] (ج ر رقم 77 لسنة 2007).

سنتناول اتفاقية الشراكة بين الدولة الفرنسية والدولة الجزائرية مثلما جاءت بها الاتفاقية المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

**أولا: الباب الأول من الاتفاقية( نطاق وكيفيات التطبيق)**

حيث تطرق هذا الباب في فصله الأول إلى الإطار العام للاتفاقية ثم جاء الفصل الثاني ليتطرق إلى التعاون التربوي والجامعي والثقافي والعلمي والتقني في حين عنى الفصل الثالث من الاتفاقية بالتعاون المؤسساتي والإداري أما الفصل الرابع من الاتفاقية فقد اهتم بالتعاون اللامركزي وحركية الكفاءات.

**1. الفصل الأول من الاتفاقية : الإطار العام**

محتوى الفصل الأول جاء في نص المادة الأولى حول موضوع الطرفان اللذان يكرسان التعاون واستمرارية العمل بالمواد 1 إلى 6 من اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني المؤرخة في 11 مارس 1986 التي اتفق الطرفان أيضا على تدعيمها وتوسيعها إلى ميادين جديدة.

وركزت المادة الأولى على توضيح مجالات التعاون بالأخص :

- التربية وتعليم اللغة الفرنسية.
- التعليم العالي، والتعاون الجامعي والبحث.
- تكوين الإطارات.
- التعاون بين الوزارات المكلفة بالشبيبة والرياضة.
- الصحة العمومية والحماية الاجتماعية.
- الثقافة والتراث.
- الحكم الراشد والإصلاح الإداري.
- العدالة.
- الأمن والتعاون العابر للحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- التعاون اللامركزي وتطوير تبادل الكفاءات.

- محيط الأعمال وترقية الاستثمارات والقطاعات المنتجة.
- البيئة والفعالية الطاقوية.
- دعم وسائل الإعلام والاتصال.

**2. الفصل الثاني من الاتفاقية: التعاون التربوي والجامعي والثقافي والعلمي والتقني[1]**

- تناولت المادة 2 موضوع التربية وتعليم اللغات.
- تناولت المادة 3 المؤسسات التعليمية الجزائرية بفرنسا والفرنسية بالجزائر.
- أوضحت المادة 4 المبادرات المتخذة في تشجيع ميدان التعليم العالي.[2]

والتعاون الجامعي وفي مجال البحث.

- وانفردت المادة 5 بموضوع تكوين الإطارات.
- أما ما يتعلق بالتعاون في مجال الصحة العمومية والحماية الاجتماعية فهو موضوع المادة السادسة للاتفاقية.

- التعاون في المجال الثقافي والحفاظ على التراث الثقافي[3] ( مضمون المادة 07 )

---

[1] وضع إدماج الجزائر عام 2000 في مجموعة الدول صاحبة الأفضلية في الحيز التضامني ، تحت تصرّفها آليات "صندوق الأفضلية التضامنية " -أدوات تمويل سنوي تعددي- سعياً لتعزيز نشاطات التعاون (مشاريع مموّلة من جانب صندوق الأفضلية التضامنية: دعم مؤسساتي لتنمية القطاع الاقتصادي في الجزائر؛ إدارة ومواكبة التأهيل المهني (خاص بالوكالة الفرنسية للتنمية)، مساندة التحسين النوعي للمنظومة التربوية (خاص بالوكالة الفرنسية للتنمية) ، معهد دكتوراه في اللغة الفرنسية؛ المساهمة في تحسين نوعية التكوين الأساسي والمتواصل لمدرّسي اللغة الفرنسية في الجزائر ، الموقع الرسمي للسفارة الفرنسية بالجزائر ،www.ambafrance-dz.org

[2] انطلقت مشاريع جديدة في مجال التعاون، وبشكل خاص، إنشاء المجلس الأعلى للتعاون الجامعي والبحوث، إضافة إلى المدرسة الجزائرية العليا للأعمال التي دُشــنّت عام 2005. وهناك مشاريع قيد الدراسة: معهد للدراسات الطبّية العليا في الجزائر، ومعهد عالي للتكنولوجيا، ومشروع إنشاء جامعة فرنسية-جزائرية. إنّ العلاقات الثقافية باتت مدعمة هي أيضاً (اتّفاق قيد التحضير بين الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي و"فرنسا للثقافات"، وتوقيع على اتّفاقية في مجال الإنتاج السينمائي المشترك). الموقع الرسمي لسفارة فرنسا بالجزائر. مرجع سابق.

[3] جددت شبكة المراكز الثقافية الفرنسية نشاطها منذ إعادة افتتاح المركز الثقافي الفرنسي في الجزائر العاصمة في شهر جانفي 2000، والمركزين الثقافيين في عنّابة ووهران في مارس 2002 والمركز الثقافي الفرنسي في قسنطينة في ماي 2005. وبالنسبة للمركز الثقافي في تلمسان فلقد أُعيد فتحه في أكتوبر 2006. ومن المنتظر أن يفتح المركز=

- التعاون في مجال وسائل الإعلام (المادة 8)
- إرساء مجتمع معلوماتي (مضمون المادة 8)

**3. الفصل الثالث من الاتفاقية: التعاون المؤسساتي والإداري**

أوضح هذا الفصل سبل التعاون بعناوين ثرية ومتعددة:

- دعم الإصلاح الإداري وعصرنة الدولة (المادة 10).
- التعاون في مجال العدالة (المادة 11).
- التعاون في المجال الأمني (المادة 12).
- التعاون الاقتصادي والمالي (المادة 13).
- تطوير محيط ملائم للأعمال وترقية الاستثمارات (المادة 14).[1]
- البيئة والتنمية المستدامة والفعالية الطاقوية (المادة 15).

**4. الفصل الرابع من الاتفاقية التعاون اللامركزي وحركية الكفاءات.**

- دور التعاون اللامركزي في التعاون الثنائي ، تبادل التقنيات ، تكوين برامج التعاون اللامركزي (المادة 16).

- اعتراف الطرفين بالمساهمة الايجابية للجالية الجزائرية بفرنسا في تطوير البلد المستضيف ، تشجيع الأعمال لفائدة البلد الأصلي، تشجيع حركية الكفاءات (المادة 17).[2]

**ثانيا : الباب الثاني( تنظيم وإجراءات التعاون الثنائي)**

- **الفصل الأول من الاتفاقية:** تضمنت المواد من 18إلى 21 الإطار العام للتعاون.
- **الفصل الثاني من الاتفاقية:** تضمنت المواد 22 إلى 29 أحكاما خاصة.

---

=الثقافي الفرنسي أبوابه مجدداً في تيزي وزّو خلال السنوات المقبلة لسنة 2010. كما افتُتحت ثانوية ألكسندردوماس الدولية عام 2002.نفس المرجع السابق.

[1] وقعت أيضا حكومتي الجزائر وفرنسا على إتفاق متعلق بخدمات النقل الجوي ، موقع بباريس في 2006/02/19 ، وصودق عليه بموجب الأمر الرئاسي رقم 08-47 المؤرخ في 2008/02/09 (ج ر رقم 07 لسنة 2008).

[2] كما وقعت حكومة الجزائر وفرنسا على إتفاق خاص بالإلغاء المتبادل لتأشيرات الإقامة القصيرة المدى لحاملي جوازات سفر دبلوماسية ، موقع بالجزائر في 2007/07/10 وصودق عليه بموجب الأمر الرئاسي رقم 08-48 المؤرخ في 2008/02/09 (ج ر رقم 07 لسنة 2008).

**الفرع الثاني:مميزات الاتفاقية.**

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية[1] بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية ، وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أهمها: انخفاض الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.

فالعلاقة التي تربط فرنسا بالدول الافريقية هي علاقة خاصة ومتميزة ،[2] علاقة دولة راعية لدول كانت بالأمس القريب تحت سيطرتها و لازالت لحد اليوم كذلك ولو بنسب متفاوتة ، فالقارة الإفريقية تعتبر أحد أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية،[3]وقد

---

[1]في أحد تصريحاته يقول الرئيس الغابوني الراحل بونجو : إن أفريقيا بدون فرنسا كالسيارة بدون قائد, كما أن فرنسا بدون أفريقيا كالسيارة بدون وقود. المصدر:. حمدي عبدالرحمن **فرنسا وتحديات الرابطة الأفريقية** 28-06- موقع *العراق للجميع* 2009 على موقع:www.iraq4allnews.dk

[2] ولتسليط الأنوار أكثر على هذه الخصوصية نستحضر تحليل البروفيسور دانيال بورمو المتخصص في الشؤون الإفريقية أنه": على الرغم من انتماء فرنسا للمعسكر الغربي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة التحديد السوفياتي ، إلا أنها ظلت تشعر بعدم الارتياح داخل هذا التحالف ، بسبب زيادة النفوذ الآنكلوساكسوني في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وقد حرصت فرنسا بشدة على توثيق علاقاتها بمستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية من منطلق دفاعها عن مكانتها كقوة عالمية ، وعن هويتها السياسية والثقافية في مواجهة الثقافة الآنكلوفونية ، فالوجود الفرنسي المؤثر والممتد في إفريقيا كان من وجهة نظر الساسة الفرنسيين نوعا من التوازن الاستراتيجي الذي يحافظ على النفوذ الفرنسي داخل التحالف الغربي في مواجهة النفوذ الآنكلوساكسوني". المرجع: مقال بمجلة شؤون دولية الأردنية ، بعنوان أوربا – **أفريقيا، علاقات جديدة لعهد قديم** ، من إعداد أكرم الأحمدي ، العدد 13 ، 2008. الأردن.

[3] صرح الرئيس الفرنسي فرانسوان ميتيران في القمة الفرنسية عام 1994 : ... بدون افريقيا لن يكون لفرنسا أي نفوذ في القرن الواحد والعشرين. حيث كانت منطقة نفوذها التاريخي ، مما يجعل من الصعب تخيل قيام حكومة فرنسية بالتخلي عن افريقيا. أنظر جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ:23 أفريل 1994.

احتلت القارة الإفريقية نصيبا وافرا في إستراتيجية ديغول ،[1]والذي لمس منذ البداية الأهمية المركزية لهذه القارة في النظام الدولي وسعى تدريجيا إلى إعادة صياغة سياسته الخارجية الموجهة لإفريقيا ضمن منظوره الشامل للعلاقات الدولية ، وقد ظل هذا النهج مستمرا لدى من جاء بعده من المسؤولين الفرنسيين.[2]

بالنسبة للجزائر فتريد دائمًا إلغاء مفهوم الوصاية والتدخل الذي يشوب كثيرًا الاهتمام الفرنسي بالشأن الجزائري، وهي من أجل هذا تحرص على تبديد قلق المتتبعين الفرنسيين للوضع في الجزائر مما يمكن أن تسببه لهم تطورات الأحداث من متاعب.

الإيجابي المسجل هو تحول نظرة الأوساط الاقتصادية والمالية الفرنسية إلى تشجيع الشركات الفرنسية على الاستثمار بالجزائر وتجاوز البعد التجاري الذي كان سائدًا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين والمتمثل في التصدير.

أفرز التقاء الموقفين عقد اجتماعات بين المتعاملين الاقتصاديين من البلدين لإزالة الغموض حول السياسات الاقتصادية والأدوات القانونية حول الاستثمار الأجنبي، ودراسة سبل رفع حجم الاستثمار الفرنسي، كما نظمت الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة الزيارات المتبادلة لرجال الأعمال لبحث الفرص المتاحة في السوق الجزائرية وإمكانيات الاستثمار، كما أعلنت الشركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية رفع نسبة الضمان

---

[1] أرسى الجنرال ديغول تقليدا في الإدارة الفرنسية ، حيث كان يضطلع على الشؤون الإفريقية شخصيا بمعاونة أشد الأشخاص تقربا إليه من المستشارين ، بل والأكثر من هذا فالشؤون الإفريقية ليست محلا للاقتراع في البرلمان أو المداولات في الحكومة ، وقد ورث الرؤساء المتعاقبين عن الجنرال ديغول هذه السياسية ، التي أصبحت ولو بصفة غير معلنة داخلة في نطاق السيادة الفرنسية ، لكن مع حكم الرئيس جاك شيراك توسع مركز إتخاذ القرار في الشؤون الإفريقي لتشمل وزارات السيادة (الوزارة الأولى ، الخارجية ، الشؤون الفرونكوفونية ، المالية ، الداخلية ، التنمية ، الدفاع والمخابرات ، التعاون) أنظر في هذا الشأن جلال رأفت ، **السياسة الفرنسية في افريقيا ، السياسة الدولية** ، عدد 145 ، جويلية 2001 ، ص 19-20

[2] في كتاب نشر خلال عام 2010 للكاتبين ستيفن سميث وانطوان جليزر, وصدر بعنوان كيف فقدت فرنسا أفريقيا وصف الكاتبان أزمة الكوت ديفوار بالنسبة للوجود الفرنسي في إفريقيا مثل سقوط سجن الباستيل بالنسبة للنظام الملكي القديم, رمزا للنهاية. وأدركت فرنسا أن دورها القديم قد تغير خاصة بعد سلسلة من الإخفاقات التي تأججت مع مذابح رواندا ثم فضيحة شركة إلف للبترول, وغيرها, وبدء تسلل كل من الولايات المتحدة والصين إلي القارة.

للمؤسسات الفرنسية في حال مشاركتها في الجزائر، وهذا في حد ذاته عامل مشجع قوي نظرت إليه الجزائر بتقدير كبير لأنه يسقطها من قائمة الدول ذات المخاطر الكبيرة.[1]

ارتفعت المبادلات الثنائية لأكثر من 10 مليار أورو سنة 2008 بعد أن كانت مستقرة في 7.3 مليار أورو سنة 2007 ، حيث بلغت الواردات الفرنسية سنة 2008 إلى 4.8 مليار أورو[2]، القيمة الاجمالية للاستثمارات الفرنسية بالجزائر يعادل 1.5 مليار أورو، وبمعدل 350 مليون أورو في السنة.[3]

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية[4] بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية.

حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أهمها: انخفاض الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.

---

[1] مجلة الديوان، 21 فيفري 2010 ، **فرنسا ترهن تحسن العلاقات مع الجزائر بانقراض جيل الاستقلال** ، aldiwan.org

[2] . ELWATAN Vendredi 10 Avril 2009

[3] المؤسسات الفرنسية الناشطة في الجزائر تشغل بصفة مباشرة 35 ألف جزائري. " بي آن بي باري با " توظف 1200 عامل جزائري، و"سوسيتي جنرال" توظف أيضا 1200 عامل جزائري، و"ميشلان" للعجلات المطاطية توظف 800 عامل جزائري، و"دانون" للأجبان توظف 500 عامل جزائري، و"سوديكسيون" الناشطة في قطاع الإطعام تشغل 3000 عامل، هذه أمور ملموسة تؤكد جدية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر. المرجع: محمد مسلم / عبد الكريم علام / حليمة نين السفير الفرنسي في حوار صحفي يوم: 26-12-2009 مع جريدة الشروق الجزائرية.

[4] يقول الرئيس الغابوني الراحل بونجو في أحد تصريحاته : إن أفريقيا بدون فرنسا كالسيارة بدون قائد, كما أن فرنسا بدون أفريقيا كالسيارة بدون وقود. المصدر:. حمدي عبدالرحمن **فرنسا وتحديات الرابطة الأفريقية** 28-06- موقع *العراق للجميع* 2009 على موقع:www.iraq4allnews.dk

تحاول فرنسا أن تبقى الدولة صاحبة الرعاية دائما فيما يتعلق بالأمور المتعلقة بالجزائر ، وقد حاول الرئيس السابق جاك شيراك أن تتوج ديبلوماسية الدولتين بإتفاقية صداقة وحسن جوار على غرار التي وقعت عليها الجزائر مع إيطاليا سنة 2003 ، لكن الإرث التاريخي الثقيل وتعنت الطرف الفرنسي في تقديم الاعتذار عما اقترفته في حق الشعب الجزائري طوال قرن وثلاثين سنة وقف حجرة عثرة أمام إبرامها[1].

أبرمت سنة 2007 اتفاقية شراكة غير مشروطة ، جاء في بنودها عدة فصول متعلقة بالتعاون في شتى المجالات العلمية ، التربوية ، والثقافية ، والتقنية ، كما شملت ميادين إصلاح الإدارة والعدالة والمجال الأمني والاقتصادي ، وتطرقت إلى التعاون في مجال البيئة .

تحاول فرنسا اكتساب مضمون حقيقي للشراكة الاستثنائية ، وفي باب البحث عن «مضمون حقيقي للشراكة الاستثنائية».[2]

من جهة أخرى ما يهم المتعاملين الفرنسيين هو المحيط الاقتصادي العام للجزائر، الذي تبحث عنه هذه المؤسسات ، مع الشروع في خصخصة المؤسسات العمومية وفتح السوق بصفة فعلية ، وتبحث أيضا عن المزيد من الضمانات للاستثمار في الجزائر ، حيث أعدت هيئة كوفاس للمخاطرة بصورة كبيرة ، تقييما إيجابيا عن الاستثمار في الجزائر وهو ما تبحث عنه المؤسسات التي تنتظر الضوء الأخضر من باريس لتحويل ما لا يقل عن 3 مليارات أورو من الديون الجزائرية إلى استثمارات.

---

[1] لا سيما بعد إصدار البرلمان الفرنسي بتاريخ 23 فيفري 2005 قانونا يشيد بالدور الايجابي للاستعمار الفرنسي في الأقاليم التي كانت تسمى بأقاليم ما وراء البحار، وهو ما تراه المنظمات المدنية الجزائرية تمجيدا للمجازر والانتهاكات الخطيرة الممارسة ضد الشعب الجزائري طيلة قرن وثلاثين سنة.

Loi n°158-2005- du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés .www.legifrance.gouv.f

[2] يشدد الجانب الفرنسي مثلا على فكرة ساركوزي بضم الشركة الوطنية الجزائرية «سوناطراك» الى رأس مال شركة غاز فرنسا بحيث تتملك حصة ذات معنى. وكان ساركوزي قد انطلق من مبدأ أن «سوناطراك» تملك الغاز بينما غاز فرنسا تملك السوق والإنشاءات، وبالتالي فإن التعاون بينهما مفيد لضمان وصول الغاز الجزائري الى السوق الفرنسية. وتبيع الجزائر نحو 10 مليارات متر مكعب من الغاز لفرنسا في العام، ما يساوي 2.8 مليار دولار. وأبدت مصادر جزائرية «تحفظات» على العرض الفرنسي وشددت على «الفائدة المرجوة» للطرف الجزائري إن لم يكن هذا الدخول مترافقا مع «مشروع صناعي متكامل».

في الأخير لا يمكن لأحد أن يتكهن بمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، في ظل مجموعة من العوامل التي تلغم طريق التعاون الحقيقي بين الدولتين ، بل لا يمكن الحديث عن شراكة في الوقت الراهن إن لم نقل أنها مستحيلة ، فالمتتبع للأحداث يمكنه أن يلمس كيف تتكاثر القضايا الشائكة[1] التي تقف حاجزا يحول دون تجسيد التعاون والشراكة ومن أهمها من الجهة الفرنسية:[2]

- موضوع الذاكرة:[3] رفض فرنسا للاعتذار عن جرائمها الاستعمارية،[1] ففي حين تصدر فرنسا قانونا يمجد الاستعمار، تحاول الجزائر إصدار قانون يجرم الاستعمار.

[1] إضافة إلى رفض الجزائر إستقبال 03 وزراء فرنسيين في بداية 2010 ، وتأجيل الزيارة المقررة في 2009 للرئيس الجزائري لباريس ، كما ألغي لقاء بين وزير خارجية الجزائر مراد مدلسي ونظيره الفرنسي برنارد كوشنير، كان مبرمجا على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[2] محاولة لرأب الصدع الذي أصاب العلاقات الجزائرية الفرنسية أجرى الرئيس الفرنسي ، نيكولا ساركوزي في بداية سبتمبر 2010، تغييرا هاما واستراتيجيا على مستوى هيكلة المهام بوزارة الخارجية الفرنسية، حيث قام بتجريد وزير الخارجية برنارد كوشنير، من مسؤولية إدارة ملف "الجزائر - باريس"، ومنحه لجون بيار رافاران، الذي شغل منصب الوزير الأول في حكومة الرئيس السابق، جاك شيراك.وتتجه الحكومة الفرنسية من خلال هذه الحركة=التغييرية إلى إحداث طفرة نوعية في مسار العلاقات الفرانكو جزائرية المتأثر بسياسات "المد والجزر" الممارسة على العديد من الملفات الثقيلة والمشتركة بين البلدين وذلك عبر "استهداف" أصل النزاع، حيث يحمل فحوى القرار المتخذ مؤخرا من قبل إدارة قصر "الاليزيه" والخاص بتكليف رافاران، المناهض للسياسات المعادية للإسلام والمهاجرين، بمهمة تفعيل التعاون الاقتصادي وترقية مناخ الاستثمارات بين الجزائر وفرنسا، العديد من المؤشرات الضمنية التي تدين من جهة، المسؤول الأول عن تسيير العلاقات الخارجية بفرنسا، برنارد كوشنير، المصدر:وكالة الأنباء الفرنسية AFP ، ليوم 2010-09-08.

Jean-Pierre Raffarin chargé de mission sur les relations économiques franco-algériennes, www.afp.com.

[3] صرح وزير المجاهدين محمد الشريف عباس إزاء الرئيس الفرنسي ساركوزي، عشية زيارة ساركوزي الجزائر في حديث صحفي ليومية الخبر بتاريخ 26 نوفمبر2007: "إن التحاق شخصيات محسوبة على اليسار الفرنسي في حكومة اليمين التي يقودها ساركوزي، تحمل دلالات عميقة، فوزير الخارجية برنار كوشنير لم يقفز إلى الطرف الآخر إيمانا بقناعة شخصية، وإنما الحركة التي قام بها تعكس قناعة المهندسين الفعليين لصعود ساركوزي إلى الحكم، = =وأقصد بذلك اللوبي اليهودي المسيطر على صناعة القرار بفرنسا." هذه التصريحات كادت تسبب أزمة دبلوماسية بين البلدين، لولا أن بدّد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة غيومها بمكالمة هاتفية مع الرئيس ساركوزي، تبعها تصريح له لوكالة الأنباء الجزائرية الحكومية، يؤكد فيه "أن السياسة الخارجية بمقتضى الدستور هي المجال الذي يختص به رئيس

- الأرشيف الجزائري في فرنسا ، الذي تطالب الجزائر بإسترجاعه.

- قضية أملاك الأقدام السود في الجزائر.

- قضية الدبلوماسي الجزائري حساني المتهم بتصفية المحامي الجزائري المعارض علي مسيلي.[2]

- قضية الصحراء الغربية، التي تعتبر من الملفات التي تنغص العلاقات الثنائية، لاعتقاد الطرف الجزائري بأن فرنسا تقف إلى جانب المملكة المغربية على حساب الطرف الصحراوي.

- قضية إتهام الجيش الجزائري في الضلوع بإغتيال رهبان تيبحيرين.

- مطالبة الجزائر لفرنسا بالتعويض عن التجارب النووية في الصحراء الجزائرية.

- قانون الهجرة الجديد وحرص فرنسا على اتباع سياسة «الهجرة الانتقائية» في التعامل مع الجزائريين.

- تواضع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر والتي لم تتعد 350 مليون دولار خلال السنوات الأخيرة مقابل صادرات فرنسية نحو الجزائر تجاوزت 40 مليار دولار خلال

---

الجمهورية والمفوضون من قبله وبوجه خاص وزير الخارجية. والسياسة الخارجية هذه تدار من قبل رئيس الجمهورية مباشرة أو بواسطة مصالحه المختصة، المفوض لها قانونا. وكل تصريح أو تعليق ليس من المواقف التي تصدر عن الجهات المذكورة لا يلزم إلا صاحبه أو من يروّج له."أنظر: أميمة أحمد ، **علاقات الجزائر وفرنسا تتأرجح على حبال الماضي** ، 10 ديسمبر 2007 على موقع: www.islamonline.nent

[117] في خطاب للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ، صرح بأنه لا يمكن للأبناء أن يعتذروا عما قام به الآباء.

[2] إعتقلت السلطات الفرنسية ديبلوماسيا جزائريا(زيان حساني) بتاريخ 2008/08/14 متهمة إياه بالوقوف وراء إغتيال المعارض الجزائري علي مسيلي (محامي جبهة القوى الاشتراكية الذي أغتيل بباريس في 1987/04/07) الشيئ الذي أثار حفيظة الدولة الجزائرية وخلق أزمة دبلوماسية أضيفت للجو المشحون الذي يسود بين باريس والعاصمة الجزائر، وإنتهت الأزمة بقرار محكمة الاستئناف في باريس بإنتفاء وجه الدعوى ضد الدبلوماسي الموقوف.

العشرية الأخيرة، في مقابل توجيه الاستثمارات في القطاعات الحقيقية نحو كل من تونس والمغرب بحجة العراقيل البيروقراطية على الشركات الفرنسية.[1]

- تحفظ الجزائر من مسألة انضمامها إلى المنظمة الفرانكفونية العالمية.

- عدم تحمس الجزائر للانضمام إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي تراه مشروعا فرنسيا.

[1] محمد مسلم / عبد الكريم علام / حليمة نين ، **السفير الفرنسي بالجزائر كسافيي دريانكور، في حوار شامل لـــ " الشروق "4 ملفات تلغم استقرار العلاقات الجزائرية الفرنسية .** جريدة الشروق الجزائرية ليوم : 2009.12.26.

## الفصل الثاني: واقع التعاون بين الهيمنة والبدائل المقترحة.

يجمع الفقهاء والباحثون في مجال التعاون الدولي ، أن لا يزال الوقت مبكرا لتقييم التعاون الأوروبي الإفريقي عموما ، وتقييم التجربة الجزائرية على الخصوص ، كون التجارب الجديدة المتعلقة بالشراكة لم يتم تنفيذها إلا في منتصف العشرية الأولى من القرن الحالي ونحن على عتبة بداية العشرية الثانية ، إلا أن تصفح الأطر القانونية لهذا التعاون يمكن الباحث من إدراك عواقب مستقبلية لشراكة غير متكافئة ، فحال الجزائر التي ما إن تخرج من أزمة إلى وتدخل في أخرى ، تجد نفسها بين مطرقة المشروطية الأوروبية وسندان واقع القاعدة الهشة للإقتصاد الجزائري والسياسة التي تعيش حالة يرثى له ، وسنتطرق إلى موضوع المشروطية في الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والجانب الأوروبي، في المطلب الأول من هذا المبحث ، والبدائل المقترحة للشراكة الجزائرية الأوروبية بشكلها الحالي.

من الناحية النظرية ارتقى التعاون الأوروبي – الأفريقي إلى أعلى درجة ليتحول إلى شراكة خصوصا عند دول الشمال الإفريقي ، أما من الناحية الواقعية فالشراكة هذه ما هي إلا إملاءات أوروبية ،فالطرف القوي عادة يلقي بإملاءات على الطرف الضعيف، وذلك حال ضفتي المتوسط ، وحال الدولة الجزائرية.

فمضمون المواثيق التي سبق ذكرها لا تخرج عن إطار المشروطية ، الاملاءات ، المساعدات ، تطبيق نظريات الطرف الأقوى ، تطبيق توصيات ولوائح الطرف الأقوى... إلخ ، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لا يمكن للجزائر و لا لمثيلاتها الإفريقية أن تبقى في معزل عن التحولات العالمية ، أو أن تمارس على نفسها سياسية الانغلاق التي لا جدوى منها في زمن العولمة ، وبين النظري والواقع ، وبين هيمنة ومشروطية الغرب وطموحات الدولة الجزائرية بدائل ومعطيات يمكن إستثمارها ، ليرتقي التعاون المنشود إلى شراكة متكافئة.

من خلال تحليل الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والجانب الأوروبي سواء في إطار تكتل دولي أو جهوي أو حتى عند توقيع الدولة الجزائرية منفردة مع الطرف الأوروبي ، يتبين أن هناك قاسما مشتركا يشمل كل الاتفاقيات المذكورة ، ألا وهو عنصر المشروطية في العلاقات الأوروبية الجزائرية، ولفهم هذا العنصر سنحاول توضيحه في المبحث الأول من هذا الفصل ، وكي تكتمل دراستنا نستخلص من نقد الاتفاقيات بدائلا للعلاقة الجزائرية الأوروبية على صيغتها الحالية ، وهو ما نستعرضه في المبحث الثاني من نفس الفصل.

**المبحث الأول: المشروطية في الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والجانب الأوروبي.**

من الواضح أن العولمة قد أدت، في كثير من المجالات، إلى التأثير على خيارات السياسة العامة وأدواتها وعلى التوازن بين خيارات السياسة العامة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

يبرز ذلك بصورة بينة في المجال الاقتصادي، حيث أن تنامي دور الشركات العابرة للقومية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية قد ألقى بظلاله على الاقتصاديات الوطنية وأثار شكوكا وتساؤلات حول مدى استمرار كفاءة وفعالية بعض الأدوات التقليدية للسياسات الاقتصادية الوطنية كذلك، فإن الأنماط المعاصرة للعولمة كانت لها تأثيرات مؤسسية مهمة وتطلبت إعادة تشكيل المؤسسات القائمة وابتكار مؤسسات جديدة.

أدى بروز نظام التجارة العالمي وتطور شبكات الإنتاج العالمية إلى إعطاء الأولوية للتنافس العالمي الذي أصبح يمثل المعيار الأساسي للكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي شجع على إعادة تنظيم القطاع العام والخاص، تحت إطار برامج إعادة الهيكلة، لتعظيم مزايا التنافس الوطني ضمن سياق النظام الاقتصادي العالمي.

فإن العولمة في المجال السياسي تضمنت تدويل أنشطة الأجهزة البيروقراطية المحلية، الأمر الذي تطلب تطوير أنماط جديدة من تنسيق السياسة العامة الوطنية والتنظيم السياسي والبيروقراطي لإدارة عملية اتخاذ القرارات وتحديد خيارات السياسة العامة بما يكفل التعامل بفعالية وكفاءة مع أنماط العولمة المعاصرة، إلى جانب هذه التأثيرات المؤسسية، فإن للعولمة المعاصرة تأثيرات توزيعية مهمة، ففي المجالات الاقتصادية

والإنتاجية يتضمن ذلك تقسيما جديدا للعمل يعمل على تشكيل النمط العالمي والمحلي للرابحين والخاسرين ضمن النشاط الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ذلك ، فإن التأثيرات التوزيعية للعولمة لها مضامين ونتائج مهمة على السياسة المحلية وعلى قوة وسلطة الدولة لأنها تعزز بروز تحالفات جديدة للقوى الاجتماعية والى إضعاف تحالفات سابقة.[1]

يبرز ذلك بوضوح فيما يتعلق بالسياسات التجارية، حيث فقد أنصار السياسات الحمائية التقليدية الكثير من مواقعهم وقوتهم لصالح القوى الاجتماعية المناصرة لانفتاح الأسواق الوطنية التي زاد تأثيرها السياسي.

من ناحية أخرى، فلقد أدت تطورات القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان إلى وضع الأفراد والجماعات والحكومات والمنظمات غير الحكومية أمام نظم جديدة من الضوابط القانونية ، فالقانون الدولي يعترف الآن بالسلطات والقيود والحقوق والواجبات التي قيدت مبدأ سيادة الدولة في عدد من الجوانب المهمة، فلم تعد السيادة في حد ذاتها الضامن الصريح للشرعية الدولية.

تبرز أهم هذه التطورات في مجال قوانين ومنظومات حقوق الإنسان. ولكن من الواضح أن هناك تأثيرات متباينة لهذه القوانين والمنظومات، ففي الوقت الذي بدأ فيه القانون الدولي في التحول التدريجي بعيدا عن مبدأ حماية سيادة الدولة بغض النظر عن نتائج ذلك على الأفراد والجماعات والروابط، فإن هناك اختلافات كبيرة بين أقاليم العالم الرئيسة فيما يتعلق باحترام المواطن وفيما يتعلق بمدى واسع من حقوق الإنسان .

ففي أوربا على وجه الخصوص، وقعت جميع الدول على الاتفاقيات التي تعنى أنها لم تعد حرة في معاملة مواطنيها بالطريقة التي تروق لها.

كذلك فإن منظومات حقوق الإنسان كان لها تأثير واضح على السياسات الداخلية والخارجية لعدد من الدول، دون أن يعني ذلك، بالطبع، وجود اتساق وثبات في التنفيذ

---

[1] عمورة جمال ، **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة ، العربية الأورو– متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي ، السنة الجامعية 2006/2005، جامعة الجزائر.

والتطبيق الراهن، إن البلدان النامية ، تواجه خيارات صعبة تتطلب وضع استراتيجيات تلمس آليات اتخاذ القرار وخيارات السياسة العامة ومؤسسات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتوازنات بين القوى الاجتماعية والاقتصادية والآثار التوزيعية لهذه التوازنات، هذا إلى جانب التعامل والتكيف مع ضوابط ومنظومات حقوق الإنسان التي تقيد سلطة الدولة وتحد من حرية حركتها فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والحريات والحقوق العامة للأفراد والجماعات المدنية منها أو السياسية أو الاقتصادية[1]

لنتمكن من فهم هذا الطرح الذي جاءت به العولمة ومؤسساتها نتطرق في المطلب الأول من هذا المبحث إلى موضوع المشروطية السياسية ، في حين نعرج في المطلب الثاني على المشروطية الاقتصادية.

**المطلب الأول: المشروطية السياسية.**

يسعى الجانب الأوروبي إلى تفتيت الحوار الجماعي بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة ودول القارة الإفريقية ككتلة واحدة من جهة أخرى ، وقد ظل هذا العنصر في تقاليد التعامل مع القارة الإفريقية طوال التسعينات ، حيث كان الاتحاد يميل ناحية عدم التعامل بمقياس واحد حتى داخل الدول الإفريقية الأعضاء في الـ ACP

الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد ركزت في شراكتها مع الدول الإفريقية على البعد السياسي، وربطت ربطاً واضحاً بين السياسة والاقتصاد؛ فبداية من نوفمبر 1991م قرر الاتحاد الأوروبي أن يجعل مساعداته للدول الإفريقية مقترنة بمشروطية سياسية[2]هي احترام حقوق الإنسان، والتقدم في المسار الديمقراطي، والحكم الجيد. وترتيباً على ذلك فقد تم تعليق مساعدات الاتحاد الأوروبي لبعض الدول الكبرى مثل نيجيريا، السودان، والكونغو كينشاسا رغم إعلان الدول الإفريقية مع دول المحيط الهادي والكاريبي رفضها لهذه المشروطية في اجتماع الطرفين في لومي1997م.[3]

---

[1] محمد زاهي المغيربي ، **العولمة.. واستراتيجيات التعامل** ، www.libyaforum.org 2009/07/23

3 على صعيد التعاون الأوروبي الأفريقي في إطار إتفاق لومي على سبيل المثال يتضمن إتفاق لومي الرابع المعدل 1995م مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون باعتبارها عناصر رئيسية في التعاون بين الطرفين، إلا أن=

الملاحظ أن العولمة قلبت مفاهيم الدول عموما ، والأفارقة على وجه الخصوص ، حيث أن الدول الإفريقية كانت ترفض أي إملاءات خارجية حول مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وكانت فيما سبق تعد غالبا من الشؤون الداخلية للدول ، لكن مع النظام العالمي الجديد ورضوخ الشعوب النامية للعولمة المفروضة ، أصبحت الاتفاقيات المعقودة بين الأطراف المتباينة (القوية والضعيفة ) تخضع لهذا المنطق. .[1]

المعاهدات والإعلانات تبدأ كلها من الربط بين "الديمقراطية والتنمية وحماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان"[2] حيث يرتبط بعها ببعض ويعزز بعضها بعضا.[3]

بذلك يتضح أن قضية المشروطية السياسية كانت إحدى القضايا الخلافية في العلاقة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، وأن الاتفاقية الجديدة قد عكست ــ إلى حد كبير ــ سيطرة الرؤية الأوروبية في هذه القضية.[1]

---

=الاتفاق الجديد عبر عن الرغبة في إجراء حوار سياسي، كما نص على آليات للتشاور والتوفيق بين المصالح بالنسبة لمختلف المشكلات السياسية، وقد أكدت الدول الإفريقية رفضها مجدداً للمشروطية السياسية خلال الاجتماع الذي عقد في نيجيريا في مارس 2000م للجنة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي، ودول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، وتمسكت بأن يكون الحكم الجيد أحد العناصر الرئيسية في الاتفاق الجديد، وألا يرقى لمستوى المشروطية ، بحيث لا يتم تعليق المساعدات إلا في حالات الفساد الكبرى. ويرجع هذا التصميم إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد الممول الأول للدول الإفريقية، ومن ثم فإن تعليق معوناته سوف يكون له تأثير عميق على اقتصاد أي دولة.

راوية توفيق ، **المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا** ، سلسلة دراسات أفريقية ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية ، مارس 2002.ص 09.

[1] على صعيد التعاون بين الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي فقد جاء في البند 50 من إعلان القاهرة " ... *أن الأطراف المشاركة في تعترف بحق الدول المستقلة في وضع ترتيباتها الدستورية ، وفي إقامة هياكلها الإدارية وفقا لتاريخها وثقافتها وتقاليدها وتكوينها الاجتماعي والعرقي*".

يعد هذا النص أهم بند تحفظت فيه البلدان الإفريقية بشأن حقها في تقرير المصير ، كدول وشعوب ، وفي مقابل المفهوم الأوروبي والأمريكي الذي يعكس عادة مصلحة الإنسان الفرد أو الأقلية ، كمحور لحقوق الإنسان ، سواء من الناحية النظرية أو ناحية الممارسة محمود أبو العينين، مرجع سابق ص 219.

[2] Cruz-Melchior Eya Nchama **Développement et droits de l'homme en Afrique** , Editions Publisud , Paris , 1991. P131-137

[3] الشروط السياسية أو (شروط المساعدة) للاتحاد الأوروبي المفروضة على الجزائر لابرام إتفاقية الشراكة بينهما هي : دعم ومساندة حقوق الإنسان ، والمجتمع المدني ومكافحة التهميش. السماح بالاندماج في ميكانيزمات أهداف الأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية ، طرح مشكل المفقودين في الجزائر. وضع حد لحالة الطوارئ ، مكافحة الإرهاب في إطار احترام حقوق الإنسان.

بالنسبة للشراكة في إطار المتوسط نجدها قد حذت حذو نظيرتها الأوروبية ، فليس عجيبا أن نجد الضفة الشمالية تتحاور ومن خلفها الراية الأوروبية مع بلدان الضفة الجنوبية الذين لا يستظلون بأي مظلة جهوية (إفريقية) أو إقليمية ، وهو ما يعزز موقف المنتقدين للشراكة التي يعتبرونها غير متكافئة ومفتتة للبيت الإفريقي.[2]

بالنسبة للجزائر ، كل الاتفاقيات التي أبرمتها مع الجانب الاوروبي (إتفاقيات التعاون المتعددة أو الثنائية تقريبا) لم تخلو من موضوع المشروطية السياسية وخصوصا موضوعي حقوق الانسان والحكم الراشد فقد ذكرنا سابقا في محتوى الاتفاقية الشروط السياسية للاتحاد الأوروبي المفروضة على الجزائر لابرام إتفاقية الشراكة بينهما(شروط المساعدة) والمتعلقة بدعم ومساندة حقوق الانسان ، والمجتمع المدني ومكافحة التهميش والسماح بالاندماج في ميكانيزمات أهداف الأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية ، وطرح مشكل المفقودين في الجزائر. والدعوة الموجهة من الجانب الأوروبي لوضع حد لحالة الطوارئ ، إضافة إلى مكافحة الارهاب في إطار إحترام حقوق الانسان.

يفهم من مما سبق أن المشروطية السياسية منصبة أكثر ومركزة على موضوعي حقوق الانسان وموضوع الحكم الراشد بصفتهما أهم ما يشغل بال مؤسسات العولمة.

ولفهم هذا الموضوع سنحاول إستعراض الرؤية الغربية لموضوعي حقوق الانسان(الفرع الأول) والحكم الراشد (الفرع الثاني).

---

[1] راوية توفيق ، **القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا** ، أفريقيا في عالم متغير ، وجهات نظر إستراتيجية ، موقع: www.albayan-magazine.com

[2] في مؤتمر صحفي في طرابلس يوم 2008/07/09 أعلن القذافي أن هذا الاتحاد "سوف يقسم صفوف الدول العربية والأفريقية ."وأضاف أن هذه الاتحاد يستهدف الموارد العربية وأن "أوروبا هي التي بحاجة إلينا والي مواردنا ويجب أن نتفاوض معها من مركز المساواة في القوة ."وقال الزعيم الليبي أيضا أن الاتحاد من أجل المتوسط هو وسيلة لإجبار الدول العربية علي التفاوض مع إسرائيل.

أنظر :خوليو غودوي ، **الاتحاد من أجل المتوسط : ولادة عسيرة أم عملية إجهاض؟** وكالة الأنباء العالمية آنتير بريس سيرفيس. ipsinternational.org

**الفرع الأول: حقوق الإنسان.**

أثناء الجولات التي خاضتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي منذ مارس 1997 من المفاوضات بخصوص الشراكة ظهر تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية.

ففي حين يشدد الجانب الأوروبي على احترام مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ارتكز المحور السياسي والأمني حسب التصور الجزائري على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب،

رغم أن محتوى الاتفاقية الموقعة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية كان ذو طابع اقتصادي أثر منه سياسي إلا أن لائحة البرلمان الأوروبي الصادرة تحت رقم P5_TA(2002)0462 الصادرة بتاريخ 2002/10/10 أبدت صراحة مدى تعلق الاتفاقية بالشروط والالتزامات التي تربط بين احترام حقوق الإنسان والدخول في شراكة مع الدول الأخرى .

تم التذكير في نفس الاتفاقية بأن الشعب الجزائري قد تعرض في السنوات العديدة الأخيرة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان،[1] وذكر بمحتوى المادة الثانية من الاتفاقية الموقعة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 2002 التي تقر باعتبار الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كمصدر إلهام لسياسات الطرفين الداخلية والدولية التي يشكل احترامها عنصرا أساسيا لهذا الإنفاق.[2]

أضافت التوصية بأن ميكانيزمات تطوير وتطبيق المادة الثانية المذكورة غير كافية وحدها لفرض وإلزام احترام حقوق الإنسان حيث لا يمكن لا للبرلمان الأوروبي ولا للبرلمان الجزائري المشاركة في تطوير هذا المبدأ.[3]

أشارت التوصية إلى أن حالة الطوارئ التي تعيشها الجزائر منذ 1992/02/09 والنصوص الأخرى المتعلقة بها لا زالت سارية المفعول بكل قوة ، وذكرت أيضا ما

[1] Chapitre (F) de la résolution du Parlement européen sur la conclusion d'un accord d'association avec l'Algérie , sous N° P5 _ (2002) 0462 du 10/10/2002.

[2] Chapitre (G) de la même résolution. Ibid …..

[3] Chapitre (H)

تعيشه الجزائر من تضييق للحريات العامة والخاصة وسياسة اللاعقاب المنتهجة ، وكيف أن الإرهاب والجريمة المنظمة يهددان تطبيق أهداف الاتفاقية.

عليه فقد أصدر البرلمان توصية دعا فيها إلى ضرورة إلزام الطرف الجزائري بإحترام حقوق الإنسان، مع الركيز على وجوب إيجاد حل لمسألة المفقودين ، ووقف كل أشكال اللاعقاب الممارسة.

أكدت نفس التوصية على دعم ومساندة حقوق الإنسان ، والمجتمع المدني ومكافحة التهميش. ودعت في توصيتها الخامسة من نفس اللائحة إلى السماح بالاندماج في ميكانيزمات أهداف الأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية .

في الأخير نجد التوصية السادسة من التوصية[1] تدعوا في هذا الإطار الأخذ على عاتق المبادرين بالشراكة أن يهتموا بتطوير ثقافة حقوق الإنسان في الأطر التنموية أي لا يمكن فصل الحقوق العامة والأساسية عن الميادين التنموية، وأن لا يقتصر هذا الشق على البيانات وإنما العمل على تجسيد ثقافة حقوق الإنسان في أرض الواقع من خلال أنشطة مع جمعيات ومنظمات محلية المتخصصة في الموضوع.

لذا نجد أن البرنامج المسطر لهذا الصدد قد إعتمد 5 آلاف إيكوسا لستة منظمات دولية غير حكومية .[2]

يظهر تشبث الطرف الأوروبي بموقفه من ضرورة الضغط على الجزائر في موضوع حقوق الإنسان ، في مضمون إتفاقية الشراكة المبرمة بين الدولة الجزائرية والإتحاد الأوروبي ، حيث أشارت المادة الثانية صراحة إلى أنه : يعد إحترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان ، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، مصدر إلهام لسياسات الطرفين الداخلية والدولية كما يشكل عنصرا أساسيا لهذا الإتفاق.

[1] التوصية السادسة من اللائحة سالفة الذكر باللغة الفرنسية.

[2] Otmane BEKENNICHE , **La coopération entre l'union Européenne et l'Algérie, l'accord d'association,** 1er Edition , O.P.U , Alger , 2006 p 84/85

يفهم من مضمون هذه المادة أن إتفاق الشراكة بين الطرف الجزائري والدول الأوروبية الموقعة على المعاهدة ، مبني على إحترام الجزائر لحقوق الإنسان.

نشير أيضا إلى أن الاتحاد الأوروبي يعترف بدور المنظمات الغير الحكومية في ترقية وترسيخ حقوق الإنسان ، في حين أن الجزائر لا تعترف بها ، وأكثر من هذا تعتبر العديد من المنظمات العالمية الغير حكومية بالغير مرغوب فيها ، في هذا الصدد يواجه الإتحاد الأوروبي إنتقادات عديدة وضغوطات شديدة .[1]

حتى الاتفاقية الايطالية الجزائرية التي تعرضنا إليها في الفصل الأول احتوت على مبدأ في المبادئ الثمانية متعلق بحقوق الإنسان فإلى جانب (احترام الشرعية الدولية والمســـــاواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية إضافة إلى مبدأ عدم إتباع أسلوب التهديد وعدم اللجوء إلى القوة والتسوية السلمية للخلافات مع مبدأ التعاون من أجل التنمية). أشارت صراحة وذكرت مبدأ احترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية. وهذا كله بسبب أن الجزائر تواجه ضغوطًا أوروبية تتعلق بملف حقوق الإنسان.[2]

---

[1] دعت منظمات حقوق الإنسان، وطنية ودولية، مجلس الشراكة الجزائري الأوروبي المجتمع يوم 15-06-2006، بلوكسمبورغ، لتشريح ملف حقوق الإنسان في الجزائر، وطالبت بتوصيات يتصدرها رفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ 18 سنة في الجزائر وتعديل قانون الأسرة ، وإضفاء تعديلات على الدستور بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان،علاوة على المصادقة والتطبيق الفعلي للاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري. وإلغاء المادة 45 من الأمر رقم 01ـــ06 المتعلق بتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي يحظر على عائلات المفقودين متابعة أعوان الأمن التي تعتقد أنهم متورطون في اختفاء ذويها.

[2] كما دعت الشبكة الأوروـــ متوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المجتمع يوم 2009/06/16 إلى فتح النقاش حول ملف حقوق الإنسان في الجزائر وجاءت الدعوة في وثيقة سمتها « رســـالة مفتوحة لمجلس الاتحاد الأوروبي» سجلت فيها أن «خارطة الطريق التي وقعتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة لم تعرف طريقها إلى التنفيذ .. ولم يعلن عنها للرأي العام» كما شددت المنظمتان الدوليتان على أن «خارطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان في الجزائر لم يعرف مصيرها كما يجهل مدى تجاوب السلطات مع مطلب إدماج الجمعيات في إعدادها، ومما يزيد الأمر تعقيدًا أن المنظمتين اعتبرتا ميثاق المصالحة الوطنية مجرد قانون مصغر للعفو الشامل لفائدة الجماعات المسلحة وأنه يكرس سياسة اللاعقاب ولا يستجيب لتطلعات ضحايا المأساة الوطنية وهو ما قد يعد في نظر السلطات الجزائرية تدخلاً في الشأن الداخلي غير=

رغم أن الإتفاقيات التي توقعها الدول الأوروبية(مجتمعة كانت أو منفردة) مع الدول الأوروبية ، تولي إهتمام كبيرا بموضوع حقوق الإنسان ، إلا أن إتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والدولة الفرنسية سنة 2007 ، لم تشر إلى هذا الموضوع إطلاقا ، والسبب في ذلك أن رفض الدولة الجزائرية للضغوطات الفرنسية الممارسة في مجال حقوق الإنسان ، ومن جهتها فرنسا لم تقبل بضياع علاقاتها المتميزة مع مستعمرتها القديمة وما لها من مصالح عديدة.

تكمن الإشكالية الحقيقية التى تواجه مشروع الشراكة بين الجانب الجزائري والأوروبي فى مجالات حقوق الإنسان فى عنصرين أساسيين، الأول: استمرار الخلط لدى الشركاء فى الشمال والجنوب بين حقوق الإنسان وقواعد حمايتها من ناحية، وبين الرؤى والمواقف إزاء المشكلات السياسية من ناحية أخري.

يؤدى ذلك إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها بمعايير مزدوجة كعناصر ضغط وأوراق تفاوضية لتحقيق أغراض سياسية وإستراتيجية، والعنصر الثاني: تمسك الجزائر بفكرة أن المفهوم الأساسي لمبدأ السيادة الوطنية هو سيادة النظم الحاكمة فقط، واعتبار كل رأى وكل تدخل يمس تلك السيادة "شرا" بالضرورة أو عملا عدائيا ضد الدولة ينبغي التصدي له وعدم السماح به.[1]

**الفرع الثاني: الحكم الراشد. (La bonne gouvernance)**

تأثرت المؤسسات الدولية والتكتلات الجهوية بالنظريات الليبرالية الجديدة التي سادت في الدول الغربية منذ نهاية السبعينيات ، ولأن مفهوم الحكم الراشد نبع من المؤسسات الدولية المانحة وعلى رأسها البنك الدولي وإقترن بالحديث عن دور جديد للدولة فقد إعتبره الكثير من المحللين معبرا عن رؤية الليبرالية الجديدة لدور الدولة في العملية التنموية بحيث أصبح الحد من تدخل الدولة من أهم الدلالات التي تقترن بمفهوم الحكم

=مبرر ولا مقبولا طالما أنه حاز تزكية الشعب في استفتاء شعبي عام. **المرجع :** صبحة بغورة ، **بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : شراكة غير متكافئة** مجلة المعرفة ، العدد 176

[1] هانى خلاف ، **نحو تطوير حقيقى للشراكة الأورو – متوسطية** ، قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة ، hawariboumadian1520.maktoobblog.com

الراشد ، ووصل البعض إلى إعتبار أن قواعد الحكم الجيد (الراشد) إطارا قانونيا مناسبا للتنمية.[1]

بحلول الألفية الجديدة أصبح مفهوم الحكم الراشد ، يمثل ركنا أساسيا في إستراتيجيات الهيئات المانحة ، فلا تكاد تخلوا وثيقة من وثائق الهيآت المانحة من ذكره ، والتكتلات الغربية التي تبرم شراكات مع أطراف أخرى ، فمفهوم الحكم الراشد أصبح يمثل ليس فقط هدفا يراد تحقيقه من أجل التنمية ، ولكنه صار شرطا لتخصيص المعونة ، وبالتالي معيارا أساسيا لتقييم فاعليتها. [2]

فالظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الإقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الإقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة، حسب تحديد " داني رودريك و سوبر أمانيات"[3].

حسب الأخيرين هناك ثلاثة أنواع من المؤسسات، تأتي بشكل تدريجي، وتكمل كل واحدة منها الأخرى وهي:

1- **المؤسسات المنظمة للسوق:** أي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، و وفورات الحجم، نقص المعلومات، ...إلخ، وتشمل عادة( قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية...)

[1] راوية توفيق ، **الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا ، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد** ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005. ص 71.

[2] ليلى البرادعي ، **الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعون التنموي** ، كراسات التنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، مارس 2003 ص 3

[3] داني رودريك وسوبر أمانيات, **أسبقية المؤسسات: ماذا تعني وماذا لا تعني**, مجلة التمويل والتنمية, المجلد40، العدد02، جوان 2003, ص(32).

2- **المؤسسات المحققة للإستقرار:** وهي تلك التي توفر البيئة الإقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات إقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الإقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الإقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.

3- **المؤسسات المانحة للشرعية:** وهي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية للسوق، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائدتهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة.

بالتالي يمكننا القول أنه من الأسباب الرئيسية لأوجه الإختلاف في مستويات الرفاهية والنمو الإقتصادي بين الدول راجع أساسا إلى الحكم الراشد المشجع على الإستثمار المادي والبشري والتحول التكنولوجي، والتمتع بالإستقرار السياسي والعدالة الإجتماعية.[1]

مفهوم " الحكم الجيد " في حد ذاته لا يزال مفهوماً غامضاً ومسألة محل نقاش و من خلال البحوث المقدمة في هذا المجال قد تبين لنا أن هناك اختلاف و تباين واضح فيما يخص أصل المصطلح إلا أنه يوجد تقارب كبير فيما يخصّ مفهومه.[2]

- ترى الاقتصادية العالمية كوليبالي سياكا Coulibaly Siaka أن كلمة الحكم الجيّد أصلها إنجليزي قديم أعيد استعماله من قبل البنك العالمي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات الاقتصادية و السياسية و يمكن تعريفه بأنه "طريقة تسيير سياسة أعمال و شؤون الدولة" .3

[2] أحمد الوليد ، **إشكالية الحكم الجيّد و النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا** ، ww.manqol.com

[3] Siaka COULIBALY, **Participation citoyenne, bonne gouvernance et développement durable: les conditions de la durabilité sociale des actions de développement** www.francophonie-durable.org

- حسب الأستاذ محمد الشريف بلميهوب يقصد بالحكم الجيّد: أسلوب و طريقة الحكم و القيادة، تسيير و إدارة أعمال منظمة، هذه الأخيرة يمكن أن تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مؤسسات عمومية أو خاصة،. فالحكم الراشد يرتكز إذن على أشكال التناسق، التشاور، المشاركة، و الشفافية في اتخاذ القرار...[1]

- أما بالنسبة لخبراء صندوق النقد الدولي فهم يعرفون الحكم الراشد (الحاكميّة): كنمط خاص للتسيير، ومباشرة السلطة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من أجل الإدارة الجيدة لأعمال المؤسسات، المنظمات، الحكومات، الأفراد... كذلك البنك العالمي يرى في الحكم الجيّد أنه قضية تسيير، مسألة إصلاح مؤسساتي، اختيار سياسي، تحسين التناسق و توفير الخدمات العمومية بطريقة فعالة.

لقد حدد مفهوم الحكم الراشد في ظل العولمة في إطار غربي ليبرالي حيث يعتمد أساسا على:

أ. ضرورة المشاركة والتشارك في تحميل المسؤولية: بتوفير

- حق التمثيل الحر في المجالس التشريعية.
- توفير المشاركة السياسية من خلال تعددية الأحزاب.
- تعزيز الحكم المحلي.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني.
- تعزيز الإعلام الحر والمسؤول.

ب. إنشاء إدارة عامة حكومية حديثة تستجيب لاحتياجات المواطنين: بواسطة

- الإصلاح المؤسسي.
- تحسين المهارات القيادية والقدرات الاستراتيجية.
- إصلاح الخدمة المدنية.
- إستخدامات التكنولوجيات الحديثة.

[1] Mohamed Chérif BELMIHOB, **Gouvernance et rôle économique et social de l'état : entre exigences et résistance**, revue de ENA, Nº 01, Alger , 2001.

- تعزيز اللامركزية ونقل السلطات.

ج. توفير الشفافية والمساءلة ودولة القانون: وذلك عن طريق

- الشفافية في التشريعات والاجراءات الادارية.
- تعزيز المساءلة حول الأداء والإنجازات في المجتمع.
- التمكين من دولة القانون.[1]

يفهم من خلال هذا أن الحكم الجيّد هو ذلك الحكم الذي يعزز و يصون رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم في تطوير مفهوم الحقوق الجوهرية التي ينبغي أن يتمتع بها البشر و تشمل في مفهومها الواسع الحريات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الفرص و لاسيما لأفراد المجتمع الأكثر تهميشا. أيضا هو ذلك الحكم الذي يحمل في طياته الكثير من المبادئ و القيم السامية مثل المشاركة، الشفافية، المسائلة، الديموقراطية و يكون هذا الحكم فعالا و منصفا و يعزز صيانة القانون، و قد توسع هذا المفهوم ليشمل الإدارة، المؤسسات و المجتمع المدني.

الحكم الجيّد يتحقق بالمشاركة والشفافية(تساعد على جود قنوات وآليات لضمان وصول الأفراد إلى صانع القرار) والمساءلة(تعني ممارسة النفوذ والتأثير على المحكومية) وكذلك من خلال القانون،[2] أما من حيث المجالات التي يغطيها فهو يغطي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولكل من هؤلاء الفاعلين الثلاثة وظائفه:

- الدولة: توفر الإطار السياسي والقانوني الملائم.
- القطاع الخاص فهو ينتج الأرباح ويخلق الوظائف.
- في حين يعمل المجتمع المدني على تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي.

مفهوم الحكم الجيّد لا يعمل في فراغ، ولكنه مفهوم مصاحب لمفهوم العولمة، وسوف يتم التركيز على البعد الاقتصادي في ظل ما يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد، والذي

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد ، **الحكمانية : Gouvernance** ، مجلة بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الجامعة العربية ، القاهرة ، مصر.

[2] أوسرير منور، زرقوق رتيبة، **الحكم الرشيد: بين حقوق الإنسان والمشروطية**، محاضرة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي بجامعة معسكر أيام: 26/25 ماي 2005.

يدفع من خلال التطور التكنولوجي السريع إلى الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ومن تم الاندماج في الاقتصاد العالمي.

عليه فإن نجاح إتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لإستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الإقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الإقتصادية (النقدية، المالية)، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية (كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء...)، تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى "بمبدأ المسؤولية والمسآلة Responsabilité et responsabilisation"[1]

إحتواء الاتفاقية الجزائرية الأوروبية على مواد متعلقة بإصلاح النظام السياسي لا سيما المواد 5/4/3 من الاتفاقية والمتمثلة في إقامة حوار سياسي بين الطرفين ماهي إلا توجيهات جديدة يسطرها الجانب القوي ، أو بصفة أخرى إملاءات يسميها بعمليات التصحيح تشمل كامل الميادين الداخلية السياسية.

شمل إتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري مجال التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية حيث تطرقت بنود المجال الثامن كما ذكرنا سالفا إلى تقوية مؤسسة الدولة والقانون ، والتعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات) ، والتعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة ، التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة ، التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة. والحكم الراشد.[2]

---

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.ص(07).

[2] أعلن الوزير الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطفى بن بادة انه سيتم الإعلان خلال شهر فيفري 2010 عن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية. وقال الوزير خلال الحصة الإذاعية في الواجهة الأولى بان الجزائر سيكون لها ميثاق للحكم الراشد للمؤسسة" الذي هو عبارة عن "مجموعة من الالتزامات بشروط وبإجراءات معينة وبانضباط معين يلتزم بها طوعا صاحب المؤسسة." **ميثاق للحكم الراشد للمؤسسة في فيفري القادم** ، المصدر: الإذاعة الجزائرية01- 08-2009 على موقع:www.radioalgerie.dz

تذهب فرنسا في نفس الاتجاه ، حيث أنها أدرجت شرط الحكم الجيد أو الحكم الراشد في اتفاقيتها المبرمة مع الجزائر حيث ربطت الحكم الجيد بالإصلاح الإداري1بل وتذهب بعيدا عندما تحبذ جيلا للحكم بدلا من آخر في الجزائر.[2]

أكملت فرنسا بتوقيعها على اتفاقية الشراكة بتاريخ 04-12-2007 ما لم تستطع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي الوصول إليه ، وقد يتخيل المتصفح لعنوان اتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا أنها اتفاقية تجارية أو اقتصادية إلا أن محتواها كما تفضلنا به سابقا يتمحور حول أطر ومبادئ متعلقة بالإدارة ، التربية و تعليم اللغة الفرنسية[3] ، والتعليم ، الثقافة و التراث ، والعدالة ، تكوين الإطارات ، فيما لم يخصص

---

[1] المادة 01 من الإتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا.

[2] صرح وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير للصحيفة الفرنسية لوجورنال دو ديمونش بأن العلاقات الفرنسية الجزائرية لا يمكنها أن تتحسن إلا برحيل النخبة الجزائرية المرتبطة بالاستقلال التي حاربت فرنسا في الجزائر، لأن التوتر بين باريس والجزائر ستبقى تحكمه العاطفة والعنف والانفعالية مما يستحيل أن تقام علاقات طبيعية بين البلدين. المرجع: محمد صايج ، **التوتر الجزائري الفرنسي .. هـذه هـي أسـبـابـه** ، جريدة البلاد الجزائرية ،ركن أعمدة البلاد ، الجمعة 26 فبراير2010 www.elbiladonline.net

[3] نشير في هذا الصدد إلى أن الجزائر مقارنة مع الدول الإفرقية الأخرى تمكنت من التخلص من الهيمنة اللغوية الفرنسية ولو بصفة رسمية ، حيث لا ينص الدستور الجزائري على دستورية اللغة الفرنسية مثلما هو الحال عليه في الدول الافريقية التي تهيمن فيها فرنسا على مجريات أحداثها بصفة مباشرة.

فقد جعل الإرث الاستعماري من دول إفريقية رغم استقلالها، عبارة عن ملاحق لها، بل ينظر إليها وكأنها عبارة عن مقاطعات فرنسية، لكن قبل هذا يجب أن ننوه بأن هناك ثلاثة أصناف من الدول التي تظهر عليها الهيمنة الفرنسية.

الصنف الأول: الدول التي ينص دستورها صراحة بأن اللغة الفرنسية لغة رسمية وهي: البنين (الفقرة 05 من المادة 01 من دستور دولة بنين تنص على أن الفرنسية لغة بنين الرسمية ، unpan1.un.org )، بوركينا فاسو ، بورندي ، الكامرون(المادة 03 من الدستور الكاموني تنص : جمهورية الكامرون تصادق على أن اللغتين الانكليزية والفرنسية لغتين رسميتين بالتساوي.www.cameroun-online.com ) ، كوت ديفوار ، جيبوتي(الفقرة 05 من المادة 01 من دستور جيبوتي تنص أن اللغة الرسمية هي العربية والفرنسية.www.adi.dj/constitut )، الغابون ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، مدغشقر ، مالي ،( المادة 25 من الدستور المالي،... le français est la langue...,, d'expression officielle /.unpan1.un.org) النيجر ، الكونغو (المادة 06 من الدستور الكونغولي تنص في محتواها أن الفرنسية لغة رسمية. www.droitsdelhomme.)، الزايير ، الطوغو ، إفريقيا الوسطى ، رواندا ، السيشل ، السنغال ، التشاد(المادة 09 من الدستور التشادي تنص على أن اللغة الرسمية في التشاد هي العربية والفرنسية، أنظر الدستور التشادي في موقع genre.francophonie.org).=

للجانب الاقتصادي سوى فقرة صغيرة تدعو إلى تشجيع وتطوير التعاون الثنائي والمؤسساتي في المجال الاقتصادي.

**المطلب الثاني: المشروطية الاقتصادية.**

إن انسحاب فرنسا من المغرب وتونس عام 1956 ثم من الجزائر عام 1962، كان يعني نهاية الاستعمار السياسي لكنه لم يكن يعني نهاية الهيمنة الاقتصادية، خصوصاً وأن المصالح الاقتصادية الفرنسية كانت لا تزال متغلغلة بشكل كبير، فقد كانت المؤسسات الفرنسية تحتكر مختلف القطاعات الحيوية مثل البنوك والنقل والمناجم والتجارة الخارجية والنشاط الزراعي والعقاري، غير أنه بدأت تظهر في البلدان الثلاث ملامح هوية اقتصادية وإن كانت لم تستطع التخلص من النموذج الأوربي، حيث اختار كل من المغرب وتونس النهج الليبرالي بينما اختارت الجزائر النهج الاشتراكي.

سعت فرنسا في ظل كل هذا لتضع أي تعاون مستقبلي مع أي بلد من بلدان المغرب العربي في إطار أوسع يشمل السوق الأوربية المشتركة ككل، وقد لقيت استجابة لذلك منذ مطلع الستينات خصوصاً من طرف المغرب وتونس.

وسوف يتكلل كل هذا بتوقيع أول اتفاقيتي "تشارك" "Association" مع المغرب وتونس عام 1969، نصتا على فتح أسواق البلدين للمنتوج الأوربي وتصدير المنتوجات الفلاحية والصناعية من البلدين إلى السوق.

كانت للاتفاقيتين صلاحية محدودة من الناحية الزمنية حيث انتهى العمل بهما عام 1974، آنذاك بدأت السوق الأوربية المشتركة المفاوضات مع البلدين من جديد وكذا مع

---

=الصنف الثاني: دول تستعمل فيها الفرنسية بصفة رسمية وهي: (الجزائر، المغرب ، موريتانيا ، تونس) (في هذا الصنف من الدول تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية المعترف بها دستوريا ، وباللغة الفرنسية لكن بدون اعتراف بأنها لغة رسمية.)وجزر موريس(Afrique francophone .fr.wikipedia.org)

الصنف الثالث: دول أخرى منخرطة في رابطة الدول الفرونكوفونية وهي: (رأس الأخضر Cap-Vert، غينيا بيساو ، ساو تومي إيبرانسيب Sao Tomé et Principe ، موزمبيق ) هي في الأصل دول مستعمرة من طرف البرتغال ، لغتها المستعملة هي البرتغالية ويطلق عليها إسم: lusophone ، غانا ، مصر(بالنسبة لغانا ومصر فهما دولتان مستعمرتان من طرف بريطانيا وهما دولتان أنكلوفونية اللغة وفرنكوفونية الانخراط.)

الجزائر انتهت بتوقيع اتفاقيات تعاون "Coopération"بشكل منفصل مع كل من البلدان الثلاث عام 1976، وقد ركزت هذه الاتفاقيات على التعاون الإقليمي في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رغم أن هذه الاتفاقيات لم تكن محدودة من الناحية الزمنية فإنها أصبحت منذ منتصف الثمانينات لا ترقى لما تتطلع إليه بلدان المغرب العربي، خصوصاً المغرب وتونس واللذين تعرضت صادراتهما الفلاحية لأضرار متفاوتة بسبب منافسة المنتوجات -أساساً الفلاحية- الإسبانية والبرتغالية عقب دخول البلدان إلى السوق عام 1986.

رغم أن المفاوضات بقيت مستمرة، ورغم توقيع بعض الاتفاقيات في مجالات محددة، فقد استمرت علاقات التعاون بين المنطقتين خاضعة لاتفاقيات 1976، إلى غاية منتصف التسعينات حيث تم توقيع اتفاقيات جديدة.

اقتنع الطرفان أن التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة والعالم ككل منذ نهاية الثمانينات تحتم إعادة النظر في التعاون القائم بينهما، وكان توقيع اتفاق برشلونة بين الاتحاد وبلدان المتوسط الجنوبي عام 1995، بمثابة المدخل لتوقيع اتفاقيات شراكة "Partenariat" منفصلة مع عدد من بلدان المتوسط الجنوبي كان أولها مع تونس عام 1995 ومع المغرب عام 1996 ثم الجزائر سنة 2002.[1]

يريد الاتحاد الأوروبي شراكة بلا ثمن و لا تنتظر منها الجزائر شيئا، تلبية لطموحات انفتاح عالمي، يجعلها الحاضرة أبدا في خارطة الاقتصاد الكوني التي تحتل أوروبا جزءا كبيرا منه. ولم يغير اتفاق الشراكة الأوروبية ــ الجزائرية الموقع، شيئا من الواقع.[2]

---

[1] عبدالواحد أكمير: **خصوصيات السياسة الأوربية في منطقتي المغرب العربي ومركوزور**، www.minculture.gov.ma

[2] كان على الجزائر أن تغتنم من لاختلال الموجود بينها وبين الطرف الأوروبي و تضاعف من جهدها للاستفادة من مزايا الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واستغلال الإعفاءات الجبائية والجمركية لرفع حصة التصدير خارج المحروقات التي لم تتجاوز 1,2 مليار دولار العام الماضي، وهذا ما يفرض تدابير استعجالية لتأهيل المنتوج الوطني وتسليحه بالمواصفات والنوعية والتأشيرة للعبور الحتمي إلى الفضاء الأوروبي في زمن سقوط الحواجز والحدود، عدا حدود العلامات الكبرى المسجلة.

**الفرع الأول: تحرير التجارة والصناعة.**

بالنسبة للجزائر فتحرير التجارة والصناعة لم يرتبط مباشرة بالاتفاقيات التي عقدتها الجزائر مع الأطراف الأوروبية ، ولكنها جاءت استجابة للتغيرات الجيوسياسية التي عرفها العالم وأثرت بشكل مباشر على الجزائر ومن ثم على المنظومة التشريعية الجزائرية .[1]

نص دستور الجزائر ليوم 23 فيفري 1989 صراحة على حرية التجارة والصناعة بعبارة " حرية الصناعة والتجارة في الجزائر مضمونة" .

[1] إلى غاية جانفي 1989 كان دستور 1976 ينص على إحتكار الدولة للتجارة الداخلية (المؤسسات ، البنوك ، مؤسسات التأمين ، المنشآت المؤممة ، مؤسسات النقل البري و الجوي والبحري و السكة الحديدية ، والموانئ ووسائل المواصلات والبريد والبرق والهاتف والتلفزة والاذاعة والمصانع ... الفقرة 2 من المادة 14 ، الفصل الثاني : الاشتراكية الباب الأول : المادئ الأساسية التي تحكم الشعب الجزائري ، دستور 1976) و يشمل إحتكار لدولة أيضا التجارة الخارجية وتجارة الجملة وأضيفت لها عبارة (بصفة لا رجعة فيها).
ثم جاء دستور 1989 ثم دستور 1996 بالمادة 37 التي تنص أن حرية التجارة والصناعة مضمون وتمارس في إطار القانون ، وهذه إشارة إلى حرية الاستثمار والانفتاح الاقتصادي ، وسلمت بأن التجارة الخارجية يكون تنظيمها من اختصاص الدولة (المادة 19 من دستور 1989 و دستور 1996) رغم أن تنظيم التجارة الداخلية أيضا هو من إختصاص الدولة إلا أن المشرع أراد التركيز على حذف عبارة إحتكار وتعويضها بعبارة تنظيم.=
=المصدر: أمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(ج ر ج ج د ش 94). المعدل بالقانون رقم 79-06 المؤرخ في 07 جويلية 1979 المتضمن التعديل الدستوري. والقانون رقم: 08-01 المؤرخ في 12 جانفي 1980 المتضمن التعديل الدستوري. والمرسوم رقم: 88-223 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 المتعلق بنشر التعديل الدستوري الموافق عليه في إستفتاء 03 نوفمبر 1988 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مرسوم رئاسي رقم 89 – 18 مؤرخ في 28 فيفري 1989 ، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في إستفتاء 23 فبراير سنة 1989 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر ج ج د ش رقم: 09.

مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور ، المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996 ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ج ر ج ج د ش رقم 76. المعدل بالقانون 03/02المؤرخ في 10 أفريل 2002 الضمن تعديل الدستور والمعدل بالقانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتعلق بالتعديل الدستوري.

في نفس السياق راح دستور 28 نوفمبر 1996، لكن الممارسات بقيت لفترة من الزمن لا هي بالممارسات الاشتراكية ولا هي بممارسات الانفتاح على اقتصاد السوق ، لذلك سعى الأوروبيون إلى تجسيد هذه الحرية وتنفيذ التحرير الفعلي في مجال التجارة والصناعة ، وتشجيع الجزائر على المضي قدما في تطبيق ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية[1]، وأكدت على مبدأ التبادل الحر في ديباجة الاتفاقية أين أسست الاتفاقية المبرمة على أنه راسخ من: إعتبار للخيار الذي تبنته كل من المجموعة الأوروبية والجزائر لصالح التبادل الحر.[2]

يتضح من أهداف الاتفاقية أنها تسعى إلى تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤساء الأموال ،[3]وتضمن الباب الثاني من اتفاقية الشراكة موضوع التنقل الحر للسلع حيث يأمل الطرفين في إنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة.

بدون أي إجتهاد فقهي فطريقة تحرير التجارة المفروضة على الجزائر ما هي إلا تجسيد لمبادئ أجهزة العولمة الليبرالية التي لم تعد المنظومة التشريعية الجزائرية تجد حرجا في تطبيق لوائحها ، فالقانون 05-05 المتعلق بالشراكة الجزائرية الأوروبية الذي وافق عليه البرلمان وصادق عليه رئيس الجمهورية بمرسوم رئاسي يقر بأن تنفيذ التحرير التجاري ونشاط المناطق الحرة يسري وفقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالإتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

جاء تحرير التجارة الخارجية في هذه المرحلة في سياق تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى تبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، الأمر الذي يقتضي إصلاحات

[1] جاء في الفقرة الثامنة من ديباجة اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية (2002)... أخذا بعين الاعتبار لإرادة المجموعة الأوروبية في مساندة الجزائر بشكل ملموس في مجهوداتها من أجل الاصلاح والتعديل على الصعيد الاقتصادي.

[2] نفس الفقرة السالفة الذكر.

[3] الفقرة الثانية من إتفاقية الشراكة أنظر المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 2005/04/27.

اقتصادية عميقة تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات التي تقترحها والخاصة "بالتثبيت الاقتصادي" أو "التكييف الهيكلي"، أو الإثنين معا، حيث تلعب فيها التجارة الخارجية دورا هاما، وقد تم ذلك على مرحلتين :

**الأولى :**مرحلة التحرير التدريجي 1990 ــ 1993 حيث أدخل فيها نظام الامتياز مما ساعد على تفكيك احتكار الاستيراد وتحسين العرض من السلع وزيادة المنافسة .

**الثانية:** مرحلة الانتقال للتحرير الكامل للتجارة الخارجية ابتداءا من 1994 وقد تم ذلك في خضم إصلاحات اقتصادية واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، وما ترتب عنها من نتائج.[1]

إلا أن الواقع الجزائري والأزمة العالمية الأخيرة جعلت من التحرير المطلق للصناعة والتجارة شيئا غير مرغوب فيه ، فبالرغم من أن الجزائر خطت في المرحلة الأولى (1989-1999) نحو التوجه إلى تحرير كل شيئ ، إلا أنها عدلت عن ذلك في المدة الأخيرة.

أبدت الدولة الجزائرية منذ البداية رفضها لفكرة التحرير المباشر للأسواق ، حيث أنها إنضمت إلى الشراكة في 1995 و بدأت المفاوضات في 1997 و أعلنت في بروكسل مطالبها المغايرة للاتفاق ، و أهمها رفض الجزائر الانفتاح الكلي للأسواق الذي طالبت به دول الإتحاد الأوروبي ، و إقترحت أن يكون الإنفتاح تدريجي للأسواق ، ليتم تطوير الإقتصاد الجزائري .

و عكس الدول الأخرى فقد نجحت الجزائر في فرض فكرة التحرير التدريجي وذلك عند توقيعها على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بفالانسيا الإسبانية . و قد تمحورت حول إقامة منطقة تبادل حر ، و التفكيك الجمركي بين الطرفين تدريجيا على مدى

[1] عبد الرشيد بن ديب ، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية . حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002 – 2003

10سنوات ، إبتداءا من 2006 ، ثم إلغاء جميع الرسوم الجمركية على المواد المصنعة الأوروبية بعد دخول الجزائر منطقة التبادل الحر مطلع 2017 ، هذا يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني تدريجيا، و فتح أسواق جديدة.

الدولة الجزائرية لازالت تدعم المواد الأولية والغذائية مثل الخبز[1]، والقمح والحليب والغاز والوقود وهي التي تضبط أسعارها ، كما تدعم عدة قطاعات مثل قطاع الفلاحة ، وتحتكر الإشهار والإعلام الثقيل والمسموع ، وحتى تجارة التبغ ،وهذا ما سبب لها حرجا في تعاملها مع الجانب الأوروبي[2]

خلافا لمواظبة الدولة الجزائرية على التأكيد منذ العام 2003 بأنّ الجزائر ستتقيد بمتطلبات التجارة العالمية على خلفية تحريرها للتجارة والصناعة و الخسائر التي تكبدها اقتصادها جرّاء اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005، تعطي الجزائر انطباعا قويا على لسان مسؤوليها، [3]أنّها تراجعت عن رهان الانضمام بشكل متسرع إلى منظمة التجارة العالمية ، بداعي حماية مصالحها.

كما أطلقت محاذير عديدة تنطوي عليها المسألة على غرار تسعيرة الغاز بالسوق المحلية و الخارجية، ناهيك عن السماح بدخول المركبات القديمة للسوق المحلية وإلغاء الرسم الداخلي للاستهلاك على بعض المواد الكمالية وغيرها، و كذا تمكين الأجانب من ممارسة النشاط التجاري بسجلات أجنبية.

---

[1] السعر الحقيقي للخبزة الواحدة هو ما بين 40 و70 دج (0.55 -0.96 دولار) حسب نوع الخبز. ولكن لا زال الجزائري يدفع 8.5 دج أي0.103 دولارالمرجع: ar.wikipedia.org

[2] فعلى سبيل المثال منذ 2007 حتى اليوم، لم تنجح الجزائر في إقناع السلطات الاقتصادية الأوروبية بإلغاء رسم بنسبة 13 بالمئة (وهي ضريبة ضد إغراق الأسواق) يُفرض على صادرات شركة «فرتيال» من الأسمدة بحجة أن إنتاجها يستعمل غازاً مدعم السعر من طرف الدولة، ما يحظره التشريع الاقتصادي الأوروبي. وللتذكير، فإن كلاً من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية يطالبان الحكومة الجزائرية بتحرير أسعار الطاقة الداخلية، وهو ما لا تزال ترفضه لحسن الحظ.

المرجع:ياسين تملالي ، **الجزائر تعترف: الشراكة مع أوروبا سيّئة** ، جريدة البديل اليسارية السورية على موقع: www.albadil.net

[3] "كامل الشيرازي **ترفض الإذعان لضغوط الكبار الجزائر تتراجع عن "انضمام متسرع" إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، **جريدة إيلاف ليوم** 25-05-2010 . www.elaph.com

**الفرع الثاني: رفع الحواجز الجمركية.**

يلاحظ أن هدف الشراكة الفعلي هو فتح المجال للشركات الأوروبية العملاقة في دخول السوق الجزائرية ، في حين تبقى الشركات الجزائرية الضعيفة لا يمكنها تخطي أي عتبة أوروبية.[1]

رغبة في إبداء حسن نية شرع بالجانب الجزائري (المادة 08 من الاتفاقية)على أنه تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل ، والمتفحص لهذه المادة يفهم بأنها في صالح الجزائر ، بينما الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند إستيرادها في الجزائر تلغى تدريجيا[2] حسب رزنامة منشورة في المادة التاسعة من اتفاقية الشراكة المبرمة بين الطرفين.[3]

---

[1] أحسن مثال على هذا نجد شركة سوناطراك رغم أنها تصنف من أكبر الشراكات البترولية العالمية لم تنجح في إفتكاك أي عقد في الفناء الأوروبي .

[2] الفقرة 2 من المادة 09 من المرسوم الرئاسي السالف الذكر (إتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية 2002).

[3] نشير إلى أن التقييم الرسمي لحصيلة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كان سلبيا وذلك ما نلمسه في مداخلة لكريم جودي وزير المالية ، خلال منتدى كرانس مونتانا المنعقد ببروكسل حول موضوع "إفريقيا بعد لقاء مجموعة الـــ20 ببترسبورغ ولندن تحت عنوان المقاييس الاقتصادية الجديدة" حيث أشار إلى أن: التفكيك الجمركي المتضمن في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تسبب في خسارة 2,2 مليار دولار من الخزينة العمومية منذ دخوله حيز التنفيذ، أما تدفق الاستثمارات الأوروبية لم يكن في مستوى طموحات الجزائر حين دخلت اتفاق الشراكة منذ 5 سنوات.

أي أنه بعد خمس سنوات من تطبيق الاتفاق لم ترق الاستثمارات الأوروبية لما كانت تتمناه الجزائر حين وقعت على الاتفاقية خاصة في مجال تنويع اقتصادها واستثماراتها، كما أن الاتفاق لم يجسد فكرة شراكة مربحة للطرفين مثلما كان مرتقبا عند دخوله حيز التنفيذ في سبتمبر .2005

فالجزائر جنت من الاتفاق خسارة 2,2 مليار دولار من الخزينة بسبب التفكيك الجمركي في وقت هي في حاجة لمداخيل أكثـــر لتحقيق المشاريع التنوية والبرامج التي أطلقتها والممولة من خزينة الدولة، ويحتمل جدا أنه في 2017 وبنهاية عملية التفكيك الجمركي ودخول منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حيز التنفيذ سترتفع خسائر الخزينة إلى حوالي 5,3 ملايير دولار. فالجزائر بالإضافة إلى خسارتها التجارية في اتفاق الشراكة خسرت إقامة إقامة حركية استثمار ونمو وتأهيل وتعزيز التنافسية. بينما بيان الصادرات منذ بداية اتفاق الشراكة ودخوله حيز التنفيذ سجل ارتفاعا في استيراد البضائع، حتى إنها تضاعفت في وقت عرفت الصادرات الجزائرية تذبذبا في أهم منتوج، وهي المنتوجات الطاقوية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة جدا. المرجع: سفيان بوعياد ، **الشراكة مع الاتحاد=**

إعتمد الطرف الأوروبي على قوته لتمهيد الطريق لعقد إتفاقية تكون في صالحه منذ الوهلة الأولى.

نصت الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية المتعلقة بالشراكة ، على إلغاء الحقوق الجمركية عند الاستيراد (الحقوق الجمركية ذات الطابع الجبائي) وهو ما يعتبر ثغرة كبيرة تسبب في خسارة خزينة الدولة لملايير الدولارات سنويا ،

وتظهر مهارة الطرف الأوروبي عندما إستحدثت مادة أخرى تتيح للجزائر إمكانية إتخاذ تدابير إستثنائية في شكل زيادة الحقوق الجمركية ، إلا أن الطرف الأوروبي جعل من هذه المادة ظرفية ومؤقتة لفترة زمنية محدودة.

والأكثر من هذا تم حصر هذا الاستثناء في بعض القطاعات فقط ، إضافة إلى فرض سقف 25 بالمئة كحد أقصى للزيادة في الرسم المذكور.

يجب أن تخطر الجزائر لجنة الشراكة بناء على طلب المجموعة بأي تدبير استثنائي تعتزم إتخاذه.و تحت فصل عنون بالأحكام المشتركة فرض على الجزائر ألا تدخل أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة الأوروبية والجزائر ، كما لا يتم رفع قيمة تلك السارية عند دخول الاتفاق حيز النفاذ.وتلغى كل القيود الكمية والتدابير ذات الأثر المماثل المطلبقة عند الاستيراد أو التصدير على المبادلات بين المجموعة و الجزائر.

بنص صريح ألزمت الجزائر على إلغاء الحق الإضافي المؤقت الذي يخص المنتجات التي أوردتها الاتفاقية في الملحق الرابع لإنفاق الشراكة.[1]

كما نصت الاتفاقية على أنه لا يمكن أن تتخذ أي إجراءات أو تدابير أو فرض رسوم داخلية تمييزية على منتجات الطرفين .

---

=**الأوروبي سيبت في خسارة 2,2 مليار دولار للخزينة** ،جريدة الخبر الجزائرية عدد 5961على موقع : www.elkhabar.com ، و أ ج ليوم: 2010/04/08، على موقع:www.aps.dzugn

[1] المادة 17 من الاتفاقية المتعلقة بالشراكة بين الجزائر المجموعة الأوروبية .

من خلال هذه المعطيات والمواد نلمس بأن الطرف الأوروبي لا يخشى أي سلعة جزائرية، في حين يفرض على الجزائر نمط استقبالها للكسح التجاري الأوروبي الذي أريد له أن يكون تدريجيا، مع إعطاء الجزائر فرصا لمجابهة الحالات الاجتماعية الموصوفة بالخطيرة.

يتضح من خلال كل هذا أن الشراكة بمضامينها الإقتصادية التي أقرها إعلان برشلونة تتدرج في سلسلة متتابعة للإجراءات الواجب استنفاذها للوصول إلى تنمية شاملة في المنطقة الأورومتوسطة.

من الواضح أنه قد تكون للشراكة الأوروجزائرية ثمار كثيرة، ولكن حدوثها غير أكيد ومرتبط بتوافر عدد من العوامل الهامة. كما أن تلك الثمار قد تحدث في وقت متأخر نسبيا مما يعني تحمل الاقتصاد الوطني الجزائري للآثار السلبية لفترة طويلة.

يجب التركيز هنا على انه على الرغم من أن اتفاقية الشراكة قد تمثل فرصة حقيقية لتحفيز التنمية الاقتصادية وتدعيمها إلا أنه في نفس الوقت، نجد أن تلك الاتفاقية لم تعط حلولا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية واقتصارها على الجوانب التجارية، حيث أن الاتفاقية تضمنت تناقضا واضحا من جراء تقييد حرية انتقال الأفراد، وتقليص درجة نفاذ السلع الزراعية والمنسوجات والبتروكيماويات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، والمعاملة التمييزية في منح الإعانات المالية والتقنية في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب البحر المتوسط.

إيمانا بأن الشراكة قد أصبحت التزاما لا مفر منه، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات التي ينادي بها الخبراء لضرورة إتخاذها من قبل الدولة الجزائرية من أجل الاستفادة أكثر من فرص الشراكة والتي أهمها:

1- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر مشاريع البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة....الخ.

2- إصلاح المنظومة التكوينية وفق ما هو سائد في العالم لتمكين الأفراد من على نفس المعارف التي يتلقاها الأفراد في دول الاتحاد الأوربي بما يساعدهم على التفاوض، والتعامل مع زملائهم في البلدان الأخرى.

3- تحسين منظومة الإعلام الاقتصادي برفع مصداقيتها وزيادة سيولتها وتنافسيها بشكل لا يؤدي الى إنتاج معلومات متناقضة بين الجهات المختلفة بخصوص نفس الموضوع.

4- توسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة. ولا يكون هذا إلا بوجود نوعين من المؤسسات المستقلة والمتكاملة.

أ. مؤسسات محققة لاستقرار السوق، وهي المؤسسات المكلفة بالضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية.[1]

ب. مؤسسات مانحة للشرعية بشكل يمكن على العمل بكفاءة كمؤسسات التشريع والقضاء، ووجود مثل هذه المؤسسات من شأنه أن يعمل على تحقيق:

- الشفافية في أداء العمل العمومي خاصة الحكومي منه.
- تبسيط الإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة.
- إقرار مبدأ المسؤولية والمساءلة.
- انخراط واسع في مجال مكافحة الفساد والرشوة.
- استقلالية كاملة للنظام القانوني.

مما يستوجب ضرورة البحث عن بدائل للشراكة الجزائرية الأوروبية بشكلها الحالي.

[1] الأخضر ابو علاء عزي/ غالم جلطي ، **الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات** مع إشارة الى واقع الاقتصاد الوطني و المؤسسة الجزائرية ، islamfin.go-forum.net

**المبحث الثاني: بدائل الشراكة الجزائرية الأوروبية بشكلها الحالي.**

على الرغم أنه من السابق لأوانه ولم يحن الوقت بعد لتقييم إتفاقية الشراكة بين الجانب الأوروبي والجانب الجزائري ، إلا أن ظروف الاتفاقيات ومضمون النصوص ، يبديان الوجه الحقيقي وخلفيات التعاون الأورو-جزائري لذلك يطرح موضوع الشراكة بين روح النصوص ومتطلبات مبدأ المعاملة بالمثل. بدءا من الخصوصيات الجزائرية وضرورة أقلمة الإطار القانوني للشراكة وصولا إلى عقد شراكة متكافئة ومتناسبة. كبدائل على الصعيد الداخلي ومن ثمة تفعيل وتعزيز التجمعات الإقليمية المحلية التي تشكل إطارات طبيعية للتكامل الجهوي بالنسبة للجزائر.

**المطلب الأول: الشراكة بين روح النصوص ومتطلبات مبدأ المعاملة بالمثل.**

لقد احتوى الاتفاق الجزائري - الأوروبي على ثمانية محاور تمثلت أساسا في الجوانب المتعلقة بالجانب الأمني والحوار السياسي، وحرية تنقل السلع والخدمات وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل بإلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات، بالإضافة إلى حقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، وكذا الدفع، رأسمال، المنافسة وإجراءات اقتصادية أخرى (التعاون الاقتصادي والمالي في شتى المجالات)، والتعاون الاجتماعي، والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.

يرى الاتفاق الجزائري الأوروبي على أنه مجرد وسيلة لتحقيق المصالح الأروبية وتوسيع نشاطاتها بالضفة الجنوبية للمتوسط ، بالنظر لما سبق الاتفاق من شروط وصلت حد المساس بالسيادة الوطنية .

كما أن ضعف المفاوضين الجزائريين الذين أبرموا الاتفاقية، يظهر جليا في محتويات الاتفاقية.

ويطرح البعض إشكالية سيادة الدولة الغير متوازنة مع الأطراف التي تم التوقيع معها جملة واحدة (27 دولة مقابل دولة واحدة).

فإن كانت دول جنوب المتوسط تريد إصلاحات في إطار السيادة فإن الدول الأوروبية تعتبر الحوض المتوسط بشطريه الجنوبي والشمالي إرثا إستراتيجيا يجب

الحفاظ عليه ، وأن أي تـــدخل أمريكـــي أو آســـياوي فـــي السياســـة العامـــة للفضـــاء الأورومتوسطي سيكون ضربا من التدخل في الشؤون الداخلية.

طالما وجد الفقر والفساد في دول الجنوب وطالما أن الفجوة تتسع بـــين الحـــاكمين والمحكومين في هذه الدول ، فإن دول الشمال ستبقى معنية بتهديد يصعب رسم معالمه ، لأن روح برشلونة التي قامت على التعاون بين الجانبين تلاشت خلف المصالح الأوروبية.

فسلبيات وأخطار إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفي رأي فقهـــاء القـــانون ، وخبراء الاقتصاد ، ورجال السياسة هو إتفاق في غير أوانه ، ولم يحظر له جيدا ، وهـــو إتفاق غير متكافئ ، الهدف منه أولا وأخير هو :

أن ترضع بلدان الاتحاد الأوروبي من ضرع البقرة الحلوب الجزائرية التي إمتلأ جوفها في العشرية الأخير بملايير الدولارات.

**الفرع الأول: الخصوصيات الجزائرية وضرورة أقلمة الإطار القانوني للشراكة.**

تحاول كل الدول النامية عموما أن تستأثر بنوع مميز من علاقاتها مع الدول والتكتلات الكبرى ، حيث يخضع هذا التمييز إلى مبررات مختلفة حسب إختلاف هذه الدول النامية، ومن جهتها تسعى الجزائر (وخصوصا بعد تخلصها من مديونيتها) أن تستأثر بنوع متميز وذلك راجع لمعطيات جديدة لم تكن مناخها متوفر عند توقيعها على إتفاقيات الشراكة مع الطرف الأوروبي.

تريد الجزائر أن تستأثر بنوع متميز من إتفاقيات التعاون والشراكة التي تربطها بالجانب الأوروبي، محاولة محو آثار الدولة الوصية ، مثلما هو الحال مع الدول الأفريقية الأخرى ، إلا أن هذا غير كافي، في عصر العولمة ، فالحل الدائم لا يكمن في العلاج وإنما في الوقاية ، لذلك بدلا من أن تبقى الجزائر في دور المدافع ، عليها أن تقوم بأقلمة الإطار القانوني للإتفاقيات التي تربطها مع الجانب الأوروبي.

لتفادي إرهاصات العولمة ، وقبل فوات الأوان ينبغي للدولة الجزائرية أن تبرم إتفاقيات حترم الخصوصيات الجزائرية ، وأن تأقلم الاطار القانوني للشراكة المبرمة مع الجانب

الأوروبي، ولتوضيح هاتين الفكرتين نشرحهما في فقرتين توضح كل فقرة أحد البدائل المقترحة.

**أولا: الخصوصيات الجزائرية**

منذ بداية المفاوضات بين الجزائر و المجموعة الأوروبية ، والدولة الجزائرية تسعى إلى الاستئثار بخصوصية تميزها عن توقيع اتفاقية مثل التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع المغرب وتونس ، هذه الخصوصية مرتبطة بالنسيج الصناعي الوطني والخصوصية الطاقوية للجزائر الهامة ، كما أن الجزائر سعت منذ البداية إلى حيازة تفضيلات ومساعدات متميزة في المجال الأمني بحجة محاربة الإرهاب ، وتوقيع الجزائر سنة 2002 يحسب أنه تم من موقف ضعف لذلك يسعى الجانب الجزائري لاستدراك ذلك الخلل.[1]

يختلف حال الجزائر عن مثيلاتها في أفريقيا ، وحتى وإن وقعت على إتفاقيات لشراكة مع الجانب الأوروبي أو مع فرنسا أو إيطاليا منفردة من مركز ضعف ، إلا أن مركزها الجغرافي ، وإتساع سوقها الداخلية ، وكثافة جاليها في أوروبا عموما وفي فرنسا خصوصا ، ومواردها الأولية الطبيعية ، الطاقوية ، وحتى البشرية لو أستثمر أحسن إستثمار يجعل من ضعفها قوة تأثير ، تمكنها من الدخول في أي شراكة في صالحها ، وتلغي أي إتفاقية تضعف من شأنها.

[1] حسب الخبير الاقتصادي حاج ناصر (المحافظ الأسبق لبنك الجزائر) ، فإن للجزائر مزايا وقدرات يمكن توظيفها لإعادة التفاوض حول عدد من البنود والاتفاقيات التي يتضمنها إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي ترى بأنها في غير صالحها حاليا ، مشيرا أن التفاوض يجب أن يكون من موقع قوة لا من موقع ضعف ، وأوضح أن الحالة التونسية من الأمثلة التي يمكن التوقف عندها في مجال تقدير المزايا والسلبيات أو الآثار السلبية لأي إتفاق شراكة.
فقبل التوقيع على إتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبي قامت تونس بتشكيل فريق من الخبراء والأخصائيين وطرحوا بصورة معمقة التكاليف والمزايا والجوانب السلبية لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وحين تأكدوا بأن التكلفة ستكون عالية مقابل وجود بدائل وخيارات أخرى ، توصلوا إلى نتيجة مفادها ضرورة تعظيم المزايا. **المصدر:** ح. سليمان ، جريدة الخبر ملف خاص بالشراكة الأوروبية 30 ماي 2009.

تمكنت الجزائر بفضل إرتفاع أسعار البترول في السنوات العشرة الأخيرة من تسديد أغلبية الديون التي تدينها النوادي العالمية ، مما يسمح للجزائر بالدخول في عقود دولية دون مشروطية.

أغلب الدول العربية والأفريقية التي لا تملك موارد دخل ، تعتمد على المساعدات الأجنبية مثلما هو حال الأردن ومصر وإسرائيل ، وهذه الدول مضطرة للخضوع لأوامر ونواهي الدول المانحة لكن بالنسبة للجزائر فالأمر مختلف ، فمهما كانت سياسة الجزائر رديئة إلا أن خصوصيتها تمكنها من عقد شراكة متكافئة ولو بصورة نسبية.

على سبيل المثال : خصص الإتحاد الأوروبي غلافا ماليا مقدرا بـــ 220 مليون أورو في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 مخصصة للجزائر ، و172 مليون أورو لفترة 2010 إلى 2013 ، إلا أن الخزينة الجزائرية (حسب المصادر الرسمية) تخبئ أكثر من 200 مليار دولار في جعبتها ، وهو ما يسمح للدولة الجزائرية أن تتفاوض من موقف المتحرر من عقدة المساعدات الأوروبية.[1]

ونشير أيضا إلى أن الجزائر رفعت تحفضات مستمدة من المسائل السياسية حيث طالبت بضرورة تحديد الدول الأوروبية لموقفها إزاء قضية الإرهاب.

دون نسيان مسألة خصوصية الإقتصاد الجزائري التي تؤكد الجزائر فيها وعشية أي مفاوضات أن يراعي الطرف الأوروبي خصوصيات الإقتصاد الجزائري وبنية تجارتها الخارجية المستمدة من المحروقات بأكثر من 90 بالمائة. إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا ، الذي تم إقراره خلال لقاء برشلونة سنة 1995 والمقدر بـــ 205 مليون وحدة أوروبية (علما أن هذه الحصة هي أقل بالنسبة لدول المغرب الكبير تونس والمغرب).

[1] جريدة الشروق الجزائرية ، عدد : ليوم : 2010.05.07 سميرة بلعمري ، تحفظات ينتظر تبليغها رسميا في اجتماع جوان ببروكسل،الجزائر تحتجّ لدى الاتحاد الاوروبي على خرق إتفاق الشراكة .

**ثانيا: ضرورة أقلمة الإطار القانوني للشراكة.**

ترفض الجزائر منذ توقيعها على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن تكون ضمن البلدان المنخرطة في السياسة الأوروبية للجوار وهي (حسب المحللين) تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي من موقع قوة لأنها بلد مصدّر للنفط".[1] ولعل رفض الجزائر الانخراط في السياسة الأوروبية للجوار نابع من رفض هذا البلد لمنطق الأبوية المستعمل من قبل الاتحاد الأوروبي إزاء بلدان الجنوب وشمال إفريقيا بشكل خاص ، فالجزائر ترفض التدخل في شؤونها الداخلية، لاسيما عندما يطلب منها القيام بإصلاحات ذات صلة بحقوق الإنسان والديمقراطية وبإعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، بل ورفضت التعاون معنا في إطار الشراكة بخصوص بعض القطاعات، حتى أن وزارة التكوين المهني رفضت التعاون مع المجموعة الأوروبية رغم الاتفاق المبدئي الموجود معها".[2]

لايمكن أن أن يقارن تحفظ الجزائر من الانخراط في السياسة الأوروبية للجوار،مع عدم إحراز تقدم في مجال اتفاق الشراكة مع الاتحاد، وراءه اعتبارات أخرى، بينها عدم تطبيق مسار برشلونة نتيجة العراقيل التي خلقها الاتحاد من أجل المتوسط الذي يعرف بأنه "منتوج (ساركوزي) بالأساس، يوجد حاليا في مأزق بعد أن تسبب في عرقلة مسار برشلونة".

---

[1] روزا بلفور، محللة بمركز دراسات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، في معرض إجابتها عن واحد من الأسئلة المتعلقة بالجزائر خلال استضافتها بمقر المنظمة غير الحكومية (طومسن فونديشن) الكائن ببروكسل يوم 08-03-2010 ، **المصدر:** نوار سوكو **خبراء ومسؤولون في الاتحاد الأوروبي يحللون العلاقة مع الجزائر "الجزائر ترفض سياسة الجوار والمغرب تلميذ نجيب وتونس دولة بوليسية" ،** جريدة الخبر الجزائرية ، ص 4 ، عدد 5931 ، 2010-03-10.

[2] أكد خبراء ومسؤولون في الاتحاد الأوروبي أن الجزائر ما تزال غير مقتنعة بالسياسة الأوروبية للجوار وتتفاوض حاليا من موقع قوة مع الاتحاد الأوروبي لأنها مصدرة للنفط. ووصف المغرب بالتلميذ النجيب وتونس بالدولة البوليسية.

يرى محللون أوروبيون أن "الجزائر بمقدورها أن تحصل من الاتحاد الأوروبي على أشياء هامة في إطار الشراكة بينها اتفاقيات تتعلق بتطوير القطاع الفلاحي، وكذا تطهير المياه. وأنه يجب عليها أن تلعب دورا بناء في المغرب الكبير ولاسيما في جانب تعزيز علاقاتها مع المغرب، في إشارة إلى الانشغال الكبير للاتحاد الأوروبي بمسألة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب.[1]

إن كان الاتحاد الأوروبي يعتمد سياسة الدعم المشروط في تعامله مع البلدان المنخرطة في السياسة الأوروبية للجوار ومسار الشراكة، فإن المغرب هو البلد الأول المستفيد من الدعم المالي، إذ تقدر حصة تمويل برامج العمل لكل سنة بـــ200 مليون أورو، على خلاف الجزائر التي حازت على حصة 220 مليون أورو خلال فترة 2007 / 2009 ونحو 172 مليون أورو على مدى فترة 2010 / 2013، على خلاف أيضا الحصص التي قدمت لكل من تونس ومصر. وأكدت روزا بلفور قائلة: "إن المغرب يعد حاليا التلميذ النجيب للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن الوضع متقدم معه في مجال إصلاح الجهاز القضائي وتعزيز الديمقراطية ومباشرة إصلاحات ذات صلة بحقوق الإنسان". كما أن "المغرب أبدى انفتاحا في تعامله مع السياسة الأوروبية للجوار".[2]

[1] حسب تعبير رئيس اللجنة البرلمانية الأوروبية المشتركة (بيار أنطوني بانزيري) نائب محسوب على تيار اليسار المتقدم.

[2] في هذا الصدد يرى محللون أنه إن كان الاتحاد الأوروبي قد لقي تجاوبا وانفتاحا من قبل المغرب، فإنه يبدي استياءه من تعنت الحكومة التونسية إزاء تطبيق بعض البرامج ولاسيما في مجال حقوق الإنسان، " ففي ماعدا الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة، فإن الوضع غير متقدم في تونس، فالصعوبة تكمن في الجانب السياسي، ففي هذا البلد توجد دولة بوليسية ترفض الإصلاحات الخاصة بحقوق الإنسان". هذه الرؤية للاتحاد الأوروبي لتونس أكدها رئيس اللجنة الأوروبية المشتركة (بيار أونطوني بنزيري) الذي قال: "إن الوضع بكل من تونس ومصر في مجال حقوق الإنسان مختلف تماما عما هو موجود في المغرب، ولو أن قضية حقوق الإنسان ستبقى دائما ضمن الانشغالات الأساسية للاتحاد الأوروبي"

لذا فإن الجزائر تسعى إلى ضرورة أقلمة الإطار القانوني للشراكة الذي أبرمته مع الجانب الأوروبي ، ولم يستبعد الوزير الأول الجزائري تعديله ،[1]

فمن خلال تحليل النظام القانوني والسياسي الذي ينظم علاقات التعاون الأورمتوسطي بين الاتحاد الأوربي وبلدان المغرب الكبير، والذي يرتبط بمسلسل برشلونة كإطار سياسي من جهة وبمجموعة من الأدوات القانونية (اتفاقيات الشراكة الأورمتوسطية، قانون "ميدا"...) من جهة ثانية، نلمس أن هذا النظام يدور في فلك المعايير المحددة في سياسة الاتحاد الأوربي في مجال المساعدة على التنمية، بشكل ينسجم تماما مع مختلف أصناف المساعدات التي يقدمها الجانب الأوربي

فهذا التوجه الأورمتوسطي الجديد لم يفرز مشاريع هيكلية كبرى ولا مبادرات صناعية أو تكنولوجية مهمة، أوأقطاب تنمية مندمجة، ما قد يؤدي إلى شراكة متعثرة تنحصر في حدود النطاق التجاري الضيق المنصوص عليه في اتفاقيات مناطق التبادل الحر.

الجزائر ومعها الدول المغاربية ليست بحاجة إلى برامج بالمعنى الحرفي للكلمة، بل لمشاريع تترتب عنها قيمة مضافة والتي تعد شرطا لازما لكل تنمية مستديمة ،كما يجب الانتقال من سياسة المساعدة لأجل التنمية، إلى سياسة التجارة لأجل التنمية حتى يمكن للدول المغاربية الانخراط في الحركية الجديدة للعولمة الاقتصادية .

[1] في صدد الحديث عن الشراكة المكافئة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، نجد يرى محللون أن الجزائر باعت سوقها الداخلية للأوروبيين ولم تحصل على شبر في أسواق الخارج، فلم تفقد الجزائر سوقها الداخلية فحسب بل قامت الحكومات المتعاقبة – بحجة تطبيق إقتصاد السوق- ببيع السوق الداخلية التي كانت تملك الكثير من المؤسسات الوطنية حصة معتبرة منها لفائدة المنتوجات المستوردة دون أن تحصل في المقابل على شير واحد في الأسواق العالمية. إلى= =درجة أنها *وجدت مصاعب جمة حتى في تسويق الغاز في السوق الداخلية الأوروبية* جراء رفض دخول سوناطراك إليها ، وهو ما وقع مع في إسبانيا وفرنسا . ومن الأسباب التي جعلت الجزائر غير قادرة على الاستثمار بأوروبا أنها أسرعت لعقد الاتفاقيات المتعددة الأطراف في حين أنه كان عليها على الأقل أن تقوم بتنفيذ برنامج رفع مستوى تأهيل المؤسسات الوطنية حتى تكون في مستوى تأهيل نظيراتها في الضفة الشمالية. أنظر عاطف قدادرة وآخرون **ملف خاص بالشراكة الجزائرية الأوروبية** ، جريدة الخبر الجزائرية 30-05-2009.

**الفرع الثاني: عقد شراكة متكافئة ، متناسبة وشاملة.**

الشراكة في زمن العولمة أكثر من ضرورة ، إلا أنها مبرمة بين طرفين غير متكافئين، وتناسب الطرف الأقوى ، في حين يجني الطرف الأضعف قليلا من الإمتيازات وعددا هائلا من السلبيات ، ومن جهة أخرى بقيت الشراكة حكرا على الدولة بمفهومها المركزي دون الجماعات المحلية ، وبالرغم من الكفاءات التي تحوزها الجماعات المحلية ، إلا أنها مجبرة على الخضوع للقانون الداخلي للدولة بحجة سيادة الدولة ، وهذا ما نجده خصوصا في الدول المتخلفة.

لفهم هذا الطرح نقسم الفكرة إلى فقرتين تتناول الفقرة الأولى فكرة عقد شراكة متكافئة ومتناسبة بينما تتطرق الفقرة الثانية إلى مضمون فكرة الشراكة الشاملة.

**أولا: عقد شراكة متكافئة ومتناسبة**

دخلت الجزائر غمار تجربة جديدة هي الأضخم والأخطر في تاريخ علاقاتها مع أوروبا والعالم مع الإتحاد الأوروبي ، الذي هو ثاني أكبر تكتل اقتصادي في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تشكل هذا الاتحاد في إطار المنافسة بين المراكز الرأسمالية العالمية للسيطرة على العالم، بافتراض أن الدول الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط والبلدان العربية بأكملها، تقع ضمن المدى الحيوي للرأسمالية الأوربية، التي تعتقد أنها الأحق في إلحاق هذه البلدان بها، والسيطرة على أسواقها ومواردها الأولية، وخاصة النفط، وإضعاف السيطرة الأمريكية في هذه المنطقة الهامة من العالم، والتي لا يستطيع العملاق الأوربي الموحد أن ينهض وينافس إلا من خلالها.

لكننا الآن، أمام شراكة تختلف نوعياً عن الشراكات المطلوبة لبلد مثل الجزائر، تقف أمامها مهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بشكل مخطط القائمة على أساس التعددية الاقتصادية والسياسية، وعلى أساس التوزيع العادل للدخل الوطني، وتأمين بنية اقتصادية، وطنية، منتجة عمادها الزراعة والصناعة، وبقيادة الدولة.

فاتفاقية الشراكة المطروحة مع الأوربيين، منظمة أساساً وفق نموذج موحد موضوع من قبلهم، ومعمم على جميع الدول المرشحة للانضمام إليها، مع بقاء بعض التفاصيل المتعلقة بالكميات موضع نقاش وبحث لا أكثر. إن ما يفرضه الطرف الأقوى في أي شراكة وهو هنا الجانب الأوربي، هو الذي يحدد سمات الشراكة ويجعلها غير متكافئة.[1]

ترى الجزائر أن اتفاقية الشراكة الثنائية تحتم على الاتحاد الأوروبي البحث في كيفية ضخ منتجاته وخدماته إلى البلدان الأخرى، تجنبا للكساد وتراجع المداخيل والعدول عن المشاريع في أكثر من بقعة.. فهي وضعت مؤشراتها على مساوئ هذه السياسة التي ينتهجا الاتحاد الأوروبي، الذي يبدو وكأنه يرى الجزائر "مجرد سوق لصناعاته"، مبعدا كل الروئ الهادفة إلى إحداث توازن ثنائي منطقي.

كررت الحكومة الجزائرية على الدوام رغبتها في تفعيل الشراكة الأوروبية ــ الجزائرية، بالتزامن مع انتقادتها لمسار السياسة الأوروبية غير العادل. فقد انتقد وزير الخارجية مراد مدلسي نتائج اتفاق الشراكة بعد أكثر من أربع سنوات من التوقيع عليها... وتعترف الحكومة على لسان نفس الوزير بأنه: "ليس هناك تطور كبير يستحق الذكر بالنسبة للواردات من الاتحاد الأوروبي التي استقرت في ذات المستوى المتأرجح بين 50 و55 في المائة من الواردات الجزائرية".

[1] غيبت المفوضية الأوروبية منذ التوقيع عل إتفاقية الشراكة السؤال المنطقي في طاولات المفاوضات: أية شراكة بدون تكافؤ؟ فالجزائر ليست أرضا مفتوحة للحالمين بنفوذ اقتصادي سياسي في منطقة البوابة الإفريقية التي باتت= =تفرض استحقاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والشراكة التي يطمح لها الجزائريون مع أوروبا التي شيدت من حولها جدرانا عازلة تفتح أول ما تفتح الأبواب لتحقيق مبدأ حرية تنقل الأشخاص، الذي يفتتح مسارات التبادل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما يفتح أبواب نقل التكنولوجيا الحديثة دون عراقيل أو اشتراطات لا يقر بها منطق الشراكة الثنائية، التي بإمكانها أن تحرك التقنيات لردم الفجوة الرقمية الفاصلة بين الشريكين الواقفين على ضفتين متباعدتين

المصدر:عبد الرحمن الكناني ، **الاتحاد الأوروبي المتلكئ في تجسيد اتفاقية الشراكة مع الجزائر.. تقديم خارطة طريق بلا مسالك التقاء**، الخبر ، 24 فيفري 2010.

تلكأ الاتحاد الأوروبي متعمدا في تدعيم حضوره الاستثماري بالشكل الذي تعبر عنه روح اتفاقية الشراكة، رغم التشريعات الجزائرية الكفيلة بتشجيع الاستثمار وجذبه، وظلت الرساميل دون توظيف في مجالات الزراعة والصناعة ومواد البناء والخدمات التي تمنح الأولوية في مشاريع الاستثمار وبرامج التنمية بالجزائر، الهادفة إلى بلوغ الاكتفاء الذاتي في هذه القطاعات الإنتاجية وتقليص فاتورة الإستيراد التي تستنزف ميزانية الدولة وتبقيها مجرد تابع لدول منتجة.

بات واضحا أن الاتحاد الأوروبي ينقصه الإدراك بأن الشراكة قائمة فعلا على مبادئ حوار الثقافات وتبادل المنفعة، وليس على مبادئ التسويق المجردة والسيطرة على الأسواق، ويعرف المراقبون أن السياسة الأوروبية اتجهت نحو فرض أسلوب التكيف الفردي لدول المغرب الكبير بما يتلاءم مع واقع الأسواق الأوروبية، وهذه السياسة كفيلة بتحول بلدان المنطقة إلى مجرد تابع اقتصادي لها.[1]

لكن هذا الاختلال يفرض على الجهة الجزائرية مضاعفة الجهد للاستفادة من مزايا الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واستغلال الإعفاءات الجبائية والجمركية لرفع حصة التصدير خارج المحروقات التي لم تتجاوز 1,2 مليار دولار العام الماضي، وهذا ما

[1] اعترفت إسبانيا بلسان سفيرها بالجزائر غابريال بوسكيتس منذ استلامها قيادة الراية الأوروبية (تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي منذ 01 جانفي 2010) بحقيقة التلكؤ الأوروبي والمماطلة في تجسيد اتفاقية الشراكة بجوهرها الحقيقي على أرض الواقع.

ومجيء وفد المفوضية الأوروبية برئاسة إسبانية في فيفري 2010 إلى الجزائر ربما يكشف عن جدية إسبانيا في وضع الأمور في نصابها المناسب، فهي أعلنت لوسائل الإعلام بأنها تعطي الأولوية من أجل تحريك التعاون مع الجزائر وتوسيعه، على ضوء زيارات الوفود والمواعيد المترقبة خلال عام2010 بهدف الارتقاء بالشراكة الأوروبية ــ الجزائرية. المرجع: عبد الرحمان الكناني مرجع سابق.

وكان من الطبيعي أن تكشف إسبانيا عن روزنامة اجتماعات لجنة الشراكة واللجان القطاعية الفرعية لتحضير مجلس الشراكة المقرر في جوان المقبل، وتكشف أيضا عن ملفات أخرى هي محل الاهتمام المدرجة حاليا في برنامج زيارة وفد المفوضية الأوروبية للجزائر. وتدرك المفوضية الأوروبية الطلب الجزائري الملح على شريكها الأوروبي، والقاضي ببذل المزيد من الجهد في تحريك مضامين التعاون وإخراجه من بعده التجاري التقليدي، والكف عن النظر إلى البلاد كفضاء للبيع والشراء، في ظل أزمة عالمية تضرب في العمق اقتصاديات الأمم بلا استثناء.

يفرض تدابير استعجالية لتأهيل المنتوج الوطني وتسليحه بالمواصفات والنوعية والتأشيرة للعبور الحتمي إلى الفضاء الأوروبي في زمن سقوط الحواجز والحدود، عدا حدود العلامات الكبرى المسجلة.

وعقب توقيع اتفاقية الشراكة، ألغى البرلمان الجزائري تأميم قطاعي البترول والغاز الذي دام 34 عاما.[1] ليعوضه بقانون محروقات جديد [2]لكن المشرع الجزائري تدارك ذلك لاحقا ليتم إلغاء قانون المحروقات.

إن عدم عقد شراكة متكافئة بين طرفين غير متكافئين سيؤدي حتما إلى تكرار نفس أخطاء الماضي ، هذه الأخطاء التي لم تعترف بها لا الأنظمة ولا التيارات العالمية الكبيرة ، لذا يجب الإقرار (بعد التجارب المريرة التي خاضتها القارة الإفريقية سواء في الحقل الاشتراكي أو الليبرالي)، بوجود ارتباط وثيق بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية. فالديمقراطية السياسية تظل منقوصة ولا تعمر في ظل الظلم الاجتماعي وتواصل الاستغلال والقهر الاجتماعي.

كما أنه لا يمكن للديمقراطية الاجتماعية أن تتطور من دون مقاومة كل أشكال القمع والتمييز. فمهما كانت طبيعة السياسة الاجتماعية فذلك لا يبرر غياب الحريات وعدم احترام الحريات الأساسية للمواطنين.[3]

---

[1] عبد الرحمن الكناني مصدر سابق.

[2] القانون 05-07 المؤرخ في 28 افريل 2005 المتعلق بالمحروقات. و**الأمر** الرئاسي رقم 06 -06المعدل والمتمم للقانون رقم 05 -07 المتعلق بالمحروقات

[3] نشير في هذا الصدد إلى أن مرشح اليمين المتطرف للانتخابات الرئاسية بفرنسا سنة 2002جون ماري لوبا ، يقر بالتبعية والهيمنة الأوروبية على القارة الأفريقية حيث صرح: أن سياسة التعاون أثبتت عدم فاعليتها ، وكشفت عن وجهها الحقيقي الذي يعتريه الفساد والاستغلال السيئ لثروات فيرها من الدول الأخرى ، ففي الوقت الذي يدعي فيه رجال السياسة الغربيين أنهم يسعون لمكافحة العنصرية والحفاظ على حقوق الإنسان ، فإنهم في افريقيا يمارسون نوعا من العنصرية الاستثمارية ، والضحايا هم شعوب القارة السوداء ، وإلقاء الأموال بهذه الصورة للسيطرة على القارة يعد بمثابة جريمة يجب أن نتحمل كل نتائجها ..نعم القارة الإفريقية في حاجة إلى أموال فرنسا ، كما أن فرنسا في حاجة إلى استثمار في افريقيا ، ولكنني لا أرى أن إثراء فرنسا يجب أن يتم على حساب إفريقيا ، فهذا ليس الأسلوب الأمثل.

فلا بد من ترسيخ ديمقراطية تضمن تنمية بشرية شاملة ومراجعة النموذج الديمقراطي المفروض على إفريقيا فلا بد من رفض المفهوم الذي يروج له الغرب عموما وأوروبا خصوصا حول الديمقراطية.[1]

الديمقراطية المشروطة في المواثيق الأوروبية، لا يمكن أن تُختَزلَ إلى مجرد القبول بقوانين السوق والتبادل الحر والخضوع للسوق الدولية أو في اختصار حقوق الإنسان لمجرد انتخابات تعددية تقع مراقبتها من الخارج. إن هذا النوع من الديمقراطية يخدم فحسب فرص توسيع السوق الدولية وهيمنتها، ويربطها بصورة اعتباطية بمدى قبول الدول العظمى بسير العمليات الانتخابية ورضاها عنها. كل ذلك لا يساهم فقط في تحديد مفهوم الديمقراطية بل وبالخصوص في إفراغها من محتواها.[2]

لا يمكن إقامة شراكة مبنية على التفاوت وفرض إملاءات من جانب واحد ، فالشراكة الأورو أفريقية يظهر منها كيف أن الطرف الأوروبي هو الآمر والناهي ، وما يظهر فيه من ميزات إنما هي فضائل والتزامات إنسانية حضارية تسعى من خلالها الدول الأوروبية إلى الظهور بمظهر الناشر للحضارة والعصرنة.[3]

---

أنظر في هذا الصدد مقال بجريدة الأهرام ، تحت عنوان **لإنقاذ فرنسا يجب الحفاظ على افريقيا** يوم 16 جانفي 2002 ، ص 06.

[1] Harry GOULBOURNE, états, développement et exigence de participation démocratique en Afrique, études d'un forum du tiers-monde, université des nation-unies, publier dans un livre : **Afrique : la Longue marche vers la démocratie ,** Editions publisud , paris 1988 , p 153/183

[2] يتبنى هذا الطرح معادوا النيوليبرالية الأفارقة حيث وبالرغم معاداتهم لليبرالية إلا أنهم يقرون بأن بإن فشل التجربة السوفيتية وأنظمة ما بعد الاستقلال يعود في جانب كبير منه لغياب الحريات وانعدام الديمقراطية. و يرون أنه لا بد من إدماج هذا المعطى الأساسي في عملية صياغة البدائل وبالتالي إعطاء المكانة الرفيعة والمنزلة الفائقة للبناء الديمقراطي.

[3] كان السريان الطبيعي لاتفاق الشراكة سيؤدي إلى ليونة أوروبية أكبر في ملف تنقل الأفراد ، إلا أن دول أوروبا تتجه يوما بعد يوم إلى تشديد الاجراءات بخصوص التأشيرات وبذلك تعطل البند المتعلق بتنقل الأفراد ، ولم تتطور حصص الجزائر من التأشيرات السنوية، رغم أن الحكومة التي كانت تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي قبل أربعة أعوام روجت لهذا البند كثيرا وإعتبرته مفتاحا لإنهاء أزمة التأشيرات... لكن المواطن الجزائري الطالب للفيزا كان ولا يزال يعاني أمام القنصليات والسفارات الأوروبية.

كما أن مبدأ المشروطية يسود أغلب (إن لم نقل كل) الاتفاقيات المبرمة في موضوع الشراكة سواء أحادية الجانب الإفريقي أو ضمن تكتلات إقليمية أو قارية ، مع الطرف القوي المتمثل في الاتحاد الأوروبي وحتى مع الدول الأوروبية منفردة.

الإطار القانوني للشراكة التي تبنى على أساس المشروطية تشبه إلى حد قريب العقود المبرمة في القانون المدني التي يشوبها عيب الإكراه ، وما بني على باطل فهو باطل ولو أنه بأثر نسبي عندما يتعلق الأمر بموضوع التعاون الدولي أو العلاقات الدولية.

ذكرنا سابقا بأن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تفتيت الحوار الجماعي بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة ودول القارة الإفريقية ككتلة واحدة من جهة أخرى، فتركيز الجانب الأوروبي على البعد السياسي، وربطه ربطاً صريحا بين السياسة والاقتصاد ، يجعل من الدول الإفريقية عناصر تابعة وراضخة تلتزم بتنفيذ ما يفرض عليها من إملاءات ولو على حسابها.

**ثانيا: عقد شراكة شاملة**

تتضمن جميع إتفاقيات الإطار المبرمة بين دولتين فكرة التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية ، وهذا الإطار القانوني للتعاون اللامركزي ليس جواريا فقط بل هو عابر للحدود، كما أن هذا النمط كان معمولا به ضمن المؤسسات الجهوية مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ويخص البلديات والمقاطعات المتجاورة ، التي يحدد إختصاصها في علاقات جوارية ولجان لحل المشاكل الحدودية ، وهي علاقات بين جارتين دون مستوى الدولة ، فجاء النظام اللامركزي ليزيل العراقيل فعوض أن يهتم بالجماعات الجوارية (المتقاربة جغرافيا) محصورا فيها ، أصبح تعاونا عقائديا أكثر من كونه جغرافيا.

---

المصدر: عاطف قدادرة ، الخبر الأسبوعي ، 2009/05/30.

ومن المظاهر الدولية للتعاون المركزي أنه خارج عن الممثلين التقليدين ، ولديهم مركز قانوني، بحيث يؤسس لجماعات لا دولية ، كما يبرز أيضا في التوأمة بين المقاطعات (علمي ، ثقافي ، رياضي...) ويتوسع هذا التعاون ليشمل المجالات العسكرية، الضرائب، المالية، القضاء.

يحكم هذا النوع من العلاقات إطار قانوني له عقود مختلفة مستمدة من النظام القانوني الدولي ومن نظام الدولتين الداخلي ، لكن بالتمييز بين عقود التسيير العام الخاضعة للقانون الدولي العام ، وعقود التسيير الخاص التي تكون من إختصاص القانون الداخلي.

فالشراكة المبرمة بين الجانب الجزائري مع الأوروبي ، يمكنها أن تشمل العلاقات بين المقاطعات الأوروبية والولايات الجزائرية ، وبلديات الطرفين أيضا.

في زمننا الحاضر، المطبوع بالعولمة، وتطور المواصلات والتبادلات، والاعتماد المتبادل بين الاقتصادات، بل وأيضاً بضرورة التشاور والانفتاح، أصبحت الجماعات المحلية في الجزائر بشكل طبيعي مركزاً لا غنى عنه للمصالح الاقتصادية أو المالية أو السياسية، ولكافة أنواع التبادل. وقد حدا هذا التطور بالجماعات المحلية إلى أن تتطلع إلى ما وراء حدودها، وأن تعمل على تطوير فضاء متكامل للتشاور والعلاقات البينيّة والعمل المشترَك، لمصلحتها الخاصة ولمصلحة شركائها سواء منهم العموميين أو الخواص.

بات التعاون اللامركزي اليوم يلبّي حاجيات موضوعية، لا سيما فيما يتعلق بتكوين صنّاع القرار المحليين، والتجارب المقارَنة، والتحسيس بالصعوبات التي يواجهها التدبير المحلي. كما أنه يشكل أداة لتعزيز التضامن وخفض معدلات اللامساواة، وتقاسم الثروات.

من مصلحة الدولة الجزائرية أن تعمل على تشجيع جماعاتها المحلية وممثّليها على إقامة روابط مع الجماعات المحلية الأجنبية وعقد اتفاقيات تعاون معها. وتأسيس إطار قانوني يعترف للجماعات المحلية بهذا النوع من الاختصاص، ويحدد حقله وحدوده.

وضع المشرّع هذا التطور في الاعتبار في الإطار القانوني المنظم ، بحيث رخّص بوجه خاص للجماعات المحلية بإبرام اتفاقيات للتوأمة والتعاون اللامركزي، وإقامة كافة أنواع التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية.[1]

ففي عالم مطبوع أكثر فأكثر بتنامي الخلافات، والتوترات، والتطرف، يتعين على الجماعات المحلية في كل ربوع المعمور أن تتوحّد لكي تصبح فاعلاً مؤهَّلاً في العلاقات الدولية، وتجعل صوتها مسموعاً، وتكون لسان حال الشعوب تنقل مطالبها المشروعة إلى الهيئات الدولية. إنها فاعلة بـــ "ديبلوماسية محلية" حقيقية.

فقد أتاح النشاط الذي تضطلع به الجماعات المحلية على المستوى الدولي للمنتخَبين المحليين اكتشاف بعد آخر للتعاون، من أجل الانخراط في معترك العلاقات والتوازنات الدولية المتسم بالتعقيد والحساسية، واستثمار مجال الدبلوماسية، الذي ظل إلى ذلك الحين "ميداناً خاصاً" بالدولة.

والواقع أن جمعيات الجماعات المحلية والمنظّمات الدولية، بالرغم من أنها تتبنى مبدأي اللاسياسة وعدم الانحياز في مواثيقها، تمثل فضاء حقيقياً للنقاش بشأن السياسة الدولية، دون أن تغفل التحالفات، والتوترات، والصراعات التي تؤثّر في العلاقات الدولية. وهكذا برزت تدريجياً ديبلوماسية الجماعات المحلية لتنضم تدريجياً إلى القنوات الدبلوماسية التقليدية[2].

---

[1] تشير مصادر إلى أن الدولة الجزائرية تتجه إلى سن قرار بإلغاء توأمة بلديات الجزائر مع نظيراتها بالخارج على خلفية تبديد المال العام في نشاطات بلا جدوى ، و إلى الاطاحة بالمادة المتعلقة بالسماح لكل بلديات ولايات الوطن بإبرام توأمة مع إحدى بلديات أو عدة بلديات من دول أجنبية، والواردة في مشروع نص قانون البلدية الجديد وذلك بسبب الانتقادات والتخوفات التي حامت حول هذه المادة لما تحمله من خطورة وتهديد لخصوصية البلديات الجزائرية، وفتح الأبواب أمام عقد شراكات أجنبية خارج إطار الرقابة، خاصة وأن المادة الملغاة كانت ترخص بعقد توأمة وتعاون حتى في المجالات المالية**.** المرجع ، سميرة بلعمري ، ، **الحكومة تسن قرارا إلغاء توأمة بلديات الجزائر مع نظيراتها بالخارج** ، جريدة الشروق الجزائرية 2009.11.08

[2] نجاة زروق ، التعاون الدولي والدبلوماسية المحلية padmaroc.org .

**المطلب الثاني: تفعيل وتعزيز التجمعات الإقليمية المحلية.**

يتجه الفكر الدولي عموما نحو عقد أكبر قدر من الاتفاقيات الدولية في ظل تكتلات جهوية ، تسمح للطرف الموقع التموقع في مركز قوة يسمح له بتجنب الاملاءات التي يفرضها عليه الطرف القوي ، ومن جهة أخرى فالعلاقات الاقتصادية المتبادلة تكون أنفع وأصلح كلما كان الطرف الآخر قريبا من الطرف المتعاقد .

فإذا كان حال البلدان المتطورة ، من أنها تتسابق للوحدة والتكتلات والتجمعات والالتفاف حول بعضها البعض، فما هو حال البلدان المتخلفة اتجاه تكتلات البلدان المتقدمة، وخاصة إذا ما عرفت أن الهدف السياسي من تكتلات البلدان المتقدمة هو حرصها على بناء إستراتيجية لتبقى البلدان المتخلفة في سباتها العميق، لتزداد البلدان المتخلفة تخلفا.

أليس من الأحرى أن يتحد الضعيف مع الضعيف لحماية أنفسهما من ظلم القوي، وليس أن يتحد القوي مع القوي ليفتكا أكثر بالضعيف؟ !.[1]

ينطبق كل هذا على الجزائر التي تربطها مصالح متبادلة مع دول في شتى أرجاء العالم في حين أن التكامل الحقيقي يسمح للجزائر بعقد علاقات مع دول الجوار ، تكون بمثابة علاقات أبدية ، تجنبها عناء البعد والتكاليف وما ينجر من عواقب لبعد مسافة الدول المتعامل معها ، لذا فإن التكامل المغاربي والإفريقي يعدان أفضل حل للدولة الجزائرية لتكون علاقاتها الدولية المستقبلية مبنية على أسس واقعية وحقيقية ، بدلا من الدخول في شراكات غير متكافئة مع أطراف لا هم لها إلا مصلحتها ولو على مصلحة الدول الضعيفة.

يستلزم في هذا الصدد على الدولة الجزائرية أن تعزز من مكانتها الاستراتيجية ، بصفتها دولة تطل على البحر الأبيض المتوسط وقربها من الدول الأوربية الغرب

[1] زرواتي عبد الرشيد ، **جدوى الاتحاد المغاربي وتكامل الأدوار بين الدولة والمجتمع** ،مجلة علوم انسانية السنة الرابعة: العدد 29 ، جويلية 2006 .على موقع :www.uluminsania.net

متوسطية، وتشرف على منطقة الصحراء ، وتتوسط المغرب العربي الكبير ، ولها مكانو مميزة في القارة الإفريقية.

هذا التعزيز يكون من خلال إعادة تفعيل مشروع التكامل المغاربي المجمد منذ منتصف التسعينات ، وهو ما سنتناوله في الفرع الأول من هذا المبحث ، ومن خلال المساهمة في إنشاء تكتل غرب متوسطي من جهة دون إهمال تعزيز دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي من جهة أخرى ، وهو ما سنستعرضه في الفرع الثاني من نفس المبحث .

**الفرع الأول: إعادة تفعيل مشروع التكامل المغاربي.**

يشغل المغرب الكبير مكانة إستراتيجية هامة،[1] فهو يطل على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأبيض المتوسط من الشمال، ويشكل بوابة رئيسية على أفريقيا جنوب الصحراء من الجنوب، ويمتد على حيّز من المحيط الأطلسي في الغرب، ويرتبط مع أشقائه في المشرق العربي من الشرق. إنّ الجغرافيا تضع المنطقة في قلب التوازنات الدولية المقبلة، من حيث كونها تمثل امتدادا حيويا للمجال الأوروبي، وبوابة رئيسية للقارة الإفريقية وللدائرة الشرق أوسطية. كما تتوفر المنطقة علي كامل المقومات

[1] ترى الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي منطقة حيوية لمصالحها، وتتجلي أهميته ، بالنسبة للبنتاغون، في كونه يقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية الأمريكية. فهذه المنطقة تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة الدولية، ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي، وقريبة من قاعدة روتا في قادش بالجنوب الاسباني، والتي يخطط البنتاغون لجعلها أكبر قاعدة أمريكية في الخارج وذات دور حيوي للمخططات العسكرية خلال العقود المقبلة من القرن الجاري. أما وزارة الخارجية الأمريكية فترى في المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا في محاولة لتحجيم دور الاتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة مستقبلا. فمشروع الشراكة المغاربية ــ الأمريكية يضمن للولايات المتحدة عدة مكاسب في مقدمتها: التحكم في الفضاء المتوسطي عبر بوابته الجنوبية، والفضاء الشرق أوسطي عبر بوابته الغربية. وإذا كان هذا المشروع يصطدم بمصاعب جمة، منها ما يتصل بمحدودية وضبابية الرؤية الإستراتيجية - الأمريكية نفسها. أما الإشكال الأبرز، الذي يطرحه الرهان الأمريكي في المغرب العربي، فيتمثل في نتائجه المضاعفة على مستوى العلاقات الأمريكية - الأوروبية والعلاقات المغاربية - الأوروبية.

والميزات الكفيلة بتأمين نجاح اتحادها، نظرا للقواسم المشتركة التي تجمع بين بلدانها علي غرار الثقافة والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والمناخ[1].

للتمكن من إيصال الفكرة التي تم إستعراضها من قبل ، وتوضيح كيف أن مشروع المغرب العربي الكبير بديل لسياسة الشراكة بشكلها الحالي ، نبين في الفقرة الأولى من هذا الفرع ظروف نشأة إتحاد المغرب العربي الكبير والأهداف التي تأسس من أجلها ، بينما نستعرض في الفرة الثانية مقومات التكامل المغاربي المنشود.

**أولا:نشأة إتحاد المغرب الكبير والأهداف التي تأسس من أجلها**

يعتبر حلم إنشاء تكتل يضم دول شمال أفريقيا ، أحد مراجع الحركات الوطنية في كل من تونس والجزائر والمغرب ، بل وتضمنته البيانات التاريخية والديباجات الدستورية لمعظم دول الشمال الأفريقي [2]، ومع مرور الزمن نشأ هذا التكتل ، وحدد أهدافا لتنفيذها على أرض الواقع إلا أن هذا الواقع إصطدم بعدة عراقل وحواجز وقفت أمام تجسيد حلم إقامة مغرب عربي كبير.

في هذه الفقرة سنتناول نشأة إتحاد المغرب العربي الكبير في العنصر الأول من هذه الفقرة، ثم الأهداف التي سطرها المؤسسون من خلال إستعراض محتوى معاهدة الإنشاء وهو محتوى العنصر الثاني، أما العنصر الثالث فسنتناول فيه أجهزة إتحاد المغرب العربي الكبير ، في حين يستعرض العنصر الرابع من هذه الفقرة الإطار القانوني لإتحاد المغرب العربي الكبير.

[1] الدكتور عبدالله تركماني مكانة المغرب العربي في عالم متغير،تونس 2008/2/13 مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية www.dctcrs.org

[2] على سبيل المثال بيان أول نوفمبر 1954 جاء فيه ... الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي...المرجع: www.el-mouradia.dz

**1. نشأة الإتحاد:**

تعود فكرة إنشاء إتحاد المغرب العربي إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي وكانت أول بادرة عملية في هذا الاتجاه هي إعلان الفيدرالية المغربية في مدينة طنجا المغربية بتاريخ 30-4-1958 م ثم إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 بغرض تنشيط الروابط الاقتصادية بين بلدان المنطقة ، وتجسدت هذه الفكرة أكثر بعد حصولها على إستقلالها، فتم إجتماع الدول الأربعة (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا) في 29 سبتمبر إلى 01 أكتوبر 1964 في تونس، وتم التأكيد على إرادتهم في إقامة تعاون إقتصادي وتطوير وتنمية التبادل، وإقرار إنشاء اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة Comité permanant consultatif du Maghreb (CPCM)، وكان مقرها تونس، حيث أعيرت لها مهمتين تتمثل في وضع نظام للتفضيلات التجارية الجهوية، وتنسيق سياسة التصنيع بين الدول الأعضاء في هذه اللجنة. وتم تحديد مجموعة من الجوانب في إطار التعاون الإقتصادي وهي:

- التقليل من الحواجز الجمركية، التعاون في الميدان الصناعي، الفلاحي والحرفي.
- التعاون في مجالات المدفوعات والتمويل.
- الإتفاقيات الثنائية والجماعية.

فبيان حاسي مسعود بين ليبيا والجزائر عام 1973 وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974 وأخيرا معاهدة وجدة بين ليبيا والمغرب عام 1984م ، كل تلك التجارب والخطوات وإن كانت قد رفعت من درجة الوعي بأهمية وضرورة الوحدة المغاربية تعثرت ولم يكتب لها النجاح.[1]

اجتمع قادة بلدان المغرب العربي "ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا" في 10-6-1988وعلى هامش القمة العربية بمدينة زرالدة الجزائرية واتفقوا على ضرورة إقامة الاتحاد المغاربي في أقرب وقت ممكن وشكلوا لجنة سياسية مغاربية كبرى و خمس لجان فرعية لوضع الترتيبات اللازمة للوصول إلى إنجاز هذا الهدف.

[1] البنك المركزي التونسي للمعلومات، **المغرب العربي الكبير ، لمحة تاريخية** . على موقع www.maghrebarabe.org

أنيطت للجان الفرعية الخمسة المنبثقة عن أشغال المؤتمر الرئاسي مهمة التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب الكبير ، وقد أنهت اللجان الفرعية أعمالها في سبتمبر من عام 1988 :

- الشؤون الجمركية والمالية بالرباط (14-16 سبتمبر).
- اللجنة الاقتصادية بالجزائر العاصمة (17-18 سبتمبر).
- الشؤون التنظيمية والهيكلية بطرابلس (17-18 سبتمبر).
- الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواكشط (21-24 سبتمبر).
- الشؤون الاجتماعية والبشرية والأمنية بتونس العاصمة (23-24 سبتمبر.

عقدت اللجنة السياسية الكبرى اجتماعا ثانيا لها يومي 27 و 28 أكتوبر 1988 بالرباط ، تقصد دراسة حصيلة أعمال اللجان الفرعية.

أعلنت في بيان موجه إلى الصحافة، عن مقترح مشروع يهدف إلى إحداث هيكل مغاربي سيوكل أمر البت في مضمونه إلى المؤتمر المقبل لقادة المغرب الكبير.[1]

**2.أهداف إتحاد المغرب العربي الكبير:**

أعلن في 17-2-1989 رسميا عن ميلاد اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في القمة التي ضمت البلدان الخمس وقد نصت معاهدة الإنشاء على الأهداف الآتية:

أولا: توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.

ثانيا: المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

ثالثا: تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها

رابعا:إنتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

---

[1] حامد نور الدين وبن عيشى بشير: ، **مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة** ، مجلة خاصة بأعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الأفريقية 29-30 ماي 2005. بعنوان التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا: الواقع والتحديات ، تحرير د/محمد عاشور ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

[1]حيث تنص المادة الرابعة من معاهدة الإنشاء على أنه يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه . تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء معاهدة إنشاء إتحاد المغرب الكبير على موقع:www.majliselouma.dz

خامسا: العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

**3.أجهزة إتحاد المغرب الكبير:**

يضم الهيكل التنظيمي للاتحاد عدة مجالس وأجهزة ومؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية من أبرزها وأهمها-:

**أ. مجلس الرئاسة:** يتكون من قادة ورؤساء الدول الأعضاء الذين يتناوبون على رئاسة المجلس وهو أهم جهاز في الاتحاد وله سلطة اتخاذ القرار.[1]

**ب. مجلس وزراء الخارجية:** يتشكل هذا المجلس من الوزراء المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد ومهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة.

**ج. الأمانة العامة:** وهي تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة وعدد من الموظفين ينتدبهم الأمين العام من الدول الأعضاء في الاتحاد ممن تتوفر فيهم الكفاءة والقدرة على القيام بالمهام المناطة بهم ، وتقوم الأمانة بتنفيذ قرارات مجلس الرئاسة والمساهمة في إعداد الخطط التنفيذية للاتحاد وإعداد الدراسات والبحوث والتقارير الدورية وبعض المهام الإدارية والتنسيقية الأخرى.

**د. مجلس الشورى:** وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويتكون من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد ويقوم بتقديم الرأي حول ما يحال إليه من مجلس الرئاسة ورفع ما يراه من توصيات لهذا المجلس.

لجنة المتابعة: مهمتها متابعة قضايا الاتحاد مع بقية هيئاته ومؤسساته وتقوم بعرض ما تتوصل إليه من نتائج على مجلس وزراء الخارجية.

بالإضافة إلى هذه اللجنة هناك عدة لجان متخصصة أخرى تابعة للاتحاد وهي لجنة الأمن الغذائي، ولجنة الاقتصاد والمالية ، ولجنة البنية الأساسية، ولجنة الموارد البشرية. كما أن هناك بعض الأجهزة والمؤسسات الأخرى في المجالات المصرفية والتعليمية والثقافية.[1]

**4.الإطار القانوني لإتحاد المغرب الكبير:**

يتبين من خلال المواد الـــ 19 للمعاهدة المنشئة لإتحاد المغرب الكبير مدى تكريسها للنظرة المرنة والواقعية والشمولية.[2]

لم يقتصر الاندماج المنشود من خلال معاهدة الإنشاء على المضمون الاقتصادي المحض،[3] بل يشير إلى إرتباط هذا المضمون بأبعاده المكملة بما فيها الأبعاد الاجتماعية والثقافية ،[4] إضافة إلى إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين ، والسماح للأشخاص بالتنقل بحرية داخل دول الاتحاد.

من جهة أخرى نجد عدة إتفاقيات قد وقعت بين دول المغرب الكبير ، الأولى تتعلق بتبادل المنتجات الزراعية والتي تم توقيعها في 23 جويلية 1990 وهدفها إعفاء المنتجات

---

[1] توفيق المديني ، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل** ،على موقع : www.awu-dam.org

[2] حيث نصت المادة الثانية من معاهدة إنشاء المغرب الكبير على:أن الاتحاد يهدف إلى:تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض -. تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها - . المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف - نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها

[3] الفقرة الثانية من المادة الثانية:... في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد...

[4] تضمنت الفقرة الرابعة من المادة الثانية ...في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

الزراعية المتبادلة من الجمارك والضرائب والرسوم ، ووضع لجنة للأمن الغذائي مهمتها تطوير المنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب.

تتعلق الاتفاقية الثانية بالجوانب التجارية، ودخلت حيز التنفيذ في 10 مارس 1991 وتقوم على إعفاء المنتجات المستوردة من الجمارك والضرائب – محاولة توسيع المنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد لتشمل المنتجات الصحية والبيطرية.

الاتفاقية الثالثة هي التي وقعت بين كل من المغرب وتونس، ودخلت حيز التنفيذ في 16 مارس 1999، وتهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين خلال مرحلة انتقالية تنجز على أقل تقدير في 13 ديسمبر 2007.

ارتبط الإطار القانوني للمبادلات بين المغرب وتونس أيضا باتفاقيات أخرى خاصة فيما يتعلق بالتعاون التقني بين وزارة الصناعة والتجارة المغربية والوزارة التونسية للتجارة سنة 1998، بالإضافة إلى الاتفاق الذي يتعلق بتشجيع وضمان الاستثمارات 1994، والاتفاق في إطار التعاون الصناعي 1987.

أما الإطار القانوني للمبادلات بين الجزائر وتونس فقد حدد بموجب الاتفاق التجاري في عام 1981 والمكمل بالاتفاقية الإضافية في عام 1984، وهدفها التخفيض من الحواجز والرسوم الجمركية على المنتجات التي تتم مبادلتها بين البلدين.[1]

كما وقع المغرب اتفاقية تجارة وتعريفة جمركية مع الجزائر في 14 مارس 1989 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 06 فيفري 1990 وهدفها إعفاء مجموعات المنتجات المتبادلة من الجمارك والرسوم ، بالإضافة إلى حرية التبادل الجمركي بالنسبة للمواد الاشهارية التي تتعلق بالتظاهرات التجارية (معارض ، منتديات اقتصادية...).[2]

[1] رفيق عبد الغني ، **التكامل الاقتصادي العربي** ،على موقع: www.taybe.org

[2] حامد نور الدين وبن عيشى بشير: مرجع سابق

ولعل أهم إتفاقية في هذا المجال هو ذلك الإعلان بخصوص قيام منطقة للتبادل الحر بين دول إتحاد المغرب الكبير ،بتاريخ 03- 02-1994 بالعاصمة تونس[1]

**ثانيا : الفرص المتاحة للجزائر أمام الإندماج المغاربي والمعوقات التي تقف أمام الإتحاد**

مشروع التكامل المغاربي الذي كرسته الشعوب المغاربية منذ نشأة الحركات الوطنية في الشمال الأفريقي وخصوصا عند الأقطار الثلاثة (تونس ، الجزائر ، المغرب) كان ولازال حلما ، إلا أن هذا الحلم تقابله من جهة فرص ومقومات من شأنها الارتقاء بهذا المشروع فور وجود الإرادة السياسية من لدن حكام الدول المغاربية ، ومن جهة أخرى تواجهه عوائق يراها باحث متفائل بقيام الوحدة المغاربية، بأنها ظرفية جدا، ومرتبطة بجيل معين من الحكام.

لكل مشروع إيجابيات ، ولكل إيجابيات معوقات تحول دون قيام الغرض المرجو منها ، وهو ما يمكن قوله عن مشروع إتحاد المغرب العربي الكبير الذي يمتلك عدة فرص لإقلاع حقيقي فعال ، هذا الإقلاع تعترضه عدة حواجز ومعوقات ، وسنحاول إستعراض المقومات في العنصر الأول من هذه الفقرة ، والمعوقات في الفقرة العنصر الثاني من نفس الفقرة.

**1. الفرص المتاحة (المقومات المشتركة):**

بالرغم من كل العراقيل ، إلا أنه من الضروري إخراج منطقة التبادل الحر المغاربية إلى الوجود، باعتبار أن بروز هذه المنطقة ينبغي أن يكون سابق لمنطقة التبادل الحر الأورو- مغاربية، ذلك أن إحداث سوق مغاربية داخلية كبيرة سيسمح بتحسين درجة جاذبية المنطقة بكاملها للرأسمال العام والخاص المحلي والأجنبي، وعليه فإن تحقيق

[1] إعلان وقعه وزراء خارجية دول إتحاد المغرب الكبير الخمسة في سياق الدورة العادية الرابعة عشر لمجلس وزراء خارجية الدول المغاربية ، المرجع : www.maghrebarabe.org

منطقة تبادل حر مغاربية يستدعي تجاوز الحواجز والإكراهات التي تحول دونها، لاسيما وأنه توجد مؤشرات مشجعة ومقومات مشتركة نقف عند بعضها فيمايلي:[1]

- الدين، التاريخ، الثقافة، اللغة، الثوابت، العادات والتقاليد.

- شساعة المساحة، حيث يحتل المغرب العربي (بدوله الخمس) جغرافيا مساحة تقدر بـــ 5.785.591 كلم$^2$، وتمثل الأراضي الفلاحية المغاربية ما يقارب 25 مليون هكتار وهي صالحة للزراعة.

- الثروات الباطنية: تشكل الموارد الطبيعية الموجودة في الأراضي المغاربية أهمية بالغة ويمكننا ذكر أهمها فيمايلي:

- ✓ 5% من الإحتياطات العالمية للبترول (4 مليار طن).
- ✓ 4% من الإحتياطات العالمية للغاز الطبيعي (3761 مليار م$^3$).
- ✓ 34% من الإحتياطات العالمية للفوسفات (44 مليار طن).
- ✓ 16.6% من الإحتياطات العالمي للفحم (134 مليون طن).
- ✓ 2% من الإحتياطات العالمية للزنك (104 مليون طن).

**أ- الهياكل الأساسية(القاعدية) للنقل:** ينبغي التاكيد أنه مقارنة مع القارة الإفريقية فإن المنطقة المغاربية تتوفر على هياكل أو بنى تحتية للنقل متطورة ويمكننا إيجازها فيمايلي:

**أ -1 ) الهياكل المتوفرة (القائمة)** :كالمحاور البرية (Les axes routiers)، التي تربط أربع دول (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا) من خلال الطريق الذي يربط (بن غازي-مراكش)، فضلا عن هياكل السكك الحديدية (Les axes ferroviaires)، حيث يمثل طول شبكات الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي ما يقارب 9000 كلم من خطوط السكك الحديدية، حيث يمثل الربط بين تونس، الجزائر والمغرب ما يقارب 2290 كلم، أما بخصوص الموانئ فتتوفر المنطقة على 22 ميناء منها 12

[1] جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية** ، مرجع سابق. ص 287.

[2] أكثر من مساحة الهند والسودان وتمثل 19% من مساحة القارة الإفريقية و40% من مساحة العالم العربي.

ميناء يستجيب لمعايير ومتطلبات عمليات الشحن الدولية الكبيرة ( Les grandes escales internationales)، وفيما يتعلق بالهياكل التنظيمية الموجودة نجد لجنة النقل بالسكك الحديدية المغاربية (CFTM) التي تجمع مؤسسات النقل بالسكك الحديدية الجزائرية (SNTF)، والتونسية (SNCFT)، والمغربية (ONCF) والتي تم توسيعها سنة 1990 بإدراج كل من ليبيا وموريتانيا.

**أ-2) الهياكل الجارية (قيد الإنجاز):** هناك العديد من الهياكل المزمع إنشاؤها نذكر على سبيل المثال الطريق السريع للوحدة المغاربية، خط السكة الحديدية الذي يربط سفقص (تونس) بطرابلس (ليبيا)، فضلا عن مشروع القطار السريع (TGV) المغاربي الذي سوف يتم إنجازه بالتعاون مع فرنسا والذي يسمح بحركة الأشخاص أين يجدون شروطا وظروفا أحسن للعمل.

**ب)- الطاقة البشرية الكبيرة:** فحسب تقرير البنك العالمي لسنة 1997، فإن توزيع السكان حسب الشرائح يشير إلى أن أكثر من 43% من المغاربة تتراوح أعمارهم في المتوسط أقل من 14 سنة (أي نسبة كبيرة من الشباب)، إضافة إلى المقومات السابقة يمكننا ذكر بعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى المشجعة لقيام منطقة تبادل حر مغاربية تتمثل فيمالي:

- أن إنشاء منطقة تبادل مغاربية لن يؤدي إلى إختلالات كبيرة داخل الاقتصاديات المغاربية، طالما أن نصيب المبادلات الإقليمية في مجموع المبادلات جد متواضع.
- أن أهمية المبادلات الباطنية الثنائية تؤكد على وجود إمكانيات تكامل للتبادل والتعاون، فيستحسن العمل على إدماجها في إطار تبادل حر مؤسسي.
- رغم التشابه الموجود بين مختلف الأنظمة الإنتاجية الوطنية إلا أن هناك إمكانيات كبيرة للتكامل يمكن توظيفها لتكثيف المبادلات البينية في قطاعات الطاقة وكذا القطاع الفلاحي والصناعي.

**2.معوقات التكامل المغاربي:**

يعود فشل التكامل المغاربي في ظل إتحاد المغرب الكبير إلى أسباب مختلفة بعضها جوهرية وبعضها ذات صلة بالواقع والظروف :

- تباين الأنظمة السياسية في الدول المغاربية.[1]
- تفضيل الدول المغاربية للشراكة والتعاون مع أطر أخرى (إفريقية، عربية متوسطية...).
- قضية لوكربي : والتي أدت إلى فتور الحماس الليبي.
- الأزمة الأمنية الجزائرية: وما تبعها من أحداث على الساحة المغاربية.[2]
- قضية الصحراء الغربية: التي تبقى حجرة عثرة في حذاء التكامل المغاربي، بل والإفريقي.[3]

إذا كان اتحاد المغرب العربي يواجه بعض الصعوبات والإشكاليات التي تعوق مسيرة عمله وتصيبه بالجمود والتعثر منذ عام1994 فإن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن أجهزة ومؤسسات هذا الاتحاد لا تزال قائمة وموجودة على أرض الواقع ولم تحل وتنته كما حدث لمجلس التعاون العربي الذي حل وانتهي إبان أزمة الخليج الأولي وبالتالي فإن معالجة هذه الصعوبات والإشكاليات أمر بالإمكان تحقيقه إذا ما توفرت الإرادة السياسية وكانت هناك نية صادقة لبعث الحياة من جديد في جسد هذا الاتحاد خاصة أن الظروف الإقليمية والدولية مهيأة الآن لإحياء وتفعيل دوره وتنشيط حركة التعاون والتنسيق

---

[1] لا يتفق السياسيون في نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي على هذا الطرح بسبب أن الجزائر وتونس وموريتانيا أصبحت تمدد عشية كل انتخابات رئاسية، في عهدة الرئيس السابق وبالتالي لا خلاف بينها مع المغرب وسلطته الملكية وليبيا وحكمها الشمولي.

أنظر التعديل الدستوري لسنة 2008 بالنسبة للجزائر ، قانون رقم 08 - 19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، يتضمن التعديل الدستوري. وأنظر كذلك الدستور التونسي حيث تنص المادة 39 من الدستور التونسي (الفصل 39 ) في آخر فقرة على جواز تجديد ترشح رئيس الجمهورية ، تعديل 25 – 07 -1988 وتعديل 01-06-2002.

[2] اتهمت السلطات المغربية الجماعة الإسلامية المسلحة في وقوفها في تفجيرات الدار البيضاء سنة 1993، وفرضت على الجزائريين استخراج التأشيرات لدخول الأراضي المغربية، وهو ما جعل الجزائر ترد بالمثل وتقرر غلق الحدود،

[3] نقول الإفريقي كون منظمة الوحدة الإفريقية قبلت عضوية جبهة تحرير الساقية الحمراء وواد الذهب(البوليزاريو) سنة 1982 مما أدى إلى انسحاب المغرب من عضوية المنظمة.

الاقتصادي والتجاري والثقافي بين أعضائه وبينه وبين الدول والاتحادات والتكتلات المحيطة به وخاصة في إفريقيا التي تشكل عمقه الاستراتيجي ومجاله الحيوي وهو جزء لا يتجزءا منها.[1]

بقي للجزائر أن تحرك عجلة التكامل في المغرب الكبير ، وذلك لتحقيق حلم راود الحركة الوطنية الجزائرية منذ نشأتها تحت راية نجم شمال إفريقيا[2]، وحلم جيل نوفمبر الذين أدرجوا هذا الطموح في بيان أول نوفمبر[3] وهي مرجعيات مقدسة للهوية الجزائرية خصوصا وأن جيل القوميات إندثر وما بقي من أطلال مسحته مقابلة كرة قدم كانت السبب في عودة أغلب العقول السياسية إلى رشدها وبقي للأقطار المغاربية عموما وللجزائر خصوصا لكونها البلد الأوسط والأهم في هذا الإطار الجغرافي المغاربي أن تجد حلا لمعضلة الصحراء الغربية باللهجة الجزائرية والصحراء المغربية حسب اللهجة المغربية ونحن نقول لما لا صحراء مغاربية تكون مفتاح لتكامل شمال إفريقي مبني على

---

[1] عبد الفتاح الفاتحي ، **اتحاد المغرب العربي.. الضرورة الاستراتيجية والاكراهات الإقليمية** ،على موقع elfatihi.elaphblog.com:

[2] تأسّس نجم شمال إفريقيا في باريس من طرف العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا في شهر جوان 1926، وأسندت رئاسة الحزب إلى السيد: عبد القادر حاج علي و اختير الأمير خالد رئيسا شرفيا للحزب، و من ابرز مسؤوليه السيد مصالي الحاج الذي يصبح فيما بعد زعيما للحزب سنة 1927 إضافة إلى بلقا سم راجف و عمار عيماش، و كان في بداية التأسيس يمثل التونسيين و المغاربة لكنهم انسحبوا سنة 1927 ليصبح النجم حزبا للجزائريين و حدهم.www.m-moudjahidine.dz/histoire

[3] جاء في بيان أول نوفمبر الذي تم تحريره بقرية إيغيل إيمولا من طرف الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني:...نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبَابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار **الشمال الإفريقي...**

...إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. **هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.**

**مقتطفين من نداء أول نوفمبر**www.el-mouradia.dz

أسس وثيقة رأسمالها الماضي والمصير المشترك وزادها وحدة الشعوب بدلا من اختلاف الحكام.[1]

**الفرع الثاني: إنشاء تكتل غرب متوسطي وتعزيز دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي.**

انطلاقا من الاعتماد على مغرب كبير متكامل يمكن للدولة الجزائرية أن تعزز من مركزها العالمي على جبهتين ، جبهة جوارية وجبهة جهوية.

الجبهة الجهوية بالإعتماد على الفضاء المتوسطي لكن ليس كالإطار المتوسطي الشامل الذي يجمع كل الدول المتوسطية ، بل على مستوى دول غرب المتوسط فقط.

الجبهة الجوارية بالإعتماد على إتحاد الدول الأفريقية التي تعد الجزائر جزءا منها .

لتوضيح هذه الفكرة وإنطلاقا من وجوب إنشاء مغرب عربي كبير ، منسجم في قراراته ومتحد في تطلعاته ، تبادر الدول المغاربية إلى تأسيس تكتل غرب متوسطي وهو ما سنستعرضه في الفقرة الأولى من هذا البحث ، في حين يستلزم على الدولة الجزائرية أن تعزز من دورها في الفضاء الإفريقي ، وذلك بالتعاون بين التكتل المغاربي مع المنظمات الجهوية الأخرى مثل الكوميسا والإيجاد والإيكواس[2] ...إلخ. وهو ما سنتناوله في الفقرة الثانية من هذا الفرع.

---

[1] رأي صاحب البحث.

[2] هي أسماء لتكتلات إقليمية وإقتصادية إفريقي فهناك عدة تكتلات إقليمية مختلفة منتشرة في القارة يمكن تصنيفها وفقًا للتوزيع الجغرافي فهناك تكتلات في شمال القارة وهي: تجمع الساحل والصحراء والاتحاد المغاربي، وهناك تكتلات في وسط القارة وهي الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول وسط افريقيا "السيماك" و الايجاد ،وهناك تكتلات في شرق وجنوب القارة وأهمها السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي"الكوميسا" و جماعة شرق افريقيا، والجماعة الانمائية لجنوب افريقيا "السادك" والاتحاد الجمركي لدول جنوب افريقيا"الساكو "، بالاضافة الى تكتلات غرب القارة المتمثلة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا " الايموا" ،والايكواس.
المصدر: المركز الأكاديمي تجميع الدراسات والبحوث العلمية على موقع: .http://ac.ly/vb/showthread

**أولا : إنشاء تكتل غرب متوسطي**

أثبت الواقع أن كل تجربة تكاملية فاقدة لقاعدة تاريخية لا يمكنها الصمود أمام المستجدات التي تلحق بها ، في حين أن العلاقات التقليدية (حتى وإن لم تكن مؤطرة) فتبقى صامدة رغم عدم بناء إطار خاص بها ، مثلما هو حال العلاقات الثنائية بين الجزائر مع إسبانيا وإيطاليا وفرنسا.

ففي حين يفشل الإطار المتوسطي الشامل في تجسيد شراكة حقيقية ، ترسخت العلاقات الجزائرية الإيطالية وتوجت بإعلان صداقة وحسن جوار مثلما هو الحال مع مملكة إسبانيا.

عملية برشلونة فلم تنعكس عليه إيجابا حتى الآن، بل إنه من المفارقة أن الاستثمارات الأوروبية تتجه أكثر فأكثر نحو مناطق بعيدة يبقى حجم مبادلات أوروبا معها ضعيفا جدا.[1]

تموقع الجزائر مغاربيا وفي غرب المتوسط يجعل انتمائها مزدوجا ، ففي حين أنها قلب المغرب العربي الكبير ، يسمح لها هذا الموقع أن تبني بالتوازي تكتلا يشمل منطقة غرب المتوسط، من خلال "مبادرة محلية المنشأ، جزائرية على وجه الخصوص".

بحيث لا يجب اعتبار غرب المتوسط منطقة فاصلة أو منطقة التقاء بين الشمال والجنوب بل إطارا للتكامل الإقليمي، فالبناء الإقليمي يتوسط البعدين الدولي والعالمي لما يمنحه من مجال للتعبير للمجتمع المدني.

يمكن للجزائر أن تلعب دورا رياديا في العملية الديمقراطية لإطلاق التكامل المغاربي-المغاربي من جهة، والمغاربي-الغرب متوسطي من جهة أخرى. كإطارين إقليميين.

---

[1] **الجزائر، المغرب العربي: الرهان المتوسطي** ، تأليف جماعي ، تحرير نور الدين عبدي ، باريس المتوسط/ معهد العالم العربي ، الطبعة الأولى 2006 ص 121

على سبيل المثال فالمساحة الجغرافية الشاسعة المغاربية تسمح بإقامة زراعة تكاملية وبالتالي تنويع منتجات الاتحاد الأوروبي لينافس أميركا وغيرها في مجال بعض المحاصيل التي تفتقر إليها أوروبا يحكم مناخها هذا من جهة.

من جهة أخرى فيما تعاني المجتمعات الأوروبية من الشيخوخة تمتاز المنطقة المغاربية بصغر سن التركيبة السكانية المغاربية.

إضافة إلى مصادر الطاقة (خاصة الشمسية) التي يزخر بها المغرب العربي الكبير، لاسيما أن حاجيات أوروبا من النفط والغاز في نمو مستمر،

كل هذه العوامل تسمح بوجود نوع من التكامل الاقتصادي في منطقة غرب المتوسط ما يسهل العملية التكاملية الشاملة بين الضفتين، إذ إن دولا مغاربية مثل تونس هي أكثر اندماجا في الاقتصاد الأوروبي منها من بعض أعضاء الاتحاد أنفسهم. بإمكان المغرب الكبير الالتحاق بالاتحاد الأوروبي ليس كعبء وإنما كفاعل نشط يأتي بقيمة مضافة لأوروبا.[1]

كما أن المنطقة الأوروبية الغرب متوسطية انتقلت في ظرف زمني قصير نسبيا من مناخ الإدراك المتبادل للتهديد والحشد العسكري الأورو-أطلسي في المتوسط إلى إقامة أطر للتعاون والتشاور في المسائل الأمنية الإقليمية.

أصبح وجود منطقة تكاملية جهوية أكثر من ضروروي لمواجهة المتغيرات العالمية، وإقامة هذه المنطقة مرهون أيضا بوجود كيان مغاربي ذي مصداقية.و بإمكان هذا الكيان أن يكون ولمصلحته الخاصة، مخبرا إقليميا يسهم في العولمة. خاصة أن كل العوامل (اقتصاد السوق، المجتمع المدني، العولمة...) تتجه نحو دعم هذا التجمع الإقليمي المغاربي، وبفضله سيتم بناء كيان تكاملي غرب متوسطي قوي كما تم بناء أوروبا بفضل الثنائي الفرنسي-الألماني.

[1] مرجع سابق ص: 124

إن إنشاء تكتل جهوي غرب متوسطي سيمكن الدول الأعضاء فيه من الإنطلاق في مباشرة التعاون الفعلي والواقعي ، كونه يرتكز على علاقات مغروسة الجذور ، بين دول عوامل إرتباطها أكثر من التي تفرقها ، وما نجاح مبادرة 5 + 5 مقارنة مع المجموعات والتكتلات الأخرى لأحسن دليل على ضرورة تبني الدولة الجزائرية لهذا الخيار، ولما لا المبادرة به.

فقد تم إنشاء مجموعة 5+5 سنة 1995 في إطار مسار برشلونة.والتي هي عبارة عن مجموعة دول غرب البحر الأبيض المتوسط، تعمل تحت غطاء الإتحاد الأوروبي وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، التنمية، الأمن في المنطقة وتنظيم الهجرة وقمع الهجرة الغير الشرعية. تضم دول أوروبية هي إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، ودول اتحاد المغرب الكبير الخمس وهي الجزائر وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا. و تسعى هذه المجموعة أيضا إلى تطوير العلاقات والاجتماعية والثقافية والتبادل العلمي والتكنولوجي بين أعضائها.

منذ إنطلاق عمل المجموعة شهد رصيدها عدة أنشطة على كافة المستويات ، حيث تأسست مجموعات وزارية في أغلب القطاعات ، وقد عرفت مجموعة الحوار ثماني إجتماعات على مستوى وزراء خارجية الدول المعنية[1].

على سبيل المثال لا الحصر نستعرض بعض النماذج التي عرفها الاطار الغرب متوسطي ، في كل من مجالات النقل ، الدفاع ، البيئة ، التربية.

أ – **في مجال النقل:** تؤطر هذا المجال المجموعة الوزارية للنقل في غرب المتوسط، تترأسها كل دولة بالتناوب لمدة سنتين و ترمي المجموعة الوزارية للنقل في

[1] آخر هذه الإجتماعات عقد بالعاصمة تونس يوم 15 أفريل 2010 لمناقشة التعاون الإقليمي والاندماج المغاربي. لمجموعة "الحوار تطرق للانتعاش الاقتصادي والتشغيل والتغير المناخي وانعدام الأمن الغذائي وتوافد المهاجرين والطريق البحري والبنك الأورومتوسطي المقترح.

غرب المتوسط و هي إلى وضع إطار للتشاور و التعاون من اجل تطوير قطاع النقل في غرب المتوسط و المساهمة في تطوير الشراكة الاورومتوسطية في ذات الميدان.[1]

**ب- في مجال البيئة :** عقدت في نفس الإطار، الندوة الوزارية الأولى حول البيئة والطاقات المتجددة للحوار المتوسطي (5+5) ، التي جمعت وزراء البيئة والمناخ لدول 5+5 بمدينة وهران الجزائرية ، حيث توجت بإعلان وهران [2] واعتمد ممثلو بلدان مجموعة الحوار المتوسطي مقترحات الجزائر التي نصت على التعاون في مجال حماية البيئة وترقية الطاقات المتجددة بين هذه البلدان.

**ج – في مجال الدفاع :** ولعل أهم المجموعات نشاطا تلك التي تضم وزراء دفاع غرب المتوسط ، حيث عقدوا على هذا المستوى ستة إجتماعات ، تكون رئاستها بالتناوب بين الدول الأعضاء في المجموعة ، ويجتمع أيضا على مستوى آخر كبار مراقبي الجيش من بلدان غرب المتوسط .[3]

إضافة إلى الإجتماع الدوري لقادة و مدراء الدرك أو القوات المعادلة لبلدان مبادرة "5+5 دفاع" الذي أوكلت له مهمة البحث في تعزيز الأمن و الاستقرار بحوض غرب المتوسط، إلى تجنيد الكفاءات المتوفرة في مجالات التكنولوجيا، الإعلام و الاتصال في خدمة الأمن العمومي.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية يوم 19 ماي www.aps.dz.2009

[2] اتفق المشاركون على إنشاء مرصد متوسطي للتنمية المستدامة يكون مقره بوهران، ويتولى متابعة ومراقبة وتقييم الوضع البيئي وتحضير أعمال التنمية المستدامة في بلدان (5+5).وإتفقوا على تكثيف التعاون في مجال حماية الوسط البحري ومكافحة التلوث البحري، ودعوا إلى ترقية الشراكة الفعلية بين متعاملي قطاع الطاقة من أجل خلق نظام مبكر للإنذار عن التلوث، مع إشراك المنظمات غير الحكومية ودعم التشريع المحلي في ميدان التلوث البحري
المرجع: www.nouara-algerie.com

[3] في محاولة لتفعيل التعاون بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط في مجال الأمن، قرر وزراء دفاع الدول الأعضاء في مجموعة 5+5 في إجتماعهم بالعاصمة الليبية طرابلس يوم 17 ماي 2009 إنشاء مركز للتدريب في مجال إزالة الألغام تحتضنه ليبيا وكذلك مركز للدراسات الإستراتيجية بتونس بالإضافة إلى إنشاء كلية للدفاع في فرنسا.

تأسس أيضا في مجال الدفاع دائما منتدى لرؤساء أركان القوات البحرية لمبادرة دول ( 5 + 5 )[1]،ويتمثل نشاطها في التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال التعاون المشترك لبحرياتها في مكافحة الهجرة غير الشرعية والتلوث البحري والإنقاذ والمحافظة على الثروات البحرية المشتركة ومكافحة الأنشطة غير المشروعة مثل الصيد في المياه الإقليمية للدول الأخرى ، إلى جانب التنسيق للتعاون بين هذه الدول بما يكفل جعل حوض المتوسط بحيرة أمن وسلام واستقرار خال من أسلحة الدمار الشامل وبحر للتعاون والترابط بين شعوبه.

**د – في مجال التربية:** حضي مجال التربية من جهته بحصته في التعاون داخل إطار مجموعة 5+5 ، حيث أسست مجموعة وزراء التربية تستعين بمجموعة من الخبراء ، أوكلت لهم مهمة ضبط خطط عمل مشتركة ترمي الى النهوض بالتربية والمحتوى الرقمي بالمدرسة.

الى جانب تعزيز البنية الأساسية التربوية الرقمية ودعم تكوين المربين في مجال الاستعمالات البيداغوجية للتقنيات الحديثة ، واستعمال الأنترنات بالمدرسة ومعادلة شهادات الكفاءات التربوية بدول المجموعة وإرساء خدمة إعلامية وتكوينية لفائدة مستعملي التكنولوجيات الحديثة في القسم إضافة إلى دعم التعاون بين المؤسسات التربوية وتبادل المضامين البيداغوجية الرقمية.

**ثانيا: واقع الشراكة في ظل منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي**

لقد أصبح شيئا حتميا وقطعيا أن تتكتل الدول في مجموعات جهوية لمواجهة التحديات التي يخبئها المستقبل ، و لا يقتصر هذا التكتل على الدول الصغيرة فقط بل حتى على الدول المصنفة بالكبرى والعظمى ، فنظرية التضامن الاجتماعي التي جاء بها دوجي في القرن ما قبل الماضي أصبحت تنطبق في مجال العلاقات الدولية عموما وفي موضوع التعاون الدولي بالخصوص ، ولذلك فعلى الدولة الجزائرية ومن موقعا

[1] عقد آخر إجتماع لرؤساء أركان القوات البحرية لمبادرة دول ( 5 + 5 ) يوم 23 جوان 2010 بالعاصمة الليبية طرابلس.

الجغرافي الذي تنتمي إليه داخل الحيز الإفريقي أن تعزز دورها في تجميع القوى الإفريقية من أجل بلوغ تكامل إفريقي فعلي.

قبل أن نبحث في موضوع تطوير واقع الشراكة في ظل المنظمة الإفريقية ، نستعرض في العنصر الأول التنظيم الدولي الإفريقي من خلال منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي ، لنعرف ظروف نشأة المنظمتين ، ثم نتفرغ في العنصر الثاني لواقع الشراكة ومكانة الجزائر في الشراكة الإفريقية الأوروبية.

## 1- منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي:

عرفت القارة الأفريقية تكتلا على مستوى القارة ، تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية من 1963 إلى غاية سنة 2000 ، ومنذ سنة 2000 تحولت المنظمة إلى إتحاد أفريقي.

### أ. منظمة الوحدة الأفريقية:

حاولت الدول الإفريقية منذ استقلالها أن تتكامل وخطت البعض منها أولى خطواتها نحو الفهم المشترك، والتنسيق فيما بينها أملا في تحقيق الوحدة الإفريقية[1]، ولعل أولى هذه المحاولات تلك التي جمعت وزراء اقتصاد دول ميثاق الدار البيضاء في الدورة الثانية للجنة الاقتصادية بالقاهرة في أفريل 1962 ، أين تم التوقيع على سبع اتفاقيات[2] وأربعة قرارات وخمس توصيات من أجل تنظيم التعاون الاقتصادي وتبادل المعونة وتنظيم المواصلات.[3]

---

[1] محمد الحسيني مصيلحي ، **منظمة الوحدة الإفريقية** ، رسالة لنيل هادة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1967.

[2] الاتفاقيات هي : اتفاقية السوق الإفريقية المشتركة ، اتفاقية البنك الإفريقي للتنمية ، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني، اتفاقية الإتحاد الإفريقي للمدفوعات ، اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية ، اتفاقية هوية الطيران الإفريقية.

[3] مع بداية رياح التحرر التي هبت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ظهرت في القارة الافريقية تكتلات سياسية تمثلت في ثلاث مجموعات رئيسية وهي مجموعة برازافيل ، مجموعة الدار البيضاء ومجموعات منفروفيا . غير أن الروح الإفريقية تغلبت على هذا الانقسام وجاء مؤتمر أديس بابا في ماي 1963 صورة عملية لتوحيد جهود القارة بأكملها في صورة منظمة الوحدة الإفريقية.

المصدر: أحمد بطاطاش ، **الرقابة على حقوق الإنسان في إطار منظمة الوحدة الإفريقية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق ، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان ، جامعة تيزي وزو ، السنة الجامعية 2001-2002. ص 21.

تأسست منظمة الوحدة الأفريقية، في 25 مايو 1963، في أديس أبابا، بموجب توقيع مندوبي 32 دولة على ميثاق المنظمة [1]. ثم انضمت 21 دولة أخرى، تدريجاً، خلال السنوات التالية، كان آخرها جنوب أفريقيا، عام 1994، لتصبح العضو الثالث والخمسين، في منظمة الوحدة الأفريقية. [2]

أصبحت الحاجة إلى تعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية؛ لتيسير أعمال المنظمة، ودقة استعدادها لتحديات عالم متغير ــ أمراً ثابتاً، وعملية مقبولة، في بداية عام 1979، حينما تأسست لجنة مراجعة الميثاق. وعلى الرغم من الاجتماعات العديدة، التي عقدتها لجنة مراجعة الميثاق؛ إلا أنها لم تتمكن من صياغة تعديلات أساسية فيه، وكانت نتيجة ذلك ثلاثة مؤشرات:

- "تعديل" الميثاق، بتعزيزه، من خلال قرارات خاصة، اتخذتها القمة، مثل: إعلان القاهرة، لوضع آلية لمنع الصراعات، وإداراتها، وحلها، الخ...

- ازدياد الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، لرفع كفاءة المنظمة وفاعليتها.

---

[1] Boutros Boutros-Ghali , l'organisation de l'unité Africaine , Librairie Armand colin , Paris , 1969. P25.

[2] قامت منظمة الوحدة الأفريقية في وقت كانت القارة الأفريقية تمر بتيارات متصارعة على المستويين الإقليمي والدولي أهمها:

- وجود تكتلين رئيسيين بين الدول الأفريقية المستقلة : تجمع – تجمع الدار البيضاء – الذي يضم الدول ذات التوجهات الاشتراكية ، والثاني تكتل دول ما يسمى بتجمع منروفيا الذي يضم الدول ذات التوجهات المحافظة والتي لها صلات مع الغرب – المجتمع الرأسمالي-.
- تزايد الصراع العالمي بين الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية ، وكانت أفريقيا من مناطق التنافس بينهما سواء لجذب دولها إلى صفها أو الحصول على قواعد وامتيازات عسكرية.
- ظهور حركات التحرر الوطني في الدول الأفريقية التي كانت لا تزال تخضع للاستعمار الأجنبي سواء من جانب بريطانيا أو فرنسا أو البرتغال. ورافق ذلك أيضا بوادر ظهور حركة مقاومة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا

المصدر: أحمد حجاج ، **الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية : رؤية مقارنة ،** الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، الطبعة الأولى ، أكتوبر 2001. ص 89

- الحاجة إلى التكامل بين أنشطة المنظمة السياسة، والقضايا الاقتصادية التنموية؛ كما عبرت عنها "معاهدة أبوجا".[1]

لهذه الأسباب المذكورة ، قرر الزعماء الأفارقة تغيير وجه عمل منظمة الوحدة الأفريقية ، وتحويلها إلى إتحاد أفريقي.[2]

**ب.الاتحاد الإفريقي:**

تغيرت الظروف التي تأسست في كنفها منظمة الوحدة الأفريقية ، لذلك عمل القادة الأفارقة على تأسيس جهاز جديد وفقا لمبادئ تساير التغيرات التي تشهدها الساحة الإفريقية والعالمية.

طرح الأفارقة منذ أواخر السبعينات فكرة تغيير منظمة الوحدة الأفريقية ، إلا أن الظروف العالمية السائدة في تلك الفترة لم تسمح بذلك ، ومع دخول العالم في نهج جديد بداية التسعينات أصبحت الفكرة أكثر من ضرورة ، وذلك لعدة أسباب ، وأصبحت المنظمة إتحادا يجمع شمل الأفارقة على مبادئ معينة.

**أ-1: أسباب تأسيس الإتحاد الأفريقي:**

أثناء قمة الجزائر، التي عُقدت في يوليه 1999،[3] وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على دعوة، تقدم بها العقيد معمر القذافي، لعقد القمة غير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية، في سبتمبر 1999.

---

[1] مفوضية الاتحاد الافريقي ، **معلومات حول الاتحاد الافريقي** ،www.africa-union.org

[2] سيدي أحمد بن أحمد سالم ، **الاتحاد الافريقي** ، مجلة المعرفة الصادرة عن مؤسسة الجزيرة للإعلام ، بتاريخ: 03 أكتوبر 2004 ، على موقع: www.aljazeera.net

[3] القمة الـ37 لمنظمة الوحدة الافريقية عقدت بالجزائر بين 12 و 14 جويلية 1999 .

كان الغرض من القمة غير العادية، تعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقيـــة؛ لرفـــع كفاءة المنظمة وفاعليتها.

كان موضوع قمة سرت "تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية، لتمكينها من مواجهة التحديات، في الألفية الجديدة". واختتمت هذه القمة أعمالها، في 9 سبتمبر 1999، بإعلان سرت، الذي يهدف إلى التعامل الفاعل مع الحقائق، الاجتماعية والسياسية والاقتصـــادية الجديدة، في أفريقيا والعالم وتحقيق طموحات الشعوب إلى تحقيق وحدة أكبر، تتلاءم مع مقاصد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ومعاهدة إنشاء الجماعـــة الاقتصـــادية الأفريقيـــة والعمل لتنشيط المنظمة الأفريقية، لتؤدي دوراً أكثر فاعلية، في التعامـــل مـــع حاجـــات الشعوب.

ركزت المعاهدة على ضرورة القضاء على شبح الصراعات ، مواجهـــة التحـــديات العالمية و تسخير الموارد، البشرية والطبيعية، في القارة، لتحسين أحوال المعيشة. [1]

**أ-2: أهداف الاتحاد الأفريقي:**

يقع القانون التأسيسي في 33 مادة وتحدد مقدمة النص أهداف الاتحاد وهي:تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الأفريقية.

الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الأفريقية، التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا.

إلى جانب تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم السديد.

حاء أيضا موضوع حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك المواثيق ذات الصلة، تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول.

الإسراع بتنمية القارة وخاصة عن طريق البحث في مجال العلم والتكنولوجيا.

[1] مركز إفريقيا للدراسة والبحوث السياسية ، **الاتحاد الافريقي** ، على موقع:www.ifriqiyah.com

كما تتكون أجهزة هذا الاتحاد من 17 جهازا من أهمها: مؤتمر الاتحاد ،المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية) ، برلمان عموم أفريقيا، محكمة العدل ، أمانة الاتحاد ، لجنة الممثلين الدائمين (السفراء) ، اللجان الفنية المتخصصة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، البنك المركزي الأفريقي[1].

تواجه الإتحاد الأفريقي عدة مشاكل تعيق عمله مثل: تنوع وتعدد الصراعات والحروب في القارة الإفريقية ،أزمة تحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي ، صعوبة إحراز تقدم في مجال التجارة ،عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي ، تحدي الأمراض والأوبئة ، التحدي المؤسسي داخل الاتحاد الأفريقي ،أزمة الدعم الخارجي للتنمية في إفريقيا.[2]

**2.مكانة الجزائر في الشراكة الإفريقية - الأوروبية**

إن موقع الجزائر الجغرافي ، يجعل منها همزة وصل بين أقطار الشمال الأفريقي ، كما أنها بوابة إلى البحر المتوسط ، وإمتدادها إلى قلب الصحراء الأفريقية يجعل منها أيضا قلبا جهويا في هذه القارة، أما من ناحية التاريخ فالثورة الجزائرية عجلت بإستقلال العديد من الدول الأفريقية ، بل وأصبحت وحيا لمنظمات ثورية ويسارية في القارة السمراء .

تكتل الجزائر في إتحاد مغاربي أو شمال أفريقي يعزز من دور الجزائر في القارة الإفريقية ، وذلك بتنسيقها مع المنظمات الجهوية الأخرى مثل *الإيكواس والساداك والكوميسا* ... ، ويجعل وحدة الدول الأفريقية أكثر لحمة، لتصل إلى وحدة وتكامل أفريقي، في ظل منظمة تكون قواعدها مثل هذه المنظمات الدولية.

لكن الدور الحالي للجزائر في هذا الإطار الأفريقي ليس ذلك الذي يجب أن تكون عليه، فمن حيث المبدأ ، كانت الجزائر سببا في خروج المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية ،

---

[1] سيدي أحمد بن أحمد سالم **الاتحاد الأفريقي** www.aljazeera.net 2004/10/03

[2] السيد فليفل ، **الاتحاد الإفريقي والتكتلات الاقليمية** ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ، الاصدار الثاني ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ، 2002-2003. ص 12.

لدعمها عضوية جبهة البوليساريو الصحراوية ، في وقت كان عليها أن تكون إلى جانب المغرب متكتلتان في إطار مغاربي إلى جانب تونس وليبيا وموريتانيا ، أي أن الإطار القاعدي غير صريح ، فكيف نصل إلى الحديث عن بناء هرم أفريقي والقاعدة غير متينة؟.

فالجهود الجزائرية من جهة أخرى تضيع في أطر لا فعالية لها ، مثل الإطار العربي[1] الذي تميل إليه، والإطار المتوسطي الذي من المفروض أن يسبقه الإطار الأفريقي (نظريا)، فالجزائر تبحث عن مصلحتها مع تكتل لدول أوروبية في حين تغض هي النظر عن القيام بمثل ذلك.

إن الدخول في تكتل أفريقي حقيقي ، في ظل إتحاد أفريقي مبني على قواعد متينة مستمدة من واقع وطموحات الشعوب الأفريقية ، يسمح لها بالنهوض ليس فقط بوسائل إقتصادية نفعية ، بل على أسس تضامنية ، فالمنتوجات الأفريقية تعلب في المصانع الأوروبية لتباع في الأسواق الأفريقية[2] ، ويدفع المواطن الأفريقي ثمن ذهابها وعودتها وتكاليف تعليبها ، في حين كان بإمكانه إستهلاكها وهي طبيعية في مكان إنتاجها.

---

[1] تجمع أغلب الدراسات القانونية على أن الإطار العربي عموما وإطار جامعة الدول العربية على وجه الخصوص من أفشل الأطر ، حيث أن الرهان عليه يعد ضربا من المغامرة خصوصا بعد التشتت العربي الذي بدأت بوادره في أعقاب قمة كامديفد الأولى ، وصولا إلى حرب الخليج الثانية التي كانت فيها الدول العربية في ثلاثة أقطاب ، طرفان متخاصمان وطرف يتبنى الحياد ، في حين تبقى مبادرة الدفاع العربي مجرد حبر على ورق بعد تعرض دول عربية إلى هجومات أجنبية (القصف الأمريكي ليلبيا 15-04-1986 ، القصف الأمريكي للسودان في أعقاب تفجيري دار السلام ونيروبي 1998) دون أن تتحرك لا الجامعة العربية ولا دولها ، أما التكامل العربي فلم يعدوا أن يكون كلام منابر لا أكثر و لا أقل حيث أن مشروع السوق العربية المشتركة ظل حبرا على ورق و التبادل التجاري لم يتجاوز سقف الـــ 6% ، **المصدر: أحمد الرشيدي** ، **الجامعة العربية: 55 عاما على طريق العمل العربي المشترك** ، محاضرة منشورة بمجلة المعرفة الالكترونية ، **على موقع** www.aljazeera.net

[2] تستورد الجزائر نوعية رديئة من الموز اللاتيني من أوروغواي وباراغواي ، بينما تحتكر شركات أوروبية تجارة الموز الأفريقي *مثل "اتحاد منظمات مستوردي ومسوقي الفاكهة والخضر الطازجة في أوروبا، اتحاد تجارة الموز في المجموعة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي لتجارة الجملة لاستيراد وتصدير الفاكهة والخضر، والشبكة الدولية لتحسين الموز والموز الأفريقى"* ، علما أن نوعية الموز الأفريقي توصف بالعالية جدا.

أنظر : تقرير الدورة الأولى للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية (غولد كووست،استراليا 4- 8/5/1999) الدورة الثالثة والستونwww.fao.org/docrep

فلو تستغل الجزائر على سبيل المثال وليس الحصر طريق الصحراء الذي يربط المتوسط بداكار أحسن إستغلال ، لجنت أضعاف ما تنتظره من عائدات شراكتها مع الدول الأوروبية.

**خاتمة:**

يختلف حال الجزائر عن حال مثيلاتها من الدول الإفريقية ، في علاقتها مع الجانب الأوروبي ، حيث أنها إستأثرت بنظام قانوني فردي استثنائي مكنها من تبوء مكانة متميزة في الضفة الجنوبية ، عكس العلاقة التي تربط الجانب الأوروبي بالدول الأفريقية الأخرى التي تشبه عقود الإذعان المدنية.[1]

أدى هذا الاستثناء بالدولة الفرنسية إلى محاولة إحياء تجمعات أخرى لكبح الغرور الجزائري على حد وصف الرئيس الفرنسي ساركوزي ، التي تحوز على نظام قانوني متميز ، وذلك في محاولة لجرها إلى منظمات مثل الفرانكفونية أو الاتحاد من أجل المتوسط ، لتتساوى حظوظ الجزائر مع مثيلاتها الأفريقية.

إلا أن النظام القانوني المتميز الذي تبوأته الجزائر بقي مجالا نظريا ، وإن كانت الجزائر قد قطعت أشواطا من عقد اتفاقيات تعاون تطورت إلى شراكة. إلا أنها(أي الشراكة المبرمة) لم ترضي لا الجانب الجزائري و لا الجانب الأوروبي.

فالجزائر لم تستطع أن ترقي علاقاتها إلى ما ترغب فيه من استفادة من خبرة وتكنولوجيا أوروبية، ولم تستفد من الإعانات والمساعدات التي استفادت منها مثيلاتها لا

[1] على سبيل المثال فإن التعاون بين كل البلدان الإفريقية جنوب الصحراء ما عدا جنوب إفريقيا وعدد منه دول بحر الكاريبي والمحيط الهادي مع الاتحاد الأوروبي يدخل في إطار اتفاقية لومي، التي تعد أهم اتفاقية من الناحية العددية في تاريخ التعاون بين الشمال والجنوب، إذ تشمل واحد وسبعون دولة ترتبط مع المجموعة الاقتصادية الأوربية باتفاقية فريدة من نوعها.وهذا النوع من الاتفاقيات يجد أساسه في النهج التعاوني التقليدي القائم على الهيمنة الإمبريالية والاقتصادية ، وهو ما يطلق عليه البعض الاستعمار الجديد المتميز الذي يعرض نموذجا من التنمية مقترح في إطار ما يسمى بعلاقات التعاون في الاقتصاد العالمي حيث يكرس هيمنة دول الشمال الغنية على دول الجنوب غير الغنية والمالكة في نفس الوقت لثروات طبيعية هامة.

محمدو شريف ولد محمد الأمين باله شريف، **التعاون الأوربي الموريتاني من خلال اتفاقية لومي** أطروحة دكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء (المملكة المغربية) 2010

سيما المغرب ، ولم يسمح الاتفاق سوى بإغراق السوق الجزائرية بالسلع الأوروبية الاستهلاكية والتي تصنف بالكمالية[1].

هذا الطرح يعكس حال التعاون الأورو-أفريقي الذي يصب معظمه (إن لم نقل كله) في مصلحة الجانب الأوروبي ، أما من جانب المجموعة الأوروبية فالمواقف المتشددة والمتصلبة أحيانا والمرنة أحيانا أخرى للطرف الجزائري جعلت الطرف الأوروبي يضغط على الجانب السياسي من أجل أكثر مكتسبات في المجال الاقتصادي ، لذلك فالعلاقة بين الطرفين تكاد تكون مشبوهة ، في غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين ، وغياب تكافؤ بين ضفتي المتوسط لا يمكن الحديث عن شراكة حقيقية.

فبالعودة إلى تحديد المصطلحات وضبط المفاهيم القانونية ، فالشراكة عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، لا يمكن أن يكون هناك طرفين شريكين وهما غير متكافئين ، وبالتالي فالعلاقة بين ضفتي المتوسط لا يمكن أن تسمى بهذه الاسم وربما سيكتب على الإطار القانوني الذي يربط بينهما أن يبقى في حدود محاولات ، لا تتعدى تقنين أطر التعاون بين الجانبين .

فبالنسبة إلى الجزائر لا يمكنها - في الوقت الحالي - أن تؤسس شراكة ، ما دامت غير متكافئة.[2]

---

[1] نوعية الاستثمارات التي نجدها في السوق على حد تعبير الوزير الأول الجزائري الذي وصفها قائلا: في السوق أصبح يوجد عشرات أنواع المايوناز والتفاح في إشارة إلى أن الاتفاق لم يحقق سوى زيادة عدد شركات الاستيراد وبالتالي تضاعف رقم التحويلات المالية إلى الخارج ، دون حضور استثمار في البلاد. المصدر: تصريح الوزير الأول الجزائري لجريدة الخبر ليوم 30 ماي 2009 عدد 5649.

[2] في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية ، قال الخبير الاقتصادي الجزائري معمر بوضرسة أن المؤسسات الصناعية الجزائرية لا تملك في الوقت الحالي الإمكانات التي تؤهلها لمنافسة الشركات الأجنبية والأوروبية خاصة بعد فشل برنامج إعادة الهيكلة الذي نفذته الحكومة الجزائرية منذ عام 1997 ، وهدفت من خلاله إلى تقويم الوضع المالي للمؤسسات في البلاد.**المرجع:** (كونا) وكالة الأنباء الكويتية ، **الجزائر تعلن إلغاء التعرفة الجمركية على المنتجات الصناعية الأوروبية** مقال ليوم 12 جوان 2009.

بالنسبة للطرف الأوروبي فنواياه ظاهرة للعيان ولا يمكن إخفاء الأطماع الأوروبية في القارة الأفريقية و إن كانت متفاوتة بين دولة وأخرى .

فرنسا تربط أطماعها الاقتصادية بالحفاظ على إرثها التاريخي واللغوي ، في حين أن بريطانيا تنتهج سياستين واحدة ظاهرة والأخرى تحت مظلة المنظمات الجهوية والدولية ، بينما إيطاليا تحاول التخلص من عقدة الماضي والتفكير في المستقبل ، وتنتهج تقريبا المنهج الصيني الذي لا يربط العلاقات الاقتصادية بالايديولوجيات ، ولولا أن إيطاليا عضو بارز في الاتحاد الأوروبي لكان لها مع إفريقيا شأن آخر ، يجعل من علاقاتها أكثر فعالية مما عليه في الوقت الحالي.

الدليل على ما تم ذكرة هو المواثيق الدولية الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول الإفريقية ،وهنا ندرك بأن السعي الأوروبي لربط القارة الافريقية تستعمل فيه أنماط عديدة، فأوروبا لا تجد حرجا في تقسيم إفريقيا إلى إفريقيا بيضاء تربطها علاقات متوسطية ، وسوداء معظمها منخرط في مسعى كوتونو ، بينما أقرت لجنوب إفريقيا معاملة متميزة على أساس أنها دولة متطورة.هذا من جهة.

الأوروبيون من جهة أخرى يبرمون معاهدات مجتمعين ومنفردين مع الجانب الإفريقي ، وهذا يدل على محاولة كل دولة أوروبية الاستئثار بمزايا أكثر من مثيلاتها ، في حين يبقى الاتفاق المشترك يعطي لكل دولة شمال المتوسط حقها بنسبة على الأقل.

لو حاولنا مقارنة هذه الاتفاقيات الجماعية مع الاتفاقيات المبرمة فإننا نجد أنفسنا أمام إشكالية جديدة بين الإخفاق واللاّفعالية ، و إخفاق الإطار التعددي الأطراف للإتفاقيات المبرمة بين الجانب الأوروبي مع الجانب الإفريقي.

يتوقف نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري على قدرة الدولة الجزائرية على إنجاح الإصلاحات ويتجسد ذلك في نوعية المؤسسات والخدمات العمومية في إطار دولة القانون، وبمشاركة المجتمع المدني في ظل الحكم الراشد. كما أن دخول إتفاق الشراكة مع

أوروبا حيز التطبيق سيخضع الجزائر لمنطق الإندماج في الإقتصاد العالمي ، والذي ستكرسه مع الإنضمام المرتقب في المنظمة العالمية للتجارة.[1]

ما نتستخلصه مما درسناه أن جميع الاتفاقيات التي كانت فيها الجزائر طرفا لا جدوى منها إن لم تكن مخاطبة من موقف/موقع قوة .

هذه القوة تستمدها من القواعد الصلبة لاقتصادها ، وهياكل مؤسساتها الوطنية القاعدية ، وسياستها الرشيدة في الحكم والتسيير ، وتحقيق أكبر نسبة من محاربة الفساد ، وللأسف كل هذه العناصر غائبة في المذكرة الجزائرية .

كما تبين أيضا النماذج العالمية كيف أن الدول التي تبني سياستها الرشيدة عن طريق التكامل الإقليمي تكون أكثر حرية وأكثر قوة في موقعها عند مخاطبة الأطراف المتقدمة التي تقابلها.

لذلك نجد الجزائر أو أي دولة إفريقية في موقع قوة عندما تخاطب بضمير الجماعة المتكلم سواء في التكتلات الجهوية أو الإفريقية في ظل منظمة الوحدة الإفريقية أو الإتحاد الإفريقي لاحقا، وهو الأمر الذي تغض الدولة الجزائرية النظر عنه خصوصا وأن موقعها الجغرافي في الشمال الإفريقي يجعل منها عمودا فقريا في تحريك الآلة المغاربية.

من بعدها عودة الجزائر إلى دورها الريادي في القارة الإفريقية وضرورة التخلي عن كل السياسات والتجمعات المفتتة للبيت الإفريقي.

التعاون الدولي لم يكتب له في الأديان السماوية أن يبقى حكرا بين يدي الأقطاب العالمية القوية، أو نصا مقدسا مكتوبا بحروف ليبيرالية ، إن التعاون بين الدول لا سيما الراغبة في الشراكة ليس عليها أن تنتهج من دليل العولمة أو النيوليبرالية كخارطة طريق لبلوغ أهدافها .

الأزمة العالمية التي شهدها العالم نهاية العشرية الأولى من هذا القرن دليل على هشاشة الواقع الدولي الذي بنته الأحادية القطبية ، ومن خلفها الأجهزة المالية الدولية[2] لهذا

---

[1] ناصر مراد ، **متطلبات نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري** ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الإقتصادية والسياسية ، كلية الحقوق ، بن عكنون ، 2007. ص 309.

[2] OMC . FMI . BM

النظام ، في حين صمدت التكتلات الجهوية أمام هذه الزوبعة أو على الأقل كانت حدتها غير قوية عليها ، وبالتالي فأي دولة في وقتنا الراهن ما عليها إلا أن تقوي جهاز مناعتها عن طريق التركيز على التكامل الجهوي.

# قائمة المراجع

**أولا – باللغة العربية:**

**I. الكتب:**

1. أحمد حجاج وآخرون ، **الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية : رؤية مقارنة** الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية ، الطبعة الأولى ، أكتوبر 2001.

2. بطرس بطرس غالي ، **منظمة الوحدة الإفريقية** ، القاهرة ،دار النهضة العربية 1964.

3. توفيق عبد العزيز فهمي ، محمد عبد العزيز أحمد ، **نحو وحدة إفريقية**، سلسلة كتب سياسية ، العدد 341 الدار القومية للطباعة والنشر .2003

4. جون هاتش ، **أفريقيا** ، دنيس دوبسن ، مؤسسة فريديريك العربية للطباعة ، لندن ، 1961 .

5. راشد البراوي ، **مشكلات القارة الافريقية** ، السياسية والاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلومصرية ، مصر، 1960.

6. صالح أبوبكر علي أحمد ، **أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الافريقية من عام 1989 إلى عام 2000** ، ط 1، دار النهضة العربية ، مصر، 2005.

7. عادل عبد الرزاق ، **المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2006.

8. عبد الحفيظ عبد الله السبيعي ، **أفريقيا : من هيمنة الاستعمار إلى هيمنة العولمة.** الدار المصرية للطباعة ، مصر ، **2002.**

9. عبد القادر رزيق المخادمي ، **الاتحاد من أجل المتوسط. الأبعاد والآفاق،** ط 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر، 2009 .

10. عبد الله الأشعل ، **الاتحاد الأفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ، القاهرة ، 2003 .

11. عبد المالك عوده ، **سنوات الحسم في إفريقيا 1960-1969** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1969.

12. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي،** ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2004 .

13. محمد عبد الرفيق ، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية،** ط 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

14. محمد عبد العزيز إسحاق ، **نهضة أفريقيا** ، ب ط ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مصر، 1971.

15. والتر رودني ، **أوروبا والتخلف في افريقيا** ، ترجمة: أحمد القصير ، ب ط، مطابع الرسالة ، الكويت ، 1988.

16. وفيق عبد العزيز فهمي، محمد عبد العزيز أحمد، **نحو وحدة إفريقية**، سلسلة كتب سياسية، العدد 341 الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1967.

**II.الرسائل والمذكرات:**

**أ – الرسائل:**

1. شريط عابد, **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو- متوسطية – حالة دول المغرب العربي,** أطروحة دكتوراه, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر, 2003 /2004.

2. محمد الحسيني مصيلحي ، **منظمة الوحدة الإفريقية** ، رسالة لنيل هادة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1967.

3. عبد الكريم هانئ ، **التعاون المالي الأورمتوسطي بين الاتحاد الأوربي وبلدان المغرب العربي** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون ، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء ، 2004.

4. عمورة جمال ، **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة ، العربية الأورو– متوسطية،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي ، ، جامعة الجزائر 2006/2005.

5. محمدو شريف ولد محمد الأمين باله شريف، **التعاون الأوروبي الموريتاني من خلال اتفاقية لومي** ، أطروحة دكتوراه في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء (المملكة المغربية) 2010.

**ب – المذكرات:**

1. أبحري سفيان, **شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وأثرها على الإقتصاد الوطني,** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2003.

2. بطاطاش أحمد ، **الرقابة على حقوق الإنسان في إطار منظمة الوحدة الإفريقية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق ، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان ، جامعة تيزي وزو ، 2001-2002.

3. ثلجون شميسة ، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الإستثمار الأجنبي في الجزائر** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ، فرع قانون الأعمال، جامعة بومرداس ، 2006.

**III. المقالات:**

**أ- المقالات المتخصصة:**

1. حامد نور الدين: **مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة** ، مجلة خاصة بأعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الأفريقية 29-30 ماي 2005. بعنوان التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا: الواقع والتحديات ، تحرير د/محمد عاشور ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية.(ص 151-170).

4. الجوزي جميلة ، **التكامل الإقتصادي العربي** ، واقع وآفاق ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، عدد 05 ، (ص 35-42 ) .

5. . ديزري رؤوف ، **الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – الايكواس – التكامل الاقليمي والتنمية في أفريقيا : الواقع والتحديات** ، مجلة خاصة بأعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية 29-30 ماي 2005، صادرة عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ط 1 ، 2005. (ص 364-351).

6. رجاء إبراهيم سليم ، **السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا** ، مجلة إفريقيا والعولمة، حصيلة أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية ، القاهرة 12-14

فيفري 2002 ، مكتبة البرنامج لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2004. (ص 260-266).

7. زهير عبد الكريم الكايد ، **الحكمانية : Gouvernance** ، مجلة بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الجامعة العربية ، القاهرة ، مصر.(ص 32-46).

8. داني رودريك وسوبر أمانيات, **أسبقية المؤسسات: ماذا تعني وماذا لا تعني**, مجلة التمويل والتنمية, المجلد40، العدد02، جوان 2003. (ص 20-32).

9. جلال رأفت ، **السياسة الفرنسية في افريقيا ، السياسة الدولية** ، عدد 145 ، جويلية 2001 ، (ص 16-22).

10. راوية توفيق ، **المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا** ، سلسلة دراسات أفريقية ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، مارس 2002.(ص 06-12).

11. سامي هاني ، **الهيئة الحكومية للتنمية : الايغاد**، مقال بمجلة خاصة بأعمال المؤتمر الدولي الأول بشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية 16-17 أفريل 2005 ، بعنوان التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق ، مجلة صادرة عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005، (ص380-309).

12. سلطان فولي حسن ، **التكامل الاقتصادي في إفريقيا ، المشكلات والإمكانيات** ، مجلة الدراسات الافريقية ، العدد 17 ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1995 (.ص 16-28).

13. السيد فليفل ، **الاتحاد الإفريقي والتكتلات الاقليمية** ، التقرير الاستراتيجي الافريقي، الاصدار الثاني ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، 2002-2003. (ص 28-39).

14. السيد فليفل ، **الادوار الإقليمية للدول الإفريقية** ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2002-2003. (ص 125-146).

15. عبد الله قلش ، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم إنسانية ، السنة الرابعة العدد 24 ، ليوم 29 جويلية 2006 ، www.ulum.nl

16. عبد الوهاب بن خليف ، **العلاقات الأوروبية – المتوسطية : إستراتيجية شراكة أم توظيف** ، مجلة دراسات إستراتيجية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، العدد الخامس ، جوان 2008 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر.(ص 41-52).

17. زرواتي عبد الرشيد ، **جدوى الاتحاد المغاربي وتكامل الأدوار بين الدولة والمجتمع** ،مجلة علوم إنسانية السنة الرابعة: العدد 29 ، جويلية 2006 .على موقع : www.uluminsania.net

18. شوقي عطا الله الجمل ، مقال بعنوان **التكامل الإقليمي في أفريقيا: تطوره وأشكاله ، ودوافعه ، وإنعكاساته على التنمية في القارة**، مجلة خاصة بأعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية 29-30 ماي 2005، صادرة عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ط 1 ، 2005.(ص 66-75).

19. فرج عبد الفتاح فرج ، الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل إتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد ، مقال منشور بمجلة مركز دراسات وبحوث الدول النامية، **إستراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة** ، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ، العدد 27 ، (ص 122-138).

20. كمال رزيق ، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي** ، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،أيام22-23-2002 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سعد دحلب ، البليدة.

21. محمد أبو العينين ، **التكالب الدولي الجديد على إفريقيا** ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2008/2007 الاصدار الرابع ، القاهرة ، مصر .(ص 128-139).

22. محمد عبد الشفيع ، الاقتصاد السياسي للعولمة ،تحرير : أ.د/محمود أبو العينين، **الاتحاد الأوروبي وإفريقيا : نموذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة** ، مجلة إفريقيا والعولمة ، حصيلة أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية ، القاهرة 12-14 فيفري 2002 ، مكتبة البرنامج لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2004.(ص 36-55).

23. محمد سالمان ، **السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي** ، مجلة السياسة الدولية، عدد 138 لسنة 2001 ، مؤسسة الأهرام للطباعة ، مصر ، ص : (240-247).

24. محمود أبو العينين ، **الاتحاد الأوروبي وإفريقيا : نموذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة** ، مجلة إفريقيا والعولمة ، حصيلة أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية ، القاهرة 12-14 فيفري 2002 ، مكتبة البرنامج لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2004 ،(ص 197-236).

25. محمود أو العينين ، **دور الدول الثماني الصناعية الكبرى في حفظ الأمن والسلم في إفريقيا** ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2005/2004 الاصدار الثالث، القاهرة ، مصر.(ص 87-99).

26. محمد عاشور، **التكامل الإقليمي في أفريقيا: خبرة الماضي ورؤى الحاضر** ، مقال بمجلة خاصة بأعمال المؤتمر الدولي الأول بشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية 16-17 أفريل 2005 ، بعنوان التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق، مجلة صادرة عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005.(ص 341-379).

27. ناصر مراد ، **متطلبات نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري** ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الإقتصادية والسياسية ، كلية الحقوق ، بن عكنون ، 2007.(ص 306-311).

28. هويد االقاهرة عبد العظيم ، **أداء التجمعات الاقتصادية الإفريقية** ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2004-2005 ، الإصدار الثالث ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية . جانفي 2006.(ص 317- 329).

**المقالات الأخرى:**

1. أحمد الرشيدي ، **الجامعة العربية: 55 عاما على طريق العمل العربي المشترك** ، محاضرة منشورة بمجلة المعرفة الالكترونية ، على موقع www.aljazeera.net

2. أحمد منصور، **سر الاهتمام الأمريكي بإفريقيا** - الجزيرة توك 2006/12/20 www.aljazeeratalk.net

3. إمحمد مالكي ، **مبدأ المشروطية .. هل يساعد في إنعاش الديمقراطية؟** على موقع: .www.awan.com/pages

4. إيزابيل شيفر **مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما**.www.dw-world

5. أيمن محمد البشير، **العلاقات الفرنسية الأفريقية في عهد ساركوزي إلى أين؟**almoslim.net/node

6. بدر حسن شافعي ، **ماذا تريد بريطانيا من أفريقيا؟** 27سبتمبر 2001 على موقع:www.islamonline.net

7. بدر حسن شافعي، **العلاقات الأفريقية- الأوربية.. تنمية أم تبعية؟** إسلام أون لاين نت ، www.islamonline.ne

8. بدر حسن شافعي ، **الكوميسا ومستقبل التعاون الإفريقي ، 2001/05/19** www.islamonline.net

9. بيرند توم ، **بدائل ثقافية لإخراج "الاتحاد من أجل المتوسط ،من مأزقه السياسي** ، www.dw-world.

10. توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل** ،على موقع : www.awu-dam.org

11. جوزيف رامز أمين ، **علاقات مصر الإفريقية ، إرث الماضي وتحديات المستقبل** ، 26 سبتمبر 2007 ، new.sis.gov.eg

12.حسن نافعة- **اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذير**، www.afkaronline.org

13. حمدي عبد الرحمن ، جولة أولبرايت: **أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا**، السبت. 23 أكتوبر 1999 www.islamonline.net

14.حمدي عبد الرحمن جامعة القاهرة ، **القمة الأفرو أوربية الأولى .. صراع الأولويات**، www.islamonline.net

15. حمدي عبدالرحمن **فرنسا وتحديات الرابطة الأفريقية** 28-06- 2009 www.iraq4allnews.dk *موقع العراق للجميع*

16. خالد حنفي ، **الإقليمية الجديدة في أفريقيا.. ومواجهة العولمة**، الجمعة. 25 مايو2001 ، إسلام أونلاين www.islamonline.net

17.خوليو غودوي ، **الاتحاد من أجل المتوسط : ولادة عسيرة أم عملية إجهاض؟** وكالة الأنباء العالمية آنتير بريس سيرفيس. ipsinternational.org

18.راوية توفيق، **التنافس الدولي في القارة الإفريقية**، أفريقيا في عالم متغير وجهات نظر إستراتيجية.www.albayan-magazine.com

19.رفيق عبد الغني، **التكامل الاقتصادي العربي**،على موقع: www.taybe.org

20.سالم حسين ، **قراءة في مسار: الشراكة الأورومتوسطية بعد عشر سنوات – 1995 2005**، 01 أكتوبر2006 ، www.elmokhtar.net

21. سيدي أحمد بن أحمد سالم، **الاتحاد الأفريقي** www.aljazeera.net 2004/10/03

22.صلاح محمد اجبارة ، **العلاقات الإفريقية الأوروبية في ضل الفضاء الجديد (الأورو - إفريقي)**.www.altahadi.edu

23.صلاح نيوف ، **الاتحاد من أجل المتوسط.. كيف نبدأ؟** ، 18 يونيو 2008م ، موقع العربية نت www.alarabiya.net

24.صوت إفريقيا ، **تطوير الشراكة على أساس التكافؤ بين إفريقيا وأوروبا**،.www.voiceofafrica.com

25.عادل علي أحمد، **"أوروبا وأفريقيا.. تعاون من أجل التنمية"**new.sis.gov.eg

26.عبد الفتاح الفاتحي ، **اتحاد المغرب العربي.. الضرورة الاستراتيجية والاكراهات الإقليمية** ،على موقع : elfatihi.elaphblog.com

27.عبدالحفيظ عبدالله السبيعي ، **أفريقيا من هيمنة الاستعمار الى هيمنة العولمة** www.greenbookstudies.com

28.عبدالله تركماني **مكانة المغرب العربي في عالم متغير**،تونس 2008/2/13 مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية www.dctcrs.org

29.عبد الواحد أكمير: **خصوصيات السياسة الأوربية في منطقتي المغرب العربي ومركوزور** ، .www.minculture.gov.ma

30.عفيف علاء الدين الريس، **من الهيمنة إلى المنافسة** ، www.alsabaah.com

31.عمورة جمال ،**مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي** .www.ulum.nl/c41.htm

32.المصطفى قصباوي ، **ملف الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي** ، www.achamel.info

33. محمد زاهي المغيربي ، **العولمة.. واستراتيجيات التعامل** ، 2009/07/23 www.libyaforum.org

34.مصطفى صايج (استاذ العلاقات الدولية بجامعة الجزائر)**مستقبل العلاقات الجزائرية الايطالية ، بعيدا عن ، لاكامورا"و "القندورة"** ، 15 نوفمبر 2006 ، mustaphasaidj.maktoobblog.com

35.مصطفى مجدي الجمال باحث بمركز البحوث العربية والأفريقية ، **الشراكة الأورومتوسطية تقدير موقف** www.aarcegypt.org.

36.مغاوري شلبي (باحث إقتصادي)، **القمة الأفروأوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود** ، www.islamonline.net

37.المنظمات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية والسياسيةwww.djiboutinvest.dj

38.نبذة حول نهر مانو والاتحاد الدولي :damaro3.wordpress.com

39.نبيل شرف الدين ، **اختتام قمة لشبونة بإعلان وثيقتين للشراكة بين الفقراء والأغنياء**، جريدة إيلاف البريطانية، 8 ديسمبر2007، www.elaph.com .

40.**إيطاليا وإفريقيا تطلقان شراكة إقتصادية إستراتيجية** www.xinhuanet.com_ 2009

41.**تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي** ، 27 سبتمبر 2005 أرشيف الأخبار من موقع : www.arabic.cnn.com

## III. النصوص القانونية:

### أ- النصوص القانونية الوطنية:

1. إتفاق جزئري – فرنسي يتعلق بالتحكيم وكذا ملحق موقع عليهما بباريس بتاريخ 1963/06/26 المنشور بمقتضى المرسوم رقم 63-364 (ج ر ج ج د ش رقم 67 مكرر لسنة 1963) .

2. الاتفاقية المتعلقة بتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين بين الجزائر وفرنسا الموقعة بالجزائر في 1964/08/27 المصادق عليها بمقتضى الأمر رقم 65-194 المؤرخ في 29-07-1965 ج ر ج ج د ش رقم 68 لسنة 1965.

3. بروتوكول قضائي جزائري فرنسي المؤرخ في 1962/08/28 والذي دخل حيز النفاذ إبتداء من 1966/07/01 المعدل والمتمم بالأمر رقم 65-194 المؤرخ في 1965/07/29 والمرسوم رقم 66-313 المؤرخ في 1966/10/14.

4. أمر رقم 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(ج ر ج ج د ش 94). المعدل بالقانون رقم 79-06 المؤرخ في 07 جويلية 1979 المتضمن التعديل الدستوري. والقانون رقم: 08-01 المؤرخ في 12 جانفي 1980 المتضمن التعديل الدستوري. والمرسوم رقم: 88-223 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 المتعلق بنشر التعديل الدستوري الموافق عليه في إستفتاء 03 نوفمبر 1988 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

5. إتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلقة بوضعية الأطفال الناتجة عن الزواج المختلط بين الجزائريين

والفرنسيين في حالة الانفصال ، الموقعة بمدينة الجزائر يوم 1988/06/21 المصادق عليها بمقتض المرسوم رقم 88- 144 المؤرخ في 1988/6/26. يتضمن التصديق على. ج ر ج ج د ش رقم:30 لسنة 1988.

6. مرسوم رئاسي رقم 89 – 18 مؤرخ في 28 فيفري 1989 ، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في إستفتاء 23 فبراير سنة 1989 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر ج ج د ش رقم: 09.

7. الاتفاق المبرم بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات, الموقع بالجزائر بـــ 1991/05/18 المصادق عليه بمقتضى المرسوم رقم 91-346 المؤرخ في 1991/10/05 ج ر ج ج د ش رقم 46 لسنة 1991.

8. مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور ، المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996 ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ج ر ج ج د ش رقم 76. المعدل بالقانون 03/02المؤرخ في 10 أفريل 2002 الضمن تعديل الدستور والمعدل بالقانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتعلق بالتعديل الدستوري.

9. الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة ، و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى1، الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل سنة 2002 ،و كذا ملاحقه من 1 إلى 6 و البرتوكولات من رقم 1 إلى رقم 7 و الوثيقة النهائية المرفقة به (ج ر ج ج د ش رقم 30 ليوم 27 أفريل2005) الموافق عليه بمقتضى القانون رقم 05-05 المؤرخ في 26 أفريل 2005 .

10. الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة ، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى ، الموقع بفالونسيا يوم 22 أفريل 2002 وكذاملاحقه من 1إلى6 والبروتوكولات من 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به المصادق عليه بمقتض المرسوم رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005 ،.( ج ر ج ج د ش رقم 31 لسنة 2005).

11. اتفاق متعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الإجرام المنظم، الموقع بالجزائر في 25 /2003/10 المصادق عليه بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-378 المؤرخ في 2007/12/01 ر ج ج د ش رقم 77 لسنة 2007).

12. مرسوم رئاسي رقم 04-166 مؤرخ في 08 جوان 2004 ، يتضمن التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية الإيطالية ، الموقعة بالجزائر في 27 جانفي 2003 جريدة رسمية عدد 37 ليوم 09 جوان 2004.

13. إتفاق متعلق بخدمات النقل الجوي ، الموقع بباريس في 2006/02/19 المصادق عليه بمقتضى الأمر رقم 08-47 المؤرخ في 2008/02/09 ، (ج ر ج ج د ش رقم 07 لسنة 2008).

14. إتفاق خاص بالإلغاء المتبادل لتأشيرات الإقامة القصيرة المدى لحاملي جوازات سفر دبلوماسية ، موقع بالجزائر في 2007/07/10 المصادق عليه بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 08-48 المؤرخ في 2008/02/09 (ج ر ج ج د ش رقم 07 لسنة 2008).

15. بروتوكول الاتفاق الأورو- متوسطي المؤسس لشراكة بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة ، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة

أخرى ، يرمي إلى الأخذ في الاعتبار انضمام الجمهورية التشيكية وجمهورية استونيا وجمهورية قبرص وجمهورية ليتونيا وجمهورية ليتوانيا وجمهورية المجر وجمهورية مالطا وجمهورية بولونيا وجمهورية سلوفينيا والجمهورية السلوفاكية إلى الاتحاد الأوروبي المحرر بلكسومبورغ في 24-04-2007. المصادق عليه بمقتضى المرسوم 08-51 المؤرخ في 2008/02/09 ج ر ج ج د ش.

16. اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الفرنسية وبروتوكولها الإداري و المالي المتعلق بوسائل التعاون الموقعين بالجزائر في 04 ديسمبر 2007 المصادق عليه بمقتضى المرسوم رقم 08-88 المؤرخ في 09 مارس 2008 . ج ر ج ج د ش عدد15 لسنة 2008.

**ب- النصوص القانونية الدولية**

1. بروتوكول التعاون المالي والفني بين مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية الموقع في بروكسل بتاريخ 1987/10/23 وتمت المصادقة عليه في 1988/6/9 وبدأ العمل به في www.tas.gov.eg.1988/09/01

2. قرار رقم 06 لسنة 1989 الخاص ببرنامج تحرير المنتجات الصناعية التي يكون منشأها الدول الأعضاء في مجموعة الايكواس.

3. قرار رقم 12 الصادر تنفيذا للاجتماعين الوزاريين رقم 4 و 5 لمجلس الأمن والوساطة التابع لمجموعة إيكواس بتاريخ 2000/10/04 المنعقد بمدينة أبوجا، المتعلق بإنشاء قوة إيكوموج ، فريق المراقبين المسلحين على الحدود الليبرية الغينية .

4. مقرر بشأن إفريقيا –أوروبا رقمEX.CL/320(x).2000

5. اتفاق بشأن إنشاء مكتب إقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبي في إطار المشاركة الأورو-متوسطي الذي تم التوقيع عليه في 2003/2/22 وصادقت عليه مصر في 2004/01/13 وبدأ العمل به في 2004/01/13 على مذكرة تفاهم خاصة بالبرنامج الوطني التأشيري لعامي 2005/ بين مصر 2006 مع المفوضية الأوروبية في إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بتاريخ 09 /2004/005 وصودق عليها وبدأ العمل بها يوم www.tas.gov.eg.2004/06/01

6. اتفاق مصري مع الاتحاد الأوروبي التمويل الخاص بالتعاون في القطاع المالي والاستثماري لتحديث القطاع المالي (المكون المالي) بتاريخ 2004/09/30صادقت عليه مصر في 11 /www.tas.gov.eg.2005/01

7. الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين حكومة جمهورية مصر العربية من جانب والجماعات الأوروبية ودولها الأعضاء من جانب آخر الموقع بتاريخ:www.tas.gov.eg.2004/05/09

8. اتفاق التمويل وملاحقه الخاص بمشروع التعاون في القطاع المالي والاستثماري في الريف، 2004/05/30 المصادق عليه في 2004/10/14 والذي دخل في نفس اليوم حيز السريان.www.tas.gov.eg

9. اتفاق التمويل بين مصر والجماعة الأوروبية لبرنامج التنمية الإقليمية لجنوب سيناء، بتاريخ 2005/4/7 وصودق عليه يوم: 2005/7/26 وشرع العمل به يوم:www.tas.gov.eg 2005/7/26

10. بروتوكول – اتفاق بتاريخ 2006/10/02 ، متعلق بوضع أطر الشراكة الأورو-أفريقية حيز التنفيذ وذلك بإعطاء الأولوية للتوأمة والتبادل بين القارتين (Jumelage et échange). بأديسا بابا Source : www.africa-union.org

11. قرار مجلس الرئاسة لدول cne –sad بتاريخ 30 ماي 2009 بصبراتة رقم 11/07/م.ر/2009 بشأن المشاكل الأمنية في فضاء الساحل والصحراء : www.cen.sad.org

12. قرار رؤساء تجمع دول الساحل والصحراء المجتمعين في الدورة العادية الحادية بتاريخ 30 ماي 2009 ، بسبراطة ، بشأن محاربة الأمراض عن طريق تنظيم حملات التطعيم والتلقيح. أنظر القرار رقم: 9/XI/CLCE/2009.

13. وثيقة سياسات الصين إزاء أفريقيا ،05 نوفمبر 2009 www.cctv.com

14. دستور دولة بنين unpan1.un.org

15. دستور الكامرون.www.cameroun-online.com

16. دستور التشاد genre.francophonie.org

17. دستور الكونغو www.droitsdelhomme.

18. دستورجيبوتي.www.adi.dj/constitut

19. دستورمالي ./unpan1.un.org

**VI .التقارير:**

1. التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة ، الاصدار الثاني 2003/2002

2.التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة ، الاصدار الثالث ، 2005/2004.

3.التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة ، الاصدار الرابع ، 2007/2006.

4.تقرير حول القمة الإفريقية الأوروبية الثانية (صوت إفريقيا) www.voiceofafrica.com

**V. المواقع الالكترونية الرسمية:**

1.المركز الألماني للإعلام Deutschland-Zentrum (DZ) German Information Centre (GIC)وزارة الخارجية الألمانية تدعم الإتحاد الإفريقي في مجا ل السلام والأمن، www.almania-info.diplo.de

2.تجمع دول الساحل والصحراء. الموقع الالكتروني الرسمي: www.cen.sad.org .

3.موقع وزارة الخارجية المصرية.www.mfa.gov.eg

4.الموقع الرسمي للحكومة المغربية ، .www.maec.gov

5.الموقع الالكتروني الرسمي للإتحاد المتوسطي: www.euromedalex.org

6.الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية
Ministère des Affaires étrangères et européenne, **UE et Afrique, Sommet union européenne/Afrique**, www.diplomatie,.gouv.fr

7. مفوضية الاتحاد الافريقي ، www.africa-union.org

8.الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإيطالية باللغة العربية ، www.esteri.it/

**IV. المقالات الصحفية:**

1. جريدة الأيام الجزائرية ، عدد 1340 ليوم 08 فيفري 2010 **بعد ربط تصديق اتفاقية الشراكة بمشروع بقانون تجريم الاستعمار ..قضايا التاريخ ترهن مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية**.www.elayem-dz.com

1. جريدة البلاد الجزائرية ، الجمعة 26 فيفري 2010، محمد صايج ، **التوتر الجزائري الفرنسي .. هـذه هـي أسـبـابـه .**

2. جريدة الجزائر تايمز ليوم 2010/05/08 مقال بعنوان: **الجزائر تحتجّ لدى الاتحاد الأوروبي على خرق اتفاق الشراكة،** على موقع algeriatimes.net.

3. جريدة الخبر ليوم: 2010/02/03 عدد 5896. : سفيان بوعياد ، **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سببت في خسارة 2,2 مليار دولار للخزينة** .

4. جريدة الخبر ليوم السبت 06 فيفري 2010. محمد بن أحمد ، **أعرب عن مخاوف إزاء تزايد نفوذ الصين الاقتصادي في الجزائر ، السفير الفرنسي يدعو شركات بلاده للشراكة والتعاقد من نظيراتها الجزائرية.**

5. جريدة الخبر ليوم 24 فيفري 2010.عبد الرحمن الكناني ، **الاتحاد الأوروبي المتلكئ في تجسيد اتفاقية الشراكة مع الجزائر.. تقديم خارطة طريق بلا مسالك التقاء .**

6. جريدة الخبر الجزائرية ليوم: 10-03-2010. 5931 نوار سوكو ، **خبراء ومسؤولون في الاتحاد الأوروبي يحللون العلاقة مع الجزائر"الجزائر ترفض سياسة الجوار والمغرب تلميذ نجيب وتونس دولة بوليسية"** ، جريدة الخبر الجزائرية.

7. جريدة الرياض السعودية ليوم 09 فيفري 2005 ،عدد 13379 ، فتيحة بوروينة ، **120 رجل أعمال فرنسي يبحثون في الجزائر فرص الاستثمار والشراكة** ، ، الموقع الالكتروني للجريدة www.alriyadh.com

8. جريدة الشرق الأوسط ليوم : 09-07-2007 عدد : العدد 10816.ميشال أبو نجم **الاتحاد من أجل المتوسط» يبني «مستقبلا مشتركا» للدول المشاركة بالإجماع .**

9. جريدة الشروق الجزائرية ، ليوم : 2010.05.07 ، سميرة بلعمري ، **تحفظات ينتظر تبليغها رسميا في اجتماع جوان ببروكسل،الجزائر تحتجّ لدى الاتحاد الاوروبي على خرق إتفاق الشراكة** .

10. جريدة المستقبل ليوم الخميس 7 حزيران 2007 - العدد 2636 - ناصيف حتي، **فرنسا: بين الاتفاقية المبسطة والاتحاد المتوسطي** ، الصفحة الأولى - www.almustaqbal.com

11.جريدة مغاربية- ليوم 2007/07/05 ، سعيد جامع ، **الجزائر تقرر بناء سجون جديدة والاتحاد الأوروبي يمنح التمويل** ، www.magharebia.com

12. جريدة هيسبريس المغربية ليوم : 2010/04/17 **المغرب، الجزائر والاتحاد الأوروبي**. على موقع: www.hespress.com

13.جريدة المتوسط للأخبار ، **اتفاق الشراكة الجزائري الاوروبي غير عادل** ، الخميس 11 مارس 2010 على موقع: www.mutawassetonline.com

14.جريدة مغرس المغربية عبد الله ساعف، ليوم: 11 - 08 - 2009 ، **البعد الثقافي في الاتحاد من أجل المتوسط في محك المساءلة** www.maghress.com

**ثانيا: باللغة الفرنسية:**

**I. OUVRAGS :**

1. Beaud Michel**, L'art de la thèse, comment préparer et rédiger une thèse de doctorat, de magister ou un mémoire de fin de licence**, casbah éditions, Alger, 1999.

2. BEKENNICHE Otmane**, La coopération entre l'union Européenne et l'Algérie, l'accord d'association,** 1er édition , Office des Publications Universitaires , Algérie , 2006**.**

3. Belaïch Fabrice, **La conditionnalité Politique dans le partenariat euro-med, sous la direction de Marie Françoise Labouz, le partenariat de L'UE avec les pays tiers**, Bruxelles, 2000.

4. Boutros Boutros-Ghali, **L'organisation de l'unité Africaine**, Librairie Armand Colin , Paris.1969.

5. Cruz-Melchior Eya Nchama **Développement et droits de l'homme en Afrique** , Editions Publisud , Paris , 1991.

6. Harry GOULBOURNE, Etats, développement et exigence de participation démocratique en Afrique, études d'un forum du tiers-monde, université des Nation-Unies: **Afrique : la Longue marche vers la démocratie ,** Editions publisud , paris 1988

## II.ARTICLES

1. Centre européen de gestion des politiques de développement**,Œuvrer à l'élaboration d'une stratégie de partenariat conjointe entre l'Europe et l'Afrique**, Premier document , www.ecdmp.org.

2. Centre Européen de gestion des politiques de développement **Rappel historique du partenariat entre l'UE et l'Afrique** ,. www.ecdpm.org

3. Mario DEHOVE, **Les relations commerciales entre l'Europe et l'Afrique**, Colloque pan-Áfricain des employeurs sur le rôle et la stratégie des organisations d'employeurs africains dans le cadre du financement et de mis en en œuvre du »Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique » 17-18 janvier 2002 version décembre 2001.

4. Ministère fédéral de la Coopération économique et du Développement **, Ensemble pour une Afrique forte ,( La coopération pour le développement économique durable)** , Thématique N°171 , www.bmz.dz.

5. Zineb Dryef **, Cinquante ans d'interventions militaires françaises en Afrique** , journal rue89 du 03/03/2008, www.rue89.com.

6. Union européenne. **Partenariat UE-Afrique**, europa.eu/législation.

7. Ben El Hassan Alaoui Mohamed, **Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle** (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panoramique, 3 trimestre, N°41, 1999. source : *doc-iep.univ-lyon2.fr/Ressources*.

*8.* .Kharbachi Hamid, **Analyse synthétique et critique du partenariat euro- maghrébin,** colloque international sur l'intégration économique Arabe comme mécanisme de dynamiser le partenariat euro-méd. organisé par la faculté des sciences économiques et de gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, Algérie, 8-9/mai 2004. *source : www.aleppoeconomics.com*

## III.TEXTE JURIDIQUE (Française)

1. Loi n°2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés www.legifrance.gouv.

## IV .TRAITES & DECLARATIONS

1. **Déclaration du Caire**, Sommet Afrique-Europe sous l'égide de l'OUA et de l'UE le Caire, 3et4Avril 2000 : Source : www.fnh.org/francais/fnh/uicn/pdf/declaration_caire.pdf union européenne **.Partenariat UE-Afrique**, europa.eu/législation.

2. - **Convention de cotonou. Accord de partenariat entre les membres du groupe des Etats d'Afrique des caraïbes et du pacifique, d'une part, et la communauté Européenne et ses Etats membres d'autres part** signé le 23 juin 2000. www.delcaf.ec.europa.eu/fr

3.**Décision 2005/599/CE** du Conseil Européen du 21 juin 2005 concernant la signature, au nom de la Communauté européenne, de l'accord modifiant l'accord de partenariat entre les membres du groupe des États d'Afrique, des Caraïbes et du Pacifique (ACP), d'une part, et la Communauté européenne et ses États membres, d'autre part, signé à Cotonou, le 23 juin 2000 *www.europa.eu/legislation.*

4.**Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée**, Paris le 13 Juillet 2008 , www.eu2008.fr

5.**Accord de coopération CEE/Tunisie** du 25/04/1976 entré en vigueur le 1/1/1978. Joce L 265 du 27/09/78. www.gisti.org/droit/textes/communautaires,

## V .RAPPORT ET DOCUMENTS OFFICIEL

- **Guide pratique pour l'entrepreneur PME-TPE en Afrique**. www.pme-guide.org/

## VI. ARTICLE DE PRESSE ECRITE :

- Alain Barluet**, Faut-il croire à l'Union pour la Méditerranée**? www.lefigaro.fr

**فهرس المحتويات:**


| | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة**..... | **01** |
| **الفصل الأول: الإطار القانوني للتعاون الجزائري الأوروبي.....** | **05** |
| **المبحث الأول: الأسس القانونية للتعاون الجزائري مع المجموعة الأوروبية في أطر متعددة الأطراف.....** | **06** |
| المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وأوروبا في إطار مجموعات دولية وجهوية..... | **07** |
| الفرع الأول: التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي..... | **08** |
| أولا: أبعاد إعلان القاهرة المؤسس للشراكة الأوروبية الإفريقية ..... | **09** |
| ثانيا: التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة لشبونة 2007... ..... | **12** |
| الفرع الثاني: الشراكة الأوروبية الجزائرية في إطار متوسطي..... | **15** |
| أولا: الشراكة المتوسطية..... | **16** |
| ثانيا: الاتحاد من أجل المتوسط..... | **21** |
| المطلب الثاني: الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي..... | **27** |
| الفرع الأول: الإطار المؤسس لإتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي..... | **29** |
| الفرع الثاني: تقييم إتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي ومقارنته بنظيره مع المغرب ..... | **38** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: الأسس القانونية للتعاون الأوروبي الجزائري في إطار اتفاقيات ثنائية الأطراف.(إيطاليا وفرنسا نموذجا).....** | **43** |
| المطلب الأول: الاتفاقيات الثنائية للصداقة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر و إيطاليا..... | **45** |
| الفرع الأول: مضمون المعاهدة الموقعة بين الجزائر وإيطاليا (2003)..... | **46** |
| الفرع الثاني: الأسباب والدوافع التي دفعت إيطاليا والجزائر إلى عقد معاهدة متميزة ..... | **53** |
| المطلب الثاني: الاتفاقية الثنائية للشراكة المبرمة بين الجزائر وفرنسا..... | **58** |
| الفرع الأول: مضمون الاتفاقية..... | **60** |
| الفرع الثاني:مميزات الاتفاقية..... | **65** |
| **الفصل الثاني: واقع التعاون بين الهيمنة والبدائل المقترحة.....** | **72** |
| **المبحث الأول: المشروطية في الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والجانب الأوروبي** | **73** |
| المطلب الأول: المشروطية السياسية..... | **75** |
| الفرع الأول: حقوق الإنسان..... | **78** |
| الفرع الثاني: الحكم الراشد. ..... | **81** |
| المطلب الثاني: المشروطية الاقتصادية..... | **88** |
| الفرع الأول: تحرير التجارة والصناعة..... | **90** |
| الفرع الثاني: رفع الحواجز الجمركية..... | **94** |
| **المبحث الثاني: بدائل الشراكة الجزائرية الأوروبية بشكلها الحالي.....** | **98** |
| المطلب الأول: الشراكة بين روح النصوص ومتطلبات مبدأ المعاملة بالمثل..... | **98** |

## هذه المذكرة:

تتناول موضوع التعاون الأورو-أفريقي ، من خلال عرض الأسباب والعوامل التي ساهمت في دفع عجلة هذا التعاون ،والأخذ بالنموذج الجزائري لدراسة الأطر القانونية المتعلقة بالعلاقات الجزائرية الأوروبية بمختلف أشكالها سواء المتعددة الأفراد أو الثنائية ، وذلك في أطر ومجموعات جهوية أو فردية ، وعرض بعض الاتفاقيات المتميزة المبرمة في هذا الإطار.

كما تستعرض الآثار و السلبيات التي جنتها الجزائر كنموذج للدول الإفريقية في علاقاتها مع الدول الأوروبية مجتمعة أو منفردة، والبدائل المقترحة لهذه السياسات المتخذة.

التعاون الأوروبي الإفريقي من خلال هذه الدراسة عبارة عن تقييم لما له و ما عليه من خلال النموذج الجزائري موازنة بين الشراكة والتبعية.

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: الخصوصيات الجزائرية وضرورة أقلمة الإطار القانوني للشراكة..... | **99** |
| الفرع الثاني: عقد شراكة متكافئة ومتناسبة..... | **105** |
| المطلب الثاني: تفعيل وتعزيز التجمعات الإقليمية المحلية..... | **113** |
| الفرع الأول: إعادة تفعيل مشروع التكامل المغاربي..... | **114** |
| الفرع الثاني: إنشاء تكتل غرب متوسطي وتعزيز دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي ..... | **126** |
| خاتمة..... | **139** |
| قائمة المراجع..... | **144** |